الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي–تيسمسيلت–

معهد الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اللّغة العربية وآدابها

دراسة كتاب:

دراسات في كتاب سيبويه

للدكتورة خديجة الحديثي

إعداد:
- عدول مختار
- بريو عبد القادر

إشراف الأستاذ:
*د/غربي بكاي

		رئـــــــــيسا
		عضوا مناقشا
		مشرفا ومقررا.

السنة الجامعية: 1441/1440هـ/2020/2019

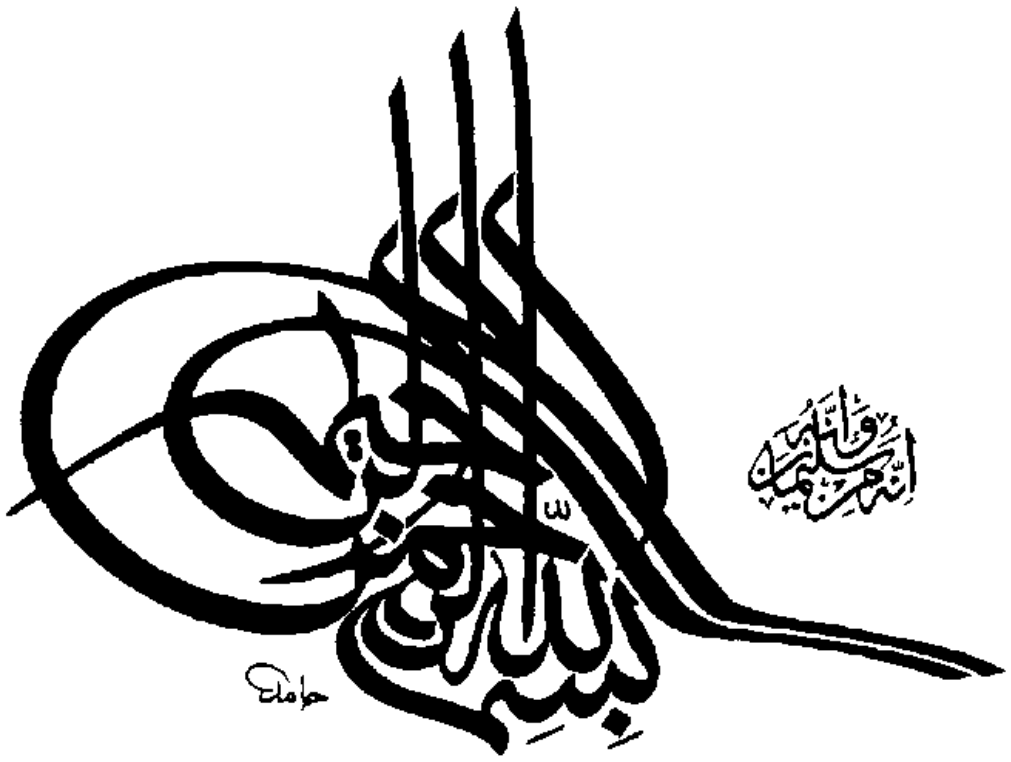
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه
حامد

الإهـداء

الحمـد له الذي بنعمته تتم الصالحات أما بعد:

أهــدي هـذا العمـل المتواضـع إلى:

- أبي وأمي؛ اللّذين لطـالما آمنا بي، وراحا يدعوان لي ...
- إلى كل من علمنّي حــرفا؛ أساتذتي، في كل مراحل تعلمي من الابتدائي إلى الجامعي...
- إلى كل من أعطـاني درسا خـارج مدرسة ...
- إلى كـلّ إخواني في كلّ مكـان... إلى كل واحـد فيهم آمـن بي وحفــزني..

❖مخــتار عـدول

❖بــريم عـبد القـــادر

شـكر وعـرفـان

أولا وقبل كل شيء نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير

والامتنان إلى من يعجز لساني عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره ، إلى من سدد خطايا وأنار طريقي إلى واهبي الحياة إلى رب العزة جلّ جلاله.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أوبعيد في إتمام هذه المذكرة

ونخص بالذكر أستاذنا المشرف "غـربي بـكاي" الذي كان نعم الموجه

والمحفز للبحث ونرجو أن يجازيه الله خير الجزاء.

كما نتقدم بتحية عطرة ملؤها المسك والتقدير والاحترام إلى كل أساتذة

قسم اللّغة العربية وآدابها، أدامهم الله في خدمة العلم ونشره

ولا يمكن أن ننسى إخـواننا بالشكر؛ طلبة قسم اللغة العربية ماستر2

نفـوج تعليمية اللّغات

شكراً لـكم جميعـا

مقدمة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى اله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وبعد:

فلقد اهتم سلفنا بالغ الأهمية باللغة العربية وإقامة اللسان العربي حتى قال عبد الملك بن مروان مقولته المشهورة :"اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه"[1]

وقال مُحَمَّد بن أحمد الخوارزمي:"والله لأن أهجى باللغة العربية أحب إلي من أن أمدح بالفارسية"[2]

هذا ولقد شوه بعض بني جلدتنا تراثنا وتاريخنا ولغتنا فصوروا أدب الأمة على أنه أدب سطحي ساذج وعلمها كحرف النجارة والسباكة ونحوها مبنيا على شواهد الزور وشعرها منحوت لا ينظر فيه ولا يلتفت إليه .

لكن بالمقابل هناك من الباحثين والأدباء من نافحوا وذبوا عن حياض اللغة وعلومها لاعتزازهم بها باعتبارها لغة القرآن وأداة لفهم شريعته ومثله وآدابه وآكامه فاليوم يجد الباحث المجال فسيحا وباب القول رحيبا وفرص النظر والمقارنة سانحة بفضل وجود الوسائل ووضوح المفاهيم والمصطلحات وبفضل ما خلفته حضارتنا من بحوث ومؤلفات ونفائس وتأصيلات سيما في القرن الثاني هجري ومن ذلك الزخم كتاب فخم حضي بالدراسة والتحليل والمناقشة والتنخيل وهو الكتاب لسيبويه وإلى حد الساعة هاته ،لايزال يبحث في ثناياه ويبذل الجهد والوقت في التنقيب لإزالة معاقد المشكلات النحوية والصرفية .

ولعلنا وفقنا في اختيار ودراسة إحدى البحوث التي اعتنت بهذا الموروث العتيق وهو كتاب للدكتورة خديجة الحديثي رحمها الله بعنوان دراسات في كتاب سيبويه. وقد كانت مضامين ومباحث الكتاب في مجلات كل على حدى (مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ، مجلة الآداب والتربية بجامعة

---

[1] فضل تعلم العربية ووجوب تعلمها على المسلمين ، الدكتور مُحَمَّد سعيد رسلان ص 7،8 ط- دار المحسن –الجزائر

[2] نفس المصدر

الكويت)فرأت الدكتورة خديجة الحديثي استكمالا للنفع جمعها في كتاب يلملم شتاتها ويوحد متفرقها لتكون نواة لمن يطلب الكمال في طلب الدليل وزيادة في تبسيط المسائل

وقد احتوى الكتاب على مباحث ثلاث سلطت الدكتورة خديجة الحديثي الضوء عليها لما اشتملت من انتقادات حول سيبويه فيها من خلال بحثنا أوردنا بعض الإشكالات :

-هل وفت الدكتورة حق سيبويه في الجملة – جملة مباحثها -؟

-هل احتج سيبويه بالقرآن والقراءات والحديث ؟

-ما المقصود بالضرورة الشعرية وما حقيقتها عند سيبويه وما رأيه فيها ؟ وإلى أي اتجاه نحى سيبويه وما رجحه ؟

-هل صحيح ما جاء به بن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة" بأن البصريين أفسدوا النحو في باب العلل؟.

وقد تمازج المنهج المتبع في دراسة الكتاب بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وحتى يصبوا البحث الى الغاية المنشودة ويحقق الهدف الذي وضع من أجله وضعنا خطة

تمثلت في تمهيد وهو مقدمة البحث وثلاثة فصول

الفصل الأول تضمن الاستشهاد بالقراءات والقرآن والحديث

-الاستشهاد بالقرآن

-الاستشهاد بالقراءات

-الاستشهاد بالحديث النبوي

والفصل الثاني في الضرورة الشعرية :

-الضرورة الشعرية

- حقيقتها ورأي سيبويه فيها وترجيحات

الفصل الثالث في باب العلة

- صحة ما جاء به بن مضاء في كتابه الرد على النحاة

- سيبويه ومسألة التعقيد في العلة في الكتاب

-قائمة المصادر والمراجع

هذا وأعددنا خاتمة في آخر البحث واستعرضنا فيها بعض النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للكتاب ، ولا شك أن كل بحث أو دراسة لا تخلو من الصعوبات والعوائق التي تعترض سبيل طالب العلم، وقد اعترضننا بعضا منها ، وأولها عدم توفر نسخة للكتاب مطبوع

وفي الأخير نزف شكرنا وتقديرنا للأستاذ "غربي بكاي "على كل ما بذل من مجهودات وإرشادات وتوجيهات الشيء الذي حفزنا ورفع للمعنويات وشحن هممنا ، كما لا ننسى الأساتذة الذين سهروا وأفنوا أوقاتهم في سبيل رقي العلم في خصوصا في كلية الأدب العربي .

كما نأمل أن نكون قد وفقنا في دراستنا هذه بما يفيد كل من يطلع عليه او يفيد فيه والحمد لله رب العالمين

الطالبان:

مختار عدول

بريم عبد القادر

تيسمسيلت في: 16 سبتمبر 2020

مدخل

بطاقة فنية للكتاب

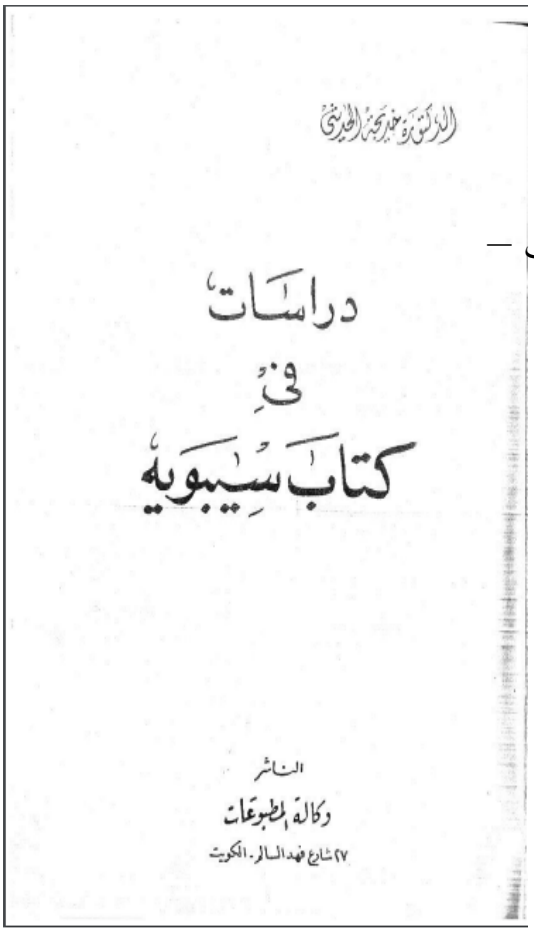

اسم الكاتب :الدكتورة خديجة الحديثي

عنوان الكتاب:دراسات في كتاب سيبويه

طبعة الكتاب:وكالة المطبوعات 27شارع فهد السالم –الكويت –

توصيف الكتاب:لم يتوفر لدينا الكتاب مطبوعا فلجأنا الى

pdf تحميله بصيغة

غلاف الكتاب: أبيض يحمل اسم المؤلف وعنوان المؤلف ودار

النشر وبلدالنشر بلون واحد وهو الاسود

عدد الصفحات: 222 صفحة

عدد المباحث:**03** مباحث

حيث اشتمل على مباحث ثلاث فكان :

مبحث القراءات والحديث من الصفحة 09 الى

الصفحة 68

الضرورة الشعرية من الصفحة 71 وحتى الصفحة 150

العلة النحوية من الصفحة 150الى الصفحة 212

نبذة عن الكاتب

النحوية اللغوية المحققة المكينة الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي ،أستاذة النحو والصرف بجامعة بغداد

نشأتها ومرباها وتخرجها العلمي ومسيرتها العملية

خديجة عبد الرزاق عبد القادر الحديثي .. كاتبة محققة وأكاديمية متخصصة بعلم النحو والصرف.

- ولدت في مدينة البصرة في ناحية(السيبة) سنة 1935 ، تخرجت في كلية الآداب والعلوم بجامعة بغداد قسم اللغة العربية سنة 1956م بدرجة امتياز خاصة ، وحصلت على شهادة الماجستير من كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة 1961م في علم الصرف بدرجة جيد جدًّا عن رسالتها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) ونالت شهادة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة القاهرة أيضاً سنة 1964م عن رسالتها (أبو حيان النحوي).
- عملت على ملاك التعليم الثانوي خمسة أعوام بعد تخرجها من الجامعة ، وبعد حصولها على شهادة الماجستير نقلت معيدة إلى قسم اللغة العربية في كلية التربية بجامعة بغداد سنة 1961م ، ورقيت إلى مرتبة مدرس سنة 1963م ، وإلى أستاذ مساعد سنة 1967م ، وأستاذ مشارك سنة 1972م ، وإلى أستاذ في جامعة الكويت سنة 1972م ، وفي جامعة بغداد سنة 1974م ، وعملت أستاذة منتدبة في جامعة الكويت للفترة 1971 – 1987م ، وأستاذة زائرة في جامعة وهران بالجزائر سنة 1980م ، وتولت وظيفة مساعد عميد كلية الشريعة بجامعة بغداد سنة 1963م ، وعمادة الطالبـات (الأقسام الداخلية للبنات) بجامعة بغداد 1964م.

الإنجازات والمؤتمرات والندوات

- عضوة في عدد من الاتحادات والجمعيات ، منها جمعية اتحاد الجامعيات العراقيات في عقد الستينات
- حضرت كثيرًا من المؤتمرات العلمية والأدبية داخل العراق وخارجه ، ومنها المؤتمر الإسلامي

الأسيوي المنعقد في جاكارتا بأندونيسيا سنة 1965م ، ومؤتمر الأدباء العرب الخامس المنعقد في بغداد سنة 1965م ، وساهمت في تلك المؤتمرات والندوات التي دعيت إليها ببحوث ومحاضرات ، منها محاضرة بعنوان (القياس بين البصريين والكوفيين) في جامعة الكويت سنة 1985م ، و (ابن جني في كتابه التمام) في ندوة كلية التربية بجامعة الموصل 1989م ، و (العروبة والإسلام) في ندوة جامعة الكوفة سنة 1989م ، و (التصحيح اللغوي في الصحافة العراقية) في ندوة كلية الآداب بجامعة الموصل 1991م ، و(الدراسات الصرفية في همع الهوامع) في ندوة جامعة مؤتة بالأردن سنة 1993م ، و (المصطلح الصرفي في كتاب سيبويه) في مؤتمر جامعة اليرموك في أربد بالأردن سنة 1994م

- أشرفت على كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعتي بغداد و الكويت ، وأسهمت في تقييم عدد كبير من البحوث والمنشورات الأدبية واللغوية والعلمية المعربة في جامعة بغداد ووزارة الأوقاف ووزارة الثقافة والإعلام وغيرها في العراق.
- حصلت على الجائزة التشجيعية من هيئة تكريم العلماء في العراق سنة 1989م.

الكتب و البحوث العلمية المنشورة:

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه – بغداد 1965م.
2. أبو حيان النحوي – بغداد 1966م.
3. البخلاء للخطيب البغدادي (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب وأحمد ناجي القيسي) – بغداد 1962م
4. البرهان في وجوه البيان لأبن وهب الكاتب (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب) – بغداد 1967م
5. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب) – بغداد 1974م

6. التبيان في علم البيان للزملكاني (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب) - بغداد 1964م.

7. تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب (تحقيق)- بغداد 1977م.

8. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب وأحمد ناجي القيسي) – بغداد 1962م.

9. الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادي (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب) – بغداد 1968م

10. دراسات في كتاب سيبويه – بغداد 1980م.

11. ديوان أبي حيان الأندلسي (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب) – بغداد 1969 م.

12. سيبويه ؛ حياته وكتابه - بغداد 1974م.

13. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه - بغداد 1974م.

14. كتاب سيبويه وشروحه - بغداد 1967م.

15. لغتي للصفوف الخامسة الابتدائية (بالاشتراك) - بغداد 1959م.

16. لغتي للصفوف السادسة الابتدائية (بالاشتراك) - بغداد 1959م.

17. المبرد ؛ سيرته ومؤلفاته - بغداد 1990م.

18. المدارس النحوية - ط 1 بغداد 1984م ، ط 2 بغداد 1990م.

19. من شعر أبي حيان الأندلسي (تحقيق بالاشتراك مع الدكتور أحمد مطلوب) – بغداد 1966م.

20. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف –بغداد1982م.

:ونشرت مجموعة من البحوث و الدراسات،منها

1. بغداد والدرس النحوي – 1985م.
2. التصغير في كتاب سيبويه ولسان العرب – 1990م.
3. العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه – مجلة كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت ع 3-4 /1973م ، ص25-55.
4. اللغة والنحو – ضمن موسوعة حضارة العراق المطبوعة ببغداد سنة 1985م.
5. منهج أبي حيان الأندلسي في تفسير القرآن – مجلة الرسالة الإسلامية ع19-20/ 1389هـ ، ص20-30.
6. موقف سيبويه من الضرورة – ضمن كتاب (دراسات في الأدب واللغة) الذي أصدره قسم اللغة العربية بجامعة الكويت سنة 1977م.
7. موقف سيبويه من القراءات والحديث – مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد مج 14 ع1/ 1970 ، ص185-238

و نُشر حولها:

- ✓ الأدباء العراقيون المعاصرون ص35.
- ✓ أدباء المؤتمر ص166 .
- ✓ ذخائر التراث العربي الإسلامي 257/1 ، 280، 294 ، 554 .
- ✓ فهرست المطبوعات العراقية 14/2، 22 ، 152 ، 167 ، 314.
- ✓ كشاف الدوريات العربية 316/1 ، 86/2 .
- ✓ المرأة العراقية المعاصرة 167/1 ، 277 .
- ✓ موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين 65/1 .
- ✓ موسوعة أعلام وعلماء العراق 228/1 .

- ✓ النتاج الثقافي النسائي العراقي ص26 .
- ✓ النتاج الفكري العراقي للأعوام 1980 -1984 ص134 ، 135 .
- ✓ النتاج الفكري العراقي للأعوام 1985 -1987 ص267 .
- ✓ النتاج النسوي في العراق ص63 .
- ✓ نشر الشعر وتحقيقه في العراق ص94.
- ✓ وذكرت في فهرس (اللغة العربية وآدابها في الرسائل الجامعية) المنشور في مجلة المورد مج7 ع1 /1978م ، ص267
- ✓ وكتب عنها تلميذها الدكتور مُحَمَّد البكاء (الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي.. صدق العزيمة والسبق العلمي) في كتاب (هؤلاء في مرايا هؤلاء)3/185-191.
- ✓ وقابلتها فاطمة العتابي في مجلة الكوثر (العراق) ع53 /2002م ، ص20.
- ✓ ولها أخبار متناثرة في مجلة المكتبة (العراق) في عقد الستينات.
- ✓ معجم الأدبيات والكواتب العراقيات في العصر الحديث ط 2 ، ج1 ص63- 66

ملامح شخصيتها ومنهجيتها:

الدكتورة خديجة عبد الرزاق عبد القادر الحديثي عالمة في النحو العربي ورائدة في أبحاثه ودراساته لاسيما في موضوع الشاهد النحوي وبالاحتجاج النحوي وبالمدارس النحوية، وألفت في ذلك عشرة كتب أخذت دورها في الجامعات العراقية والعربية وبعض جامعات أوروبية وافريقية وصار لها مريدون وتلامذة يستشهدون بأصولها ومصادرها، و يرجعون إلى مؤلفاتها، حققت العديد من الكتب لعلماء نحويين وكتبت أبحاثًا غاية في الدقة والعلمية والموضوعية، وقد اعتمدت للتدريس في الجامعات كافة.. وعبر هذا الإنجاز والحيوية، العلمية وجدناها تتمتع بمزايا التواضع والبساطة وشفافية الحوار بينها وبين الآخر، وهو تواضع العلماء زادها رصانة وإحكامًا.

تجربتها الفكرية اراءها واتجاهاتها الادبية :

رأيها في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي:

قد أفردت الدكتورة خديجة الحديثي لاستشهاد الخليل بالحديث النبوي الشريف عدة صحائف من كتابها موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

وترى د. خديجة الحديثي أن هناك أدلة علمية تقطع باعتماد الحديث في النحو الكوفي- ولاسيما في وما وصل إلينا من مؤلفاتهم ومن أبرزها كتاب (معاني القرآن) للفراء ، بل إن الفراء كان يصرح بنسبة الأحاديث إلى الرسول (ﷺ) ومن ذلك ما جاء في قوله: ((... وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) ؛لأنه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي (ﷺ) أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافكم) يريد به : خذوا مصافكم.

والواقع أن تصريح الفراء بنسبة الأحاديث إلى الرسول(ﷺ) يعد منهجا انفرد فيه بين علماء البصرة والكوفة؛ لأن من سبقه من النحويين أو عاصره لم يصرح بهذه النسبة.

وقد وجدت الدكتورة خديجة الحديثي أن من النحاة المتأخرين كابن الضائع ت(686هـ) وأبي حيان الأندلسي ت(745هـ) والشاطبي ت(790هـ) والبغدادي في خزانة الأدب يذهبون إلى أن ابن خروف ت(609هـ) أو ابن مالك ت(672هـ) أو السهيلي أول من احتج بالحديث النبوي الشريف ومع هذا يوردون لأعلام نحوية توفيت قبل تلك الشخصيات المتأخرة استشهاداتهم بالحديث النبوي الشريف . وقد عللت الدكتورة الحديثي ذلك بأنهم كانوا يريدون أن هؤلاء النحاة هم أول من قاموا باستقراء الأحاديث واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها أو استدركوا بها على قواعد النحاة الأوائل مما ورد في أسلوب الحديث النبوي الشريف ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء . أما متقدمو النحاة فكان استشهادهم بالحديث استشهادا عارضا وقد بنوا أصولهم وقواعدهم النحوية على كلام الله عز وجل وكلام العرب الفصحاء

رأيها في كتاب سيبويه:

ترى الدكتورة خديجة الحديثي أن سيبويه رتَّب كتابه ترتيبًا منطقيًّا واضحًا وبعقلية تنظيمية وبإحساس منه بتمييز البحوث النحوية عن الصرفية واللغوية؛ فرأت أن سيبويه ابتدأ كتابه بالنحو ثم أردفه بالدراسات المشتركة بين النحو والصرف؛ كالتصغير والنسب وجمع التكسير، ثم الدراسات الصرفية؛ كأبنية الأفعال وما يشتق منها ومصادرها، ثم ختم كتابه بالدراسات الصوتية من إبدال وإدغام وإعلال وإمالة ووقف، ورأت أن تنظيمه تجاوز ذلك إلى أن يجعل بداية كتابه بما لابد أن يفتتح به لأنه مقدمات لما سيجيء من أبواب؛ ولهذا بدأ كتابه بـ(باب علم ما الكلم من العربية) قسم فيه الكلم إلى اسم وفعل وحرف، وقسم فيه الفعل إلى أقسامه الثلاثة، وتلاه بـ(باب مجاري أواخر الكلم في العربية)ذكر فيه أحوال الإعراب وهي أربعة: الرفع والجر والنصب والجزم، وأحوال البناء، وهي أربعة: الفتح والكسر والضم والوقف، وبيَّن أقسام الكلام التي تدخلها علامات الإعراب وهي الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين..الخ

رأيها في مصطلح المدارس النحوية:

لقد تحدثت الدكتورة الحديثي في كتابها المدارس النحوية وبصورة مفصلة عن الموضوع متناولة ظهور المصطلح عند القدامى حيث توصلت إلى نتيجة مفادها أن القدماء لم يتعرضوا في تصانيفهم إلى مصطلح المدارس النحوية ,وعليه أيضًا الدكتور عبد الكاظم الياسري في كتابه دروس في المذاهب النحوي[1].

وترد أول إشارة إلى نشأة النحو عند ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء حيث أشار إلى قدمة أهل البصرة في النحو وكلام العرب , وبعده يأتي ابن قتيبة في كتابه الشعر والشعراء إذ ترجم لأعلام البصريين والكوفيين , ولم يشير إلى المصطلح.

[1] مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية:http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=19354

تقول الدكتورة الحديثي: "يبدو أن القدماء اعتمدوا في تقسيمهم النحاة والتمييز بينهم النسبة إلى المدينة أو البلد، ولم يجمعوهم عند الترجمة لهم تحت "مدرسة" أو "مذهب."

أما المحدثون فقد رأينا اختلافهم في التسمية بمدرسة أتجوز أم لا تجوز؟ وما شروط ما يصح أن يسمى بـ"مدرسة" من بين هذه المجموعات؟ كما بينا اختلافهم في عدد هذه المدارس النحوية وكل هذا الاختلاف لا نرى مبرِّرًا له، ولا فائدة في وجوده لأن الأفضل أن نتبع في تقسيمنا للنحاة ما اتبعه الزبيدي من القدماء والدكتور شوقي ضيف من المحدثين؛ لأنه من المعلوم أن أصل النحو "نحو البصرة" وتفرع عنه نحو الكوفة وعن هذين النحوين نشأ النحو البغدادي الذي تميز بالاختيار منهما".

الدواعي التي دفعت لتأليف الكتاب

الأهداف التي جعلت خديجة الحديثي تكتب بحوثها هو ما أوردته في مقدمة كتابها وهو التعرف على موقف سيبويه من أمور متعددة والتي طال البعث فيها وتضاربت آراء النقاد والأدباء في موقفه منها ، الشيء الذي أدى بها إلى البحث والاستقصاء والاستقراء نصوص سيبويه وتعرف ما يراه *متبعة في ذلك منهج الاستقراء في كتابه "الكتاب" ففي مبحث القراءات والحديث تتبعت المواضع التي استشهد فيها سيبويه بآيات القرآن الكريم وقراءاته المختلفة مبينة الطريقة التي سار عليها في الاستشهاد ومدى اهتمامه بجعل الآيات القرآنية أساسا لقواعد كتابه الكبير وحاولت أن تبيين للذين قالوا أنه يخطئ القراء ويلحنهم ويضعف القراءات وبأن هؤلاء لم يكونوا دقيقين في أحكامهم فسيبويه لم يعب على قراءة ولم يخطئ قارئا معينا وان اشتهر على نحاة البصرة أنهم لم يأخذوا بالقراءات التي تخالف قواعدهم فأن سيبويه لم يكن سائرا على منهجهم في كتابه.*

أما بالنسبة للحديث فإنها تتبعت استشهاده التي وردت في كتابه ولاحظت أنه لم يشر في أي واحد منها أنه حديث إنما احتج به كما يحتج بأي كلام عربي منثور أو قول منقول .[1]

أما بالنسبة للكتاب ومدى ملائمته للمتن فهو ذو جودة وملائم جدا سيما وان الدكتورة خديجة الحديثي وفقت في تفنيدها لما يروج إليه ضد سيبويه من خلال تبينها بالأدلة من الكتاب والتي لا يجد من خلالها القارئ أو الباحث إلا التسليم لما تضمنته من أدلة على ما ذكرته.

وبالنسبة لتوظيف الدكتورة لغتها الراقية الرصينة التي لم تخرج في استعمالها عن المصطلحات النحوية ،ومدى موضوعيتها وابتعادها عن الذاتية لاستدلالها من الكتاب لسيبويه والتدليل له ضد خصومه ومن انتقده.

أما عن أهمية المباحث التي ذكرت في كتاب دراسات في كتاب سيبويه بالنسبة للفترة التي ألفت فيها فهي إعادة بعث البحث الموضوعي والتجرد من الذاتية وإنصاف الخصوم .

1 دراسات في كتاب سيبويه .د.خديجة الحديثي ص7 الناشر وكالة المطبوعات- الكويت

الفصل الأول

الاستشهاد بالقراءات والقرآن والحديث

القراءات:

"لا خلاف بين العلماء في حجيّة النّصّ القرآنيّ، فهم مجموعون على أنّه أفصح ممّا نطقت به العرب، وأصحّ منه نقلا، وأبعد منه عن تحريف، مع أنّه نزل بلسان عربيّ مبين[1]"."وعلى كثرة المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحد وقت نزول القرآن لعربيته من قريب أو بعيد، بل أثر عنهم انبهارهم به وإقرارهم بما وصل إليه من درجات في البيان تنقطع دونها أعناق البلغاء والفصحاء، فتناهوا عن سماعه، وتداعوا غلى اللغو فيه حذر التأثّر به (**وقالوا لاتسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون**)[2]، وأقرّ النّحاة بأنّه كلام اللهِ أجري على كلام العباد فكموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون[3]".

"من هنا ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو منذ سيبويه"[4]. "وكان سيبويه يورد شواهد القرآن الكريم مقرونة في الأغلب الأكثر بما ورد عن العرب من شعر أو نثر، مبتدئا حينا بالقرآن، وحينا بالشعر أو النثر، وحينا بأمثلة يقيسها عن مل صحّ عن العرب"[5]، "لكن سيبويه والنحاة من بعده لم يقتصروا في الاستشهاد على النصّ القرآنيّ، بل ضمّوا إليه قراءته، والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان"[6] كما يقول الزركشيّ في البرهان.ويوضّح الإمام الزركشي طبيعة التغاير فيقول: ولست في هذا (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان) أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقا، غير أنّ الاختلاف على الرّغم من هذا يظل موجودا بينهما، بمعنى أنّ

---

[1] أصول النحو العربيّ .محود أحمد نحلة. دار العلوم العربية للطباعة والنشر. ط1.بيروت.لبنان 1987

[2] سورة فصلت، الآية: 26

[3] الكتاب، سيبويه، (ط. عبد السلام هارون) ج1، ص: 331

[4] أصول النحو العربيّ .محود أحمد نحلة. ط1. دار العلوم العربية للطباعة والنشر. بيروت. لبنان 1987

[5] ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د .خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت،1974

[6] البرهان في علوم القرآن، مُحَمَّد بدر الدين بن عبد الله، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث. القاهرة

كلاًّ منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلاّ اللفظ ونطقه والفرق بين هذا وذاك واضحٌ بيّنٌ"[1].

لكنّ الدكتور شعبان إسماعيل ينبه لرأي آخر طرح أحد علماء القراءات المعاصرين، الذي يرى أنّ كلاّ من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، وأنّه استند في ذلك إلى تعريف القرآن مصدر مرادف للقراءة، والقراءات جمع قراءة، فهما عنده بمعنى واحد، وهو يعتد في هذا على التعريف اللغوي لا الاصطلاحيّ، كما أنّه استند إلى بعض الأحاديث التي يأمر فيها الله رسوله صلى الله عليه وسلّم بأن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف، وكل تلك الأحاديث تدل دلالة واضحة على أنّه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات، إذ كلٌّ منهما وحي منزل على النبي ﷺ"[2]

تعريف القراءات:

القراءات جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، وتدلّ في أصل معناها على الضّم والجمع، وأخذت هذه المادة من قول العرب: ما قرأت هذه الناقة سلىً قطّ، وما قرأت جنينًا قطّ، أي لم ينضم رحمها على ولد. والقراءة ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وقرأت الشيء قرآنًا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، وقيل: ومنه سميّ القرآن بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغيره[3]. قال الله عزّ وجلّ: "إنّا علينا جمعه وقرآنه" "قال قتادة: حفظه وتأليفه، وجه معنى القرآن إلى أنّه مصدر من قول القائل: قد قرأت هذه الناقة في بطنها جنينا؛ إذا ضمت رحمها على ولد، كما قال عمرو بن كلثوم:

ذراعي عيطل أدماء بكر هجان اللّون لم تقرأ جنينا

---

[1] إعجاز القراءات القرآنية، صبري الأشوح، ط1، مكتبة وهيبة، القاهرة 1998ص14

[2] ينظر: المرجع نفسه. والقراءات وأثرها في علوم العربية، مُحَمَّد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ج1، ص: 10-11 القاهرة 1404هـ/ 1984م

[3] ينظر: معجم المقاييس، ابن فارس،ت عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج5 ص:617، والمفرادات الراغب،ص:668، ولسان العرب، ابن منظور،ج1 ص:128، مادة(ق ر أ)

يعني بقوله: "لم تقرأ جنينا" أي لم تضم رحمها ولدا[1].

أمّا في الاصطلاح فعرفها ابن الجزري بأنّها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله"[2].

وعرفها الإمام الزركشي فقال: "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتْبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها"[3]

ولعل أقدم نصّ شرعي يوضح معنى القراءات هو ذلك الحديث المشهور المرويُّ في الكتب الصحاح، ونصهُ:عن عمر ابن الخطاب –رضي الله عنه– قال: (سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبَبْتُهُ بِرِدَائِهِ(أي: أخذته بردائه وجمعته عند صدره، ونحره، مأخوذ من اللبة وهي المنحر.) فَقُلْتُ مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ، قَالَ:أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ كَذَبْتَ؛أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ: أَرْسِلْهُ. اقْرَأْ يَا هِشَامُ، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:اقْرَأْ يَا عُمَرُ، فَقَرَأْتُ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ: كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ. إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ)[4].

---

[1] ينظر: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ت عبد الله بن محسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1 القاهرة 2001، ص: 501-502

[2] منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري ص: 49

[3] البرهان في علوم القرآن، مُحَمَّد بدر الدين بن عبد الله، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث. القاهرة

[4] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإمام الحافظ العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمان، سنة 2000، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث 4992 ص: 2200. التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح للإمام الزبيدي، ط1، ت أبي معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، كتاب فضائل القرآن، حديث رقم 1784 ص: 563 دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. 1434هـ

اختلاف في تفسير حديث سبعة أحرف:

"وقد اختلف المفسرون القدماء في تفسير قول النبي ﷺ: "قرئ القرآن على سبعة أحرف فاقرأوا كيف شئتم" أو "فاقرأوا ما تيسر منه"، ففسّره كلٌّ حسبما يراه"[1]. فابن قتيبة مثلا وبعد مناقشة آراء سابقيه ومن خلال حديث "«**نزل القرآن على سبعة أحرف ، كلّها شاف كاف ، فاقرؤوا كيف شئتم**»[2] يرى أن الكثيرين قد غلطوا في تأويل هذا الحديث،وإنما التّأويل الصحيح؛ أي على سبعة أوجه من اللغات متفرّقة في القرآن،يدلّ على ذلك قول رسول الله،صلى الله عليه و آله و سلم : «**فاقرؤوا كيف شئتم**».بل قد احتج بروايات أخرى منها رواية: "فاقرأوا ما تفرق منه"، وقول عمر ﷺ: "سمعت هشام بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأنيها فأتيت به النبي فأخبرته فقال: اقرأ؛ فقرأ تلك القراءة. فقال: هكذا أنزلت. ثم قال لي: اقرأ؛ فقرأت. فقال: هكذا أنزلت. ثم قال: إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسر منه"[3]، "فمن قرأه قراءة عبد الله فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة أبيّ فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة زيد فقد قرأ بحرفه"[4].

"وقد اختلف علماء التّأويل في معنى ذلك؛ قال السيوطي في الإتقان: "اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولا" نذكر من بينها:

قول البيهقي: "المراد بالسبعة أحرف هنا الأنواع التي نزل عليها، وقال الماوردي: الرسول ﷺ اشرا إلى جواز القراءة بكلّ واحد من الحروف وإبدال حرف بحرف. وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب، لا للأحرف، أ يهي سبعة ابواب من أبواب الكلام وأقسامه، أي أنزله

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ت عبد الله بن محسن التركي، ط1، ج1، ص: 26 هجر للطباعة الطبري تفسير والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة 2001.

[3] صحيح البخاري، الإمام البخاري، رقم الحديث: 4992 ص:1276 دار ابن كثير، ط1، بيروت 2002

[4] ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، منشورات مُحَمَّد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، لبنان

الله على هذه الأصناف،. وقيل: المراد بها المطلق والمقيّد، والعام والخاص، والنّصّ والمؤوَّل، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه"[1].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: "المراد سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم نسمع به قطّ، ولكن نقول: هذه لغات سبع متفرّقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه نزل بلغة هوازن، وبعضه لغة هذيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللّغات، ومعنيها في هذا كلّه واحدة"[2].

ظهور القراءات:

"اللغة العربية عاشت في مهدها في الجزيرة العربية ما عاشت من الزمن في عهد المصطفى صلّى الله عليه وسلّم وشَمْلُها جميع في عزة من أهلها، حتى كانت الهجرة البعيدة المدى، والنزوح الأكبر بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلّم التي دفعهم إليها الإسلام إذ دعاهم إلى نشر دعوته، وندبهم لإقامة دولته، فخرجت اللغة مع آلاف من أهلها الذين خرجوا إلى المشرق والمغرب، فتفرقت معهم اللغة، وذاب العرب ولغتهم في هذه اللسنة وتلك الأجناس، التي خالطوها من أحمر وأسود وأصفر، وكان من بين الفاتحين لتلك البلاد حفظة القرآن الكريم الذين تلقّوه عن النبيّ صلّى الله عليه سلّم، وأقرّهم على قراءتهم، واستقرّت منهم جماعة في البصرة، وقرأوا القرآن في مصحف أبي موسى الأشعريّ، وجماعة في الكوفة، وقرأوا القرآن في مصحف عبد الله بم مسعود، وآخرون في الشام، وقرأوا القرآن في مصحف أبيّ بن كعب ... وهكذا"[3].

---

[1] ينظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطيّ، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،المملكة العربية السعودية

[2] القراءات وأثرها في علوم العربية، مُحَمَّد سالم محيسن، د ت، د ط، ج1 ص:23، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1404هـ/ 1984م

[3] التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د .عبد الفتاح لاشين، ص: 07 دار الفكر العربي، القاهرة، 1435هـ/2014م

وكانت هذه المصاحف تختلف اختلافا أجازه النبيّ صلى الله عليه وسلّم تيسيرا وتسهيلا، ولم يكن المسلمون وقتها ينكرون هذه الفروق بين القراءات بعدما استمعوا قول الرسول صلّى الله عليه وسلّم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه".

"لم يفزع المسلمون في مكّة قبل الهجرة إلى النّبيّ صلّى اللهُ عليه وسلّم، ليحكم بينهم فيما يثور من خلاف حول الوجوه المختلفة في قراءة القرآن، وإنّما حدث ذلك بعد الهجرة، لأنّ قبائل كثيرة —غير قريش– كانت قد اعتنقت الإسلام، بعد فتح مكّة في السّنة الثامنة من الهجرة. ومن هذه القبائل: هوازن وطيّ، فقد أسلمتا بعد فتح مكّة وحصار الطائف وغزوة حنين. ومن الأدلّة على أنّ رخصة "الحروف السبعة شرعت بعد فتح مكّة، أنّ حادثة عمر بن الخطاب وهشام ب حكيم رضي الله عنهما كانت بعد إسلام هشام"[1]"وهو لم يسلم إلاّ بعد أن فتحت مكّة"[2].

ولكن بعد رحيل الرسول إلى الملأ الأعلى ظهر الخلاف في القراءات وأخذ كلّ فريق يتمسّك بقراءته تمسّكا شديدا، وقر في نفسه أنّ قراءته هي التي أنزلت.

"ولهذا السبب وبعد شيوع الجدل والاختلاف بين مختلف القرّاء؛ خاف أولو الأمر أن ينال القرآنَ تصحيف وتحريف.لذلك قاموا بمجموع من الخطوات، نذكر منها:

الأولى كانت بجمع القرآن في عهد أبي بكر"[3]"بعد موقعة اليمامة التي استشهد فيها كثير من حفظة القرآن، وبعد تردد منه بقبول عرض عمر، أمر أميرُ المؤمنين أبو بكر الصّديق زيدَ بن ثابت بأن يجمع القرآن في مجلد واحد"[4]. وقد أقرّ الصحابة بإجماع ما فعله أبو بكر ﷺ، وروي عن الإمام عليّ ﷺ أنّه قال: "أعظم النّاس أجرا في المصاحف أبو بكر فإنّه أوّل من جمع بين اللوحين". "ولم يطرأ جديد على جواز تعدد وجوه القراءة في بعض الكلمات، على النحو الذي كان في العهد النبويّ، فقد كان كلّ قارئ من الصّحابة يقرأ في عهد أبي بكر ما يحفظه من

---

[1] الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي،ط1،ص:39، دار الجيل بيروت، الدار السودانية للكتب الخرطوم، 1407هـ/1988م

[2] ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار ابن حزم، ط1، ص: 1222 بيروت، لبنان 1433هـ/2012م

[3] ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د .عبد الفتاح لاشين، ص: 07

[4] ينظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص: 57

القرآن، كما تعلّمه من النّبيّ صلّى اللهُ عليه وسلّم، أو من صحابيٍّ آخر، دون أن يكون للرّأي والاجتهاد مجال في ذلك.

ولم يمنع أبو بكر رضي الله عنهتداول المصاحف الفرديّة والصحف التي كانت تحتوي على شيء من القرآن"[1]."وروي أنّ غير واحد من الصحابة جمع القرآن في مصحف ومنهم علي بن أبي طالب، وأبيّ بن كعب، وسالم مولى حذيفة، وعبد الله بن مسعود، وأبو موسى الأشعريّ، وعبد الله بن الزبير..."[2].

ثم كانت الخطوة الثانيةفي عهد عثمان –ﷺ–، "إذ اتسعت رقعة الفتوحات في عهده، وتفرق القراء القريشيون في الأمصار، فأخذ كلّ أهل مصر القرآن عمّن وفد عليهم من القراء؛ فأهل الشّام قرأوا بقراءة أبيّ بن كعب، وأهل الكوفة قرأوا بقراءة عبد الله بن مسعود، وأهل البصرة عن أبي موسى الأشعريّ"[3]. "وعندما اتّجه جيش المسلمين لفتح "أرمينية" و"أذربيجان" كان الجنود من أهل العراق وأهل الشام، فكان الشقاق والنّزاع يقع بينهم"[4]،"واستفحل الداء حتّى كفّر بعضهم بعضا، أو كادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير"[5]، "أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلم وأن القرآن نزل على سبعة أحرف، بل كان هذا الشقاق أشد، لبعد عهد هؤلاء بالنبوة، وعدم وجود فيصل بينهم يطمئنون إلى حكمه، ويصدرون جميعًا عن رأيه، واستفحل الداء حتى خطأ بعضهم بعضًا، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير"[6]."فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال لعثمان بن عفّان: "يا أمير المؤمنين؛ أدرك هذه لأمّة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنّصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة ان أرسلي إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثمّ

---

[1] الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص:58

[2] كتاب المصاحف، للسجستاني، ط1، ص: 05، المطبعة الرحمانية، مصر 1936م/1355هـ

[3] ينظر: جمع القرآن، د. أكرم عبد خليفة الدليمي، دار الكتب العلمية،ط1، ص: 177-178 لبنان- بيروت:2006

[4] جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، أ.د فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط1،ص: 19، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الرياض 1424هـ/2003م

[5] المرجع السابق.

[6] الوجيز في التالريخ الإسلاميّ، ص: 67

نردّها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمَرَ زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير و سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف"[1]. وبعث عثمان بنسخ منه إلى الأمصار وأمر بإحراق ما عداها من صحف أو مصاحف"[2]"حتى لا يدع مجالا لأي خلاف ممكن، وأمر المقرئين في كلّ الأمصار أن يلتزموا بما في المصاحف، وأن يقرئوا المسلمين على حروفها، وأطاعته الأمّة على ذلك، وعدّ ذلك إجماعًا"[3]."ثمّ إنّ القراء كثروا وتفرّقوا في البلاد، وانتشروا، وخَلَفَهم أمم بعد أمم، عرفت طبقتهم وعرفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتّلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلَّ الضبط، واتّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأمّة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزُوْا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشّاذ، والصحيح الفاذ، بأصول أصّلوها، واركان فصّلوها"[4].

"قالمكي بن أبي طالب: إنّ الرّواة من الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرا في العدد، كثيرا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه وتضبط القراءاة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثّقة والأمانة في النّقل وحسن الدّين وكمال العلم، واشتهر أمره وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ به، ولم تخرج قراءته عن خطّ مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كلّ مصر وجّه إليه عثمان ﷺ مصحفا إماما هذه صفته وقراءاته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائيّ من اهل العراق، وابن

---

[1] جامع الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبواب تفسير القرآن رقم الحديث 3104، صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، حدديث رقم 4987، ص: 1275

[2] كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود السجستاني، ط1، المطبعة الرحمانية، مصر 1936م/1355هـ، ص: 07

[3] الأصول النيرات في القراءات، أ. أماني بنت مُحَمَّد عاشور، ط3، ص: 47، مدار الوطن للنّشر، 1432هـ/2011م

[4] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت علي مُحَمَّد الضباع، ج1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ص:09

كثير من أهل مكّة، وابن عامر من أهل الشّام، ونافع من اهل المدينة. وكلّهم ممن اشتهرت أمانته وطال عمره في الإقراء، وارتحل النّاس إليه من البلدان.

ولم يترك الناس مع هذا نقل ما كان عليه أئمّة هؤلاء من الاختلاف ولا القراءة بذلك، وأوّل من اقتصرعلى هؤلاء السبعة أبو بكر بن مجاهد قبل سنة ثلاثمائة أو في نحوها وتابعه على ذلك من أتى بعده إلى الآن"[1].

ولم تكن القراءات السبع متميزة بعضها عن بعض في صدر الإسلام، إنّما تميّزت في القرن الرابع حينما جمعها أبو بكر بن مجاهد واعتبر القراءات السبع هي المنقولة عن الأئمة السبعة وهم؛ عبد الله بن كثير المكي القرشي-قارئ مكة، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدنيّ-قارئ المدينة، وعبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصي الدمشقي قاضي دمشق وقارئها، وأبو عمر بن العلاء بن عما بن عبد الله البصري – قارئ البصرة وقيل اسمه زبان، وعاصم بن أبي النّجود أب بكر الأسديّ الكوفيّ، وحمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات التّميميّ الكوفيّ أبو عمارة، والكسائيّ أب عليّ بن حمزة الأسدي الكوفي وهؤلاء الثلاثة قرّاء الكوفة"[2].

قال ابن تيمية:"بل أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد وكان على رأس المئة الثالثة ببغداد، فإنّه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام، إذ هذه الأمصار الخمسة هي التي خرج منها علم النبوة من القرآن وتفسيره، والحديث، والفقه، من الأعمال الباطنة والظاهرة، وسائر العلوم الدينية، فلمّا أراد ذلك جمع قراءة سبع مشاهير من أئمة قرّاء هذه الأمصار ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أنّ القراءات السبعة هي الحروف السبعة، أو أنّ هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ

---

[1] الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي، ت عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص:86-87.

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويتص: 25-26

بغير قراءتهم، ولهذا قال من قال من أئمة القراء: لولا أنّ ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، وإمام قراء البصرة في زمانهفي رأس المائتين"[1].

لذلك ورغم أن ابن مجاهد قد حدد القراء في سبعة، إلا أنّ الناس لم تتخل عن سائر القراءات، "ولم تترك القراءة بقراءة غيرهم، واختيار من أتى إلى الآن.

فهذه قراءة يعقوب الحضرميّ غير متروكة.

وكذلك قراءة عاصم الجحدري.

وقراءة أبي جعفر وشيبة إمامي نافع.

وكذلك اختيار أبي حاتم وأبي عبيد.

واختيار المفضل.

واختيارات لغير هؤلاء النّاس على القراءة بذلك في كلّ الأمصار من الشّرق.

وهؤلاء الذين اختاروا إنمّا قرأوا لجماعة، وبروايات، فاختار كلّ واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبريّ وغيره.

وأكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء:

- قوّة وجهه في العربية.
- وموافقته للمصحف.
- واجتماع العامة عليه."[2]

فإن طرح أحدهم سؤالا؛ لماذا سبعة قراء بالضبط؟ ألا يمكن أن يكونوا أكثر أو أقلّ؟

"فالجواب:أنّهم جُعِلُوا سبعة لعلتين:

---

[1] مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، كتاب مقدمة التّفسير، ج:13، ص:390، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. السعودية 1425هـ/2004م

[2] الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي، ت عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ص:89

إحداهما: أنّ عثمان (ﷺ) كتب سبعة مصاحف، ووجّه بها إلى الأمصار، فجعل عدد القرّاء على عدد المصاحف.

والثانية: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن ، وهي سبعة على أنّه لو جعل عددها أكثر أو أقلّ لم يمنع ذلك أنّ عدد الرّواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى.

وقد ألّف ابن جبير المقرى— كان قبل ابن مجاهد– كتابا في القراءات، وسمّاه: كتاب الثمانية، وزاد على هؤلاء السبعة، يعقوب الحضرميّ.

وهذا باب واسع.

وإنّما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أنّ ما صحّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خطّ المصحف فهو من السّبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا، متفرّقين او مجتمعين"[1].

أوجه اختلاف القراءات السبع:

ولعل إجماع الناس على هؤلاء السبعة؛ دليل على أن بينها مجموعة من الاختلافات بيّنها ابن قتيبة وجعلها في سبعة أوجه:

- أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو قوله تعالى: (هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)[2] وأطهرَ لكم (وَهَلْ نُجازِي إِلَّا الْكَفُورَ)[3] وهل يُجَازَى إلّا الكفور، (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ)[4] وبالبَخَل، (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ)[5] [البقرة : 280] وميسُرة.
- والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها، ولا

---

[1] المصدر نفسه، ص: 90-91

[2] سورة هود، الآية: 78

[3] سورة سبأ، الآية: 17

[4] سورة النساء، الآية: 37

[5] سورة البقرة، الآية: 280

يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (رَبَّنا باعِدْ بَيْنَ أَسْفارِنا)[1] وربُّنا بَاعَدَ بين أسفارنا، و (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ)[2] وتَلِقُونَهُ، (وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ)[3] وبعد أَمَةٍ.

- والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: (وَانْظُرْ إِلَى الْعِظامِ كَيْفَ نُنْشِزُها)[4] ونُنْشِرُهَا ، ونحو قوله: (حَتَّى إِذا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ)[5] وفُرِّغَ.
- والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب، ولا يغيّر معناها، نحو قوله: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقْيَةً» و (صَيْحَةً)[6] و«كالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ» و(وَتَكُونُ الْجِبالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ)[7] [القارعة : 5].
- والوجه الخامس أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله: «**وَطَلْعٍ مَنْضُودٍ**» في موضع (وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ)[8].
- والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير. نحو قوله: (وَجاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِ)[9]، وفي موضع آخر: «**وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ**».
- والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: «**وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ**»، (وَما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ)[10]، ونحو قوله: (إِنَّ اللهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)[11] وَإِنَّ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ.

---

[1] سورة سبأ، الآية: 19

[2] سورة النور، الآية: 15

[3] سورة يوسف، الآية: 45

[4] سورة البقرة، الآية: 259

[5] سورة سبأ، الآية: 23

[6] سورة يس، الآية: 29

[7] سورة القارعة، الآية: 05

[8] سورة الواقعة، الآية: 29

[9] سورة ق، الآية: 19

[10] سورة يس، الآية: 35

[11] سورة لقمان، الآية: 26

وقرأ بعض السلف: (إِنَّ هذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى)[1] ، و(إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكادُ أُخْفِيها مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أُظْهِرُكُمْ عَلَيْهَا)[2]"[3].

موقف النحاة من القراءات:

موقف النحاة من القراءات يختلف بين النظرية والتّطبيق؛ فهم من حيث النظرية مقتنعون بأنّ كلّ ما ورد أنّه قرئ جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أو آحادا أم شاذا، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذة في القراءات إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه النّحو نحو: استحوذ ويأبى"[4].

"ويؤيد هذا الاتجاه في النظر للقراءات أنّ أغلب نحاة الجيل الأوّل من العلماء كانوا من المشاركين في الدرس القرائي.فهم نحاة وقراء على حدّ سواء، إلا أنّ استعمالهم للشّواهد القرآنية والقراءات لم يحظ بما يجب من الاهتمام، بل واعتبرها بعض النحاة المركز الثالث للتقعيد بعد أشعار العرب وكلامهم، بالرّغم من أنّ النّحو في أصله نشأ لخدمة القرآن الكريم، وعصمة اللسان العربيّ من الخطأ.

وقد بدأت فكرة الانفصال بين النحو والقراءات وصار لكلّ علم منهما مجاله ورجاله. حين لاحظ بعض النّحاة عدم تحمل القراءة لقياس النحوفي بعض القراءات، وذلك لأنّها سنّة متبّعة، لا تخضع لأحكام القياس والمناهج العقلية.ومن هنا اختلف تطبيق النحاة للنظرية التيقرروها عن القرآن وقراءاته، فقد رفضوا أحيانا بعض القراءات، وضعّفوا غيرها، ورموا القراء بضعف الدراية بالعربية

---

[1] سورة ص، الآية: 23

[2] سورة طه، الآية: 15

[3] تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، المكتبة العلمية ص: 36-38، مقدمتان في علوم القرآن، آرثر جيفري،ت عبد الله إسماعي الصاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1392هـ/1972م المقدمة الأولى:2016-2017 والمقدمة الثانية 265-266

[4] الاقتراح في علوم أصول النحو، جلال الدين السيوطي،ت محمّد حسن إسماعيل،ط1، دارالكتب العلمية بيروت لبنان 1998، ص: 39

كما وصموهم باللحن، ولم يكن ذلك لشيء سوى أنّ القراءة لم تتفق مع القواعد المجهزة أمامهم، والمأخوذ أغلبها من نصص أخرى، فأصبحت القراءة مجالا لتطبيق القواعد وليس مصدرا تستقى منه القواعد"[1].

"وكان نتيجة ذلك أن قسم علماء اللغة القراءات إلى أقسام؛ فهي عند السيوطي متواترة ومشهورة وآحاد وشاذة، وموضوعة وشبيهة بالمدرجة، وهي عند القاضي جلال الدين البُلقّينيّ متواترة وآحاد وشاذة، وقسمها مكيّ بن أبي طالب إلى ثلاثة أقسام باعتبار قبولها والقراءة بها وعدم ذلك، وقسّمها ابن الجزري إلى ثلاثة أقسام: متواترة وصحيحة وشاذة. والشيء الملاحظ أنّ العلماء اختلفوا في بيان أقسام القراءة، وربّما يرجع ذلك لاختلافهم في أركان القراءة الصحيحة"[2]، ولكن على الرغم من تعدد هذه الأقسام يمكن أن تصنّف إلى قسمين:

قراءة صحيحة:"وأحسن من تكلّم في هذا النوع إمام القرّاء في زمانه شيخ سيوخنا أبو الخير بن الجزري، قال في أول كتابه النشر: كلُّ قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت احد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّه، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة التي التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها؛ سواء كانت عن الأئمة السّبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلِق عليها ضعيفةٌ أو شاذةٌ أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو اكبر منهم"3.

"ويندرج وتحتها نوعان هما:

---

[1] مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ، د.شعبان صلاح، ص: 78-79 دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

[2] القيمة اللغويّة للقراءات القرآنية، دراسة في علم التصحيح اللّغويّ، أ.نور الدين دريم بن مُحَمَّد، جامعة الشلف ، ص: 207

[3] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص: 210، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص: 09

القراءات المتواترة:"التواتر وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، وعن مثلهم إلى منتهاه؛ وغالب القراءات كذلك"[1]، "وهي أعلى القراءات رتبة ودرجة من كلّ القراءات التي نقلت إلينا، وذلك لاتصافها بكلّ المواصفات وموافقتها لكلّ الضّوابط التي وضعت لمعرفة صحّة القراءات من بطلانها، فهي صحيحة السند أو متواترة السّندعلى اختلاف بين العلماء إلى النبيّ صلّى اللهُ عليه وسلّم، وموافقة للرسم المصحفيّ ولو احتمالا، وموافقة للسان العرب ولو بجه محتمل من الوجوه[2].

"والقراءات المتواترة هي التي تتناسب مع تواتر القرآن، وهي حجّة في التلاوة وقراءة القرآن الكريم"[3]،"مثل القراءات السبع، أي: نافع، وابن كثير، وقراءة عاصم، وابن عامر، وأبو عمرو بن العلاء البصري، والكسائي، وحمزة"[4].

القراءات المشهورة:"وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر وواقف العربية والرسم، واشتهر عند القراء، ولم يعد من الغلط ولا الشذوذ، ويقرأ به على ما ذكر ابن الجوزي"[5]، "ومثاله ما اختلفت الطرق السبعة في نقله، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض"[6]. مثل: قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وقراءة يعقوب البصريّ، وقراءة خلف البزار الكوفيّ.

القراءات الشّاذة: وهي ما دون القراءات الصحيحة، ويندرج تحتها أربعة أنواع:

---

[1] الإتقان في علوم القرآن، الحافظ جلال الدين السيوطيّ، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، د ط، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.، ص: 215

[2] قراءة في القراءات من خلال معجم القراءات،رسالةمقدة لنيل شهادة الماجستير،ص: 38 بن وزغارمختار،جامعة وهران،2011/2010

[3] المعجزة الكبرى القرآن الكريم،مُحَمَّد أبو زهرة، ص: 46-47

[4] قراءة في القراءات من خلال معجم القراءات،رسالةمقدة لنيل شهادة الماجستير،ص: 38 بن وزغارمختار،جامعة وهران،2011/2010

[5] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص: 215

[6] القراءات المشهورة التي تعرضت للطعن واللحن، ص:48 بحث لنيل درجة الدكتوراه، مي صالح نصر علي، جامعة الخرطوم، 1429هـ/2008م

الآحاد:"وهو ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يقرأ به"[1].

إذًا؛ فالمراد بالآحاد ما واقف العربية والرسم العثماني، ونقل بطريق الآحاد، ولكنه لم يشتهر ولم يستفض بين رجال القراءات المعنيين بهذا العلم، مثل القراءات التي ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب، حيث يقول في مقدّمته:

"... القراءات على ضربين:

ضربا اجتمع عليه أكثر قرّاء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غان عن تحديده.

وضربا تعدّى ذلك، فسمّاه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القرّاء السّبعة المقدّم ذكرها، إلا أنّه مع خروجه عنها نازع بالثّقة إلى قرائه، محفوف بالرواية من أمامه ووورائه، ولعلّه أو كثير منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه ..."[2].

ويحوي "الأحاد القراءات الثلاث التي هي تمام العشرة، ويلحق بها قراء الصحابة"[3].

الشاذة: وهو ما فقد أحد الأركان الثلاثة، أو معظمها، مثل قراءة عيسى الثقفي (سيغ شرابه)[4] في قوله تعالى: "وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه"[5].

---

[1] المرجع السابق.

[2] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ت علي النجدي ناصف وآخرون، دار سركين للطباعة والنشر 1406هـ/1986م

[3] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص: 210

[4] المرجعالسابق.

[5] سورة فاطر، الآية: 12

المدرجة (التفسيرية):"ونعني بها كل ما زيد في القراءات على وجه التفسير ثم غلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن"[1]، "وقد ظهر للسيوطي أنّ هذا وجه سادس للقراءات"[2]، يقول : "وظهر لي سادسيشبهه من أنواع الحديث المدرج؛ وهو ما زيد في القراءات عل وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص: "وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمّ"[3] أخرجها سعيد بن منصور. وقراءة ابن عبّاس: "لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ في مواسم الحجّ"[4] أخرجها البخاري. وقراءة ابن الزبير: "وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَسْتَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ"[5] قال عمر: فما أدري: أكانت قراءته أم فسر؟ أخرجه سعيد بن منصور ، وأخرجه الأنباري؛ وجزم بأنّه تفسير". وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ: "وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا"، "الوُرُود الدّخول"[6]. قال ابن الأنباري: قوله: "الورود الدّخول" تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرّواة فألحقه بالقرآن.

وقال ابن الجزري في آخر كلامه: وربما كانوا يدخلون التّفسير في القراءة إيضاحًا وبيانًا، لأنّهم محققون لما تلقّوه عن النبي ﷺ قرآنا، فهم آمنون من الالتباس، وربّما كان بعضهم يكتبه معه"[7].

الموضوعة: "وهي القراءة التي لم يصح سندها، سواء وافقت الرسم أو خالفته، وسواء وافقت العربية أم خالفتها، فهي قراءة ضعيفة مردودةكقراءة ابن السميفع وأبي السمال وغيرهما في "ننجيك ببدنك" "ننحيك"، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل مُحَمَّد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره، فإنّها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي إن

---

[1] قراءة في القراءات من خلال معجم القراءات، ص: 39

[2] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 30

[3] سورة النساء، الآية: 12

[4] سورة البقرة، الآية: 198

[5] سورة آل عمران، الآية: 104

[6] سورة مريم، الآية: 71

[7] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص: 216.

الخزاعي وضع كتابا في الحروف نسبه غلى أبي حنيفة فأخذت خط الدار قطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له.

يضيف ابن الجزري: وقد رويت الكتاب المذكور ومنه "إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ" برفع الهاء ونصب الهمزة وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها غليه وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة لبريء منها"[1].

ضوابط القراءة المقبولة:

"ذكر بعض العلماء أنّ القراءات: متواترة، وآحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة، وما بقي فهو شاذ، وقيل: المعتمد في ذلك الضّوابط سواءٌ أكانت القراءات من القراءات السّبع، أو العشر، أو غيرها"[2].

وقد قال أبو شامة في المرشد الوجيز: "لا ينبغي أن يغتر بكلّ قراءة تعزى إلى أحد السبعة ويطلِق عليها لفظ الصّحة وأنّها أُنزِلت هكذا، إلّا إذا دخلت في ذلك الضّابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنّف عن غيره، ولا يختصُّ ذلك بنقلها عنهم، بل إن نُقلت عن غيرهم من القرّاءِ فذلك ل يخرجها عن الصّحّة – فإنّ الاعتماد على استجماع الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإنّ القراءة المنسوبة إلى كلّ قارئ من السّبعة وغيرهم منقسِمة إلى المجمع عليه والشّاذ، غير أنّ هؤلاء السّبعة لشهرتهم وكثرة الصّحيح المجمع عليه في قراءاتهم تركن النّفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم"[3].

"وضع علماء القراءات ضوابط بالغة الدّقة للفصل بين قراءة مقبولة وأخرى مردودة، بحيث إذا توافرت هذه الضوابط في قراءة حكمنا – ونحن مطمئنون – بصحّتها وأنّها قرآن يتلى ويصلّى به،

---

[1] ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1 ص: 16

[2] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط7، مكتبة وهبة، القاهرة

[3] المرشد الوجيز، أبو شامة، ط1، ص: 135دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1424هـ/2003م

وإذا لم تتوافر هذه الضوابط كان لهم منها موقف آخر يعطون فيه هذه القراءة ما تستحقّه من حكم، وما يمكن أن يترتّب عليها من نتائج"[1].

"ذكر علماء القراءة قاعدة تُعرف بها القراءات المقبولة وتميز عن غيرها من القراءات الشاذة المردودة، وهذه القاعدة هي"[2]"ما رآه ابن الجزري حول القراءة التي يؤخذ بها هي"[3] : "كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجهووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحّ سندها؛ فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآنووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين. ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة او شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم.هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[4].

"ومعنى قولهم: وافقت العربية أن تكون موافقة لوجه من وجوه النّحو سواء أكان أفصح أم فصيحا. فلا يشترط أن يكون على أفصح الأوجه ولذلك يقول الإمام الداني: وأئمة القرآن لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة. والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لا يردّها قياس في العربية، ولا فشو لغة، لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

ومعنى قولهم: ووافقت أحد المصاحف أن تكون ثابتة ولو في بعضها كقراءة: "وسارعوا إلى مغفرة من ربّكم" بحذف الواو التي قبل السين فهي ثابتة كذلك في المصحف المدني والشامي. وقراءة

---

[1] في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ط1، ص: 47، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1405هـ/1985م

[2] القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص:07، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان 1401هـ/1981م

[3] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 27

[4] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص: 09

"تجري من تحتها الأنهار" في سورة التوبة في الموضع الأخير منها بزيادة لفظ من فهي ثابتة في المصحف المكي، وهكذا.

ومعظم القراءات موافقة للرسم صراحة وتحقيقا لأنّ المصاحف كتبت مجردة من النقط والشكل فكانت محتملة لما ورد من القراءات نحو "القدس" بالضّم والإسكان، و"يعملون" بالغيبة والخطاب، و"ننشرها" بالزّاي والرّاء، وهكذا"[1].

إذًا، فالقراءة المقبولة تشترك في ثلاثة شروط تجعلها صحيحة، فإذا اختلَّ أحدها خرجت القراءة من دائرة الصّحّة إلى الشذوذ. هذه الشروط هي:

السّند المتواتر:

"يرى جمهور العلماء من الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدثين، والقرء أنّ شرط القراءة الصحيحة هو التواتر، ولا تثبت بالسّند الصحيح غير المتواتر"[2].

"والتواتر: هو نقل جماعة يمتنع تواطؤهم عن الكذب عن جماعة كذلك من أوّل السّند إلى منتهاه إلى رسول الله صلّى اللهُ عليه وسلّم، هذا. وقد جنح الشيخ مكي بن أبي طالب وتبعه المحقّق ابن الجزري إلى الاكتفاء بصحّة السّند وجعلاه مكان التواتر. قال الإمام النويري في شرح الطيبة: وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم لأنّ القرآن عد الجمهور من ائمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسي وغيرهم هم ما نقل بين دفّتي المصحف نقلا متواترا، فالتواتر جزء من الحد فلا تتصور ماهية القرآن إلاّ به. ولا بد من حصول التواتر عند

[1] ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص:07- 08

[2] في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ص: 48

أئمة المذاهب الأربعة لم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرح به جماعة لا يحصون منهم ابن عبد البرّ وابن عطية وابن تيمية والنووي والأذرعي والسبكي والزركشي وابن الحاجب وغيرهم.

وأمّا القراء أجمعوا أول الزمان على ذلك، وكذلك في آخره ولم يخالف من المتأخرين إلاّ أبو مُحَمَّد مكي وتبعه بعض المتأخّرين. ومن كلم علماء القراءة الدال على اشتراط التواترما صرح به الإمام الجعبري في شرح الشاطبية حيث يقول: ضابط كلّ قراءة تواتر نقلها ووافقت العربية مطلقا ورسم المصحف ولو تقديرا فهي من الأحرف السبعة وما لم يجتمع فيه ذلك فشاذ"[1].

أن يكون للقراءة وجه شائع في العربية:

"بمعنى أن توافق وجها مشهورا، ومعتدًّا به، مما قاله النحاة سواء أكان هو الوجه الأصحّ أم الصحيح؛ لأن القراءة متى ثبتت بالسند المتواتر وموافقة رسم المصحف فلا ينبغي أن ترد، بل تصبح هي حجة على قواعد النحو لا أن تكون قواعد النّحو حجة عليها.

فالقراءة سنّةٌ متّبعة، كما روي عن زيد بن ثابت"[2]. "يلزم قبولها والمصير إليها بالإسناد لا بالرّأي"[3].

وقد فسر البيهقي أن القراءة سنّة متّبعة بقوله: "أراد – أي زيد بن ثابت- أن اتباع من قبلنا في الحروف سنة متّبعة، لا يجوز مخالفة خطّ المصحف الذي هو إمام، ولا مخافة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغًا في اللّغة"[1].

---

[1] القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص:07- 08

[2] في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ص:51

[3] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص: 167

"وبرغم ما أكّده القرّاء مما يفيد أنّ شرط الموافقة لوجه في العربية أي وجه هو لمجرّد الاستئناس ومزيد من الاستيثاق ولا تردّ القراءة لأجله فإننا نرى مكيا يخالف هؤلاء"[2]، فهو يردّ القراءة التي لا وجه لها في العربية ولا يقبلها، يقول في الإبانة: "القسم الثالث هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خطَّ المصحف"[3].

موافقة خطّ المصحف:

"هذا الشرط يكاد يجمع عليه القرّاء ، لأنّهم يرون أنّ مصاحف عثمان تمّت بإجماع الصّحابة الذين قرّروا إحراق ما عداها، ومن هنا كان الأخذ بأيّ قراءة مخالفة يعني مخلفة هذا الإجماع.

نقل مكيّ عن إسماعيل القاضي قوله: فإذا اختار الإنسان أن يقرأ ببعض القراءات التي رويت ممّا خالف خطّ المصحف صار إلى أن يأخذ القراءة برواية واحد عن واحد، وترك ما تلقته الجماعة عن الجماعة، والذين هم حجّةٌ على النّاس كلّهم.

ويعني بترك ما تلقته الجماعة مخالفة رسم المصحف. "[4].

"فهذا كلّه من قول إسماعيل يدلّ على أنّ القراءات التي وافقت خطّ المصحف هي من السّبعة الأحرف كما ذكرنا، وما خالف خطّ المصحف ايضا هو من السّبعة إذا صحّت روايته ووجهه في

---

[1] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص: 169

[2] في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ص:52

[3] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص: 52

[4] في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ص:53

العربية، ولم يضادَّ معنى خطّ المصحف. لكن لا يقرأ به، إذ لا يأْتي إلّا بخبر الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه. فهذا الذي نقول به ونعتقده، وقد بيّنّاه كلّه"[1].

"وكان اشتراط مطابقة القراءات المتواترة لمرسوم المصاحف الأئمة قائما على أساس أنّ الخليفة عثمان عندما أمر بتوحيد المصاحف وكتابتها استهدف أن ينطوي مرسوم المصاحف على جميع الحروف التي استقرّ عليها نصّ القرآن في العرضة الأخيرة"[2]. "ولم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحتين، وإنّما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي صلى اللهُ عليه وسلّم وإلغاء ما ليس كذلك، وَأَخْذَهم بمصحف واحد باتّفاق المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة باختلاف أهل العراق والشّام في بعض الحروف".

"ومن هنا جوزوا القراءة بما يخالف المصحف إذا كان متواترا، وتلقوا الحروف المتواترة المخالفة للرّسم بالقبول.

وبغية أن يحافظوا على ما توخوه من منع تسرّب القراءات غير المتواترة إلى مجال القراءات المتواترة، قاموا بإحصاء الحروف المخالف لمرسوم المصاحف الأئمة وبالنّصّ عليها وبوضع وتدوين علم اختلاف مرسوم المصاحف أو علم رسم القرآن أو هجاء المصاحف كما يسميه بعضهم.

ونصّوا على وجوب تعلّم هذا العلم لمعرفة الحروف المخالفة للرسم المنصوص عليها لمن لم يعرف القراءات المتواترة معرفة صحيحة، ليحقق اشتراط مطابقة المصحف في القراءة المتواترة ما قصدوا غليه من الحفاظ على القراءات المتواترة، والوقاية من تسرب غيرها إليها"[3].

تواتر القراءات السبع:

---

[1] الإبانة، مكي بن أبي طالب، ص:56

[2] القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د.عبد الهادي الفضلي،ط4، ص: 126 مركز الغدير، بيروت – لبنان 1430هـ/2009م

[3] القراءات القرآنية ،د.عبد الهادي الفضلي، ص: 126-127

ضمن الأمور المعروفة في تاريخ القراءات أنّها تعددت وكثرت قبل المصحف العثماني، كما تعددت وكثرت بعد نسخ المصحف العثماني، وفي ظلال ما يحتمله الرسم برغن أنّ المصحف العثماني من ناحية أخرى ضبط عملية الإقراء إلى مدى بعيد.

ومن هنا جاء اختلاف الأئمة السبعة والعشرة في ظلال الرسم العثماني"[1].

وقد"أجمع علماء السّلف والخلف على أنّ القراءات السبع متواترة. ولا يؤبه بقول من قال بأنّها مشهورة فحسب، فالتحقيق أنّها متواترة.

والقراءات السبع هذه مشتهرة بين عامة المسلمين في عصرنا هذا وما قبله من العصور على أنّها قراءات متواترة صحيحة، بحيث لو قرئ لهم من غيرها وعلموا بذلك لأنكروا، لأنّهم لا يعرفون سواها متواترًا فتصحّ القراءة به، ونفي تواتر ما وراء السبع موجود في أقوال بعض أهل العلم"[2].

قال القاضي جلال الدين البلقيني "القراءة تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذ. فالمتواتر القراءات السبع المشهورة، والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءات الصحابة، والشاذ قراءات التابعين كالأعمش ويحي بن وثاب وابن جبير ونحوهم"[3].

"كما ذكر ابن الحاجب في كتابه عن أصول الفقه: "أنّ القراءات السبع متواترة. ففهم من هذا أنّ ما وراءها غير متواتر، مثل القراءات الثلاث المتممة للعشر"[4].

---

[1] في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ص:51

[2] الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د.حسن ضياء الدين عتر، ط1، ص: 298، دار البشائر الإسلامية، بيروت– لبنان 1409هـ/1988م

[3] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص: 210

[4] الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د.حسن ضياء الدين عتر، ط1، ص: 298، دار البشائر الإسلامية، بيروت– لبنان 1409هـ/1988م

"وجاء العلامة المحقق مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الجزري وبيّن أنّ القراءات العشر متواترة، بذكر ستّ عشرة طبقة، تناقلت القراءات العشر بما فيها الثلاث المتممة خاصة، وذلك من عصر ابن مجاهد الذي صنّف للنّاس القراءات السبع فقط، فتوارد العامة على تصنيفه حتى كاد يجهل لديهم أنّ الثلاث متواترة أيضا. وبذلك حكم الإمام بن الجزري بتواتر العشر لأنّها منقولة بجمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب. يقول:... ولعمري ما فاتني لكثير لأنني لم أذكر إلّا من أنّه قرأ به، وكلّهم مذكورون مترجمون في كتابي طبقات القراء.

ونقل الجعبري عن الإمام ابن مهران أنّه قال عنها: كلٌّ حقّ وليس أحدها أولى من الآخر

وقال الإمام الحافظ مجتهد عصر؛ أبو العباس احمد بن تيمية: ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالما بها أو من لن تثبت عنده، كمن يكون في بلد بالمغرب، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإنّ القراءة سنّة، يأخذها الآخر عن الأوّل، ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك"[1].

ويذكر عبد الفتاح القاضي عن ابن الجزري أنّه قال في منجد المقرئين: "والذي جمع في زماننا الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع النّاس على تلقّيها بالقبول. وقال أيضا: في الكتاب المذكوروقول من قال إنّ القراءات المتوترة لا حدّ لها إن أراد في زماننا فغير صحيح؛ إذ لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر وإن أراد في الصّدر الأوّل فيحتمل إن شاء الله تعالى.

ويؤخذ من هذه النقول أنّ القرآن لا يثبت إلّا بطريق التواتر، وأنّ التواتر لم يتحقق إلّا في القراءات العشر. وعلى هذا فكلُّ قراءة وراء العشر لا يحكم بقرآنيتها، بل هي قراءة شاذة"[2].

---

[1] ينظر: منجد المقرئين، ابن الجزري، ص: 161- 168

[2] القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص: 09

"وحكى أبو نصرٍ القشيري رحمه الله في تفسيره كلام أبي إسحاق الزّجّاج الذي حكيناه، ثم قال: ومثل هذا الكلام (يعني الذي يطعن في قراءة "والأرحامِ " بالجرّ) مردود عند أئمة الدين، لأنّ القراءات التي قرأ بها أئمّة القراء ثبتت عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم تواترا يعرفه أهل الصّنعة، وإذا ثبت شيء عن النّبيّ صلّى اللهُ عليه وسلّم فمن ردّ ذلك فقد ردّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور لا تقلد في أئمّة اللغة والنّحو، ولعلّهم أرادوا صحيح فصيح، وإن كان غيره أفصح منه، فإنّا لا ندّعي أنمّ كلّ القراءات على أرفع الدّرجات في الفصاحة. قلت: وهذا كلام حسن صحيحٌ واللهُ أعلم"[1].

"فاستحسن أبو شامة هذا وصححه وفيه ذكر التواتر الخاص، ولم يذكر في أنّه متعلّقٌ بالقراءات السبع أو العشر؛ فجعلناه للسبع؛ لأنّ من قال بالتواتر لم يقل بأنّه لما دون السبع من خمس أو ثلاث مثلا، ولأنّ أبا شامة ذكره في شرح الشّاطبية في قراءة السبعة، ولا نمنع أنّه كلام يشمل كلّ المقروء به، ولو كان خارجًا عن قراءات السبعة"[2].

قال نظام الدين النيسابوري: "القراءات السبع متواترة لا بمعنى أنّ سبب تواترها إطباق القراء السبعة عليها، بل بمعنى أنّ ثبوت التواتر بالنسبة إلى المتّفق على قراءته من القرآن كثبوته بالنّسبة إلى كلٍّ من المختلف في قراءته، ولا مدخل للقارئ في ذلك إلاّ من حيث أنّ مباشرته لقراءته أكثر من مباشرته لغيرها حتّى نُسبت إليه. وإنّما قلنا: إن القراءات متواترة لأنّه لو لم تكن كذلك لكان بعض القرآن غير متواتر كملك ومالك ونحوهما، إذ لا سبيل لكون كليهما غير متواتر، فإنّ أحدهما قرآن بالاتفاق، وتخصيص أحدهما بأنّه متواتر دون الآخر تحكّمٌ باطلٌ لاستوائهما في النقل، فلا أولوية

---

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة، د ط، ت إبراهيم عطوة عوض ص:412، دار الكتب العلمية.

[2] القرآن والقراءات والأحرف السبعة، أ.د عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، ط1، ج2، ص:531، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر 1429هـ/2008م

فكلاهما متواتر. وإنّما يثبت التواتر فيما ليس من قبيل الأداء كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوها"[1].

قال الشيخ إبراهيم بن عمر الجعبري في سبب اقتصار ابن مجاهد على عل السبع: "إنّه طالت المدّة والقرّاء كثيرون بحيث يعسر حصرهم، فلمّا قصرت الهمم اقتصر على بعضهم وكان هؤلاء إمّا لتصديهم للاشتغال أو لأنّهم شيوخ المقتصر. ولو عين غيرهم لجاز، أو غير هؤلاء الرواة عنهم جاز"[2]، "ووصلت إلينا قراءات هؤلاء متواترة أيضًا؛ وذلك لأنّ قراءاتهم كانت ولا تزال مشهورة ومتداولة، وكلّ المسلمين – سنة، وشيعة، وخوارج– في مختلف أرجاء المعمورة يقرؤون بإحدى تلكم القراءات ويحفظونها ...ويستحيل أمام هذا الملأ الكاثر من النّاس وعلى مسمع وعلم منهم أن تكون القراءات المنسوبة مكذوبة. وقد ذُكرت القراءات السّبع في كتب متعددة وإلى جانبها غيرها من القراءات؛ فلكلٍّ من هذه القراءات كاتب واحد يشهد على صحّة مقولته أُلوف مؤلّفة من العالمين بالقراءات؛ إذ وثّقوا هذه الكتب ولم يطعنوا فيها ... هذه الآلاف التي شهدت بصحّة القراءات السّبع لم تشهد بصحّة قراءة ابن محيصن وغيره لأنّها قراءات غير مشهورة، ومن هنا نفهم أنّ القراءات السبع متواترة ... ولو قيل إنّ القراءات السبع المذكورة في كتب القراءة منقولة عن طريق الآحاد (يعني لأنّ أسانيدها في الكتب آحادية) قلنا: إنّ إسناد القراءة للتبرك فحسب كالأسانيد التي يذكرها علماؤنا لكتب متواترة كالكافي والتهذيب.

إنّ القراءت التي لم تنقل عن طريق التّواتر لا نقبلها ولو كانت من القراء السبعة ... ومن أمثل الشواذ في القراءات السبع ما جاء في قراءة أبي عمرو بن العلاء ... حيث قرأ (وآيدناه)[3]، وحيث إنّ هذه القراءة لم تنقل عنه بالتواتر فهي من الشواذ، ولا يجوز القراءة بها.

---

[1] تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري، ت زكريا عميرات، ج1و2، ط1، ص: 23، دارالكتب العلمية بيروت لبنان 1416هـ/1996م

[2] منجد المقرئين، ص: 220

[3] سورة البقرة، الآية: 87

وكتب أبو سعيد فرج بن لب – وهو واحد من علماء المغرب – رسالة ذكر فيها أنّ تواتر القراءات السبع من ضروريات الدين، ومن ينكرها فهو كافر. ويبدو أنّ قصده إنكار تواتر جميع القراءات السبع لا الشاذ النادر منها، كأن يدّعي شخص بعدم وجود قراءة متواترة؛ إذ أنّ أهل الفنّ يجمعون –كما قلنا – على أنّ بعض ما نقل عن القرّاء السبعة هو من الشواذ"[1].

"وقال السخاوي: ولا يقدح في تواتر القراءات السبع إذا أسندت من طريق الآحاد، كما لو قلت: أخبرني فلان عن فلان أنّه رأى مدينة سمرقند، وقد علم وجودها بطريق التواتر، لم يقدح ذلك فيما سبق من العلم بها. فقراءة السبع كلّها متواترة، وقد اتُّفق على أنّ المكتوب في المصاحف متواتر الكلمات والحُروف"[2].

و"لا شكَّ أنّ القرآن متعبد بألفاظه وأساليبه الخاصة وممنوع من روايته بالمعنى، وأنّ النّاس توفّروا على نقله وحفظه، وشاع ذلك وانتشر حتّى بلغ التواتر، ومع ذلك حينما حصرت الرّوايات السبع أو العشر و الأربع عشرة لم نستطع فيها ادّعاء التواتر عن طريق ما دوّن في الأسانيد لأنّها ترجع إلى عدد محصور، أمّا إذا نظرت إلى أنّ هذا العدد المحصور لم يختص بها بل كانت روايته هذه يقرأ بها غيره ممن لا حصر لهم – غاية الأمر أنّ المدوّنين اقتصروا على هؤلاء ليضبطوا ما دوّنوه ويحرّروه – فإنّك تعلم قطعًا أنّها كانت متواترةً، ولا تزال متواترة إلى اليوم، ما عدا ما ثبت أنّه رواية الأفراد والآحاد من الرّوايات الشّاذة"[3].

---

[1] القراءات والقرآن والأحرف السبعة، أ.دعبد الغفور محمود، ص:535-536 عن مجلة الفكر الإسلامي الإيرانية، ع12، ص:05-10

[2] لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، ص: 144

[3] القراءات والقرآن والأحرف السبعة، أ.دعبد الغفور محمود، ص:537 عن المنهج الحديث في علوم الحديث قسم الرواية والرواة.

"فقد علم ممّا ذكر أنّ السبع متواترة اتّفاقا، كذا الثلاثة بعده بِخُلْفٍ، وأنّ الأربعة بعدها شاذة اتّفاقا"[1]

القراءات بين البصريين والكوفيين:

"علم النحو من أوائل علوم اللّغة التي نشأت في رحاب القرآن الكريم، وقد أطبق النّاس على أنّ القرآن بكلّ قراءاته – سواء المتواتر منها والشاذ – يجوز الاستشهاد به في العربية"[2]. ويعدّ القرآن أعلى مراتب السّماع و"قد سلّم النحاة بأفضلية القرآن الكريم وقراءاته مصدراً موثقاً من مصادر الاستشهاد في النحو، لكن موقفهم من القراءات اختلف بين النظرية والتطبيق، فهم من حيث المبدأ مقتنعون بأن كل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، ولكنهم حين بدأوا التطبيق والتقعيد خالفت كثرة منهم هذا المبدأ، فوقفوا من القراءات موقفاً أقل ما يقال فيه أنه يتعارض مع منهجهم في الجمع والتقعيد"[3].و"على الرغم من أنّ النّحو نشأ أساسًا لخدمة القرآن الكريم إلّا إن النّحاة اعتمدوا في تقعيدهم للنّحو على أشعار العرب وكلامهم، ثمّ القرآن الكريم في المرتبة الثالثة – في الغالب الأعمّ – وليتهم توقّفوا عند هذا الحدّ، بل نجد طائفة كبيرة منهم قد امتدّت ألسنتها وأقلامها إلى بعض القراءات المتواترة، ووصفتها بالضّعف تارة، وباللّحن تارة أخرى، وما ذلك إلّا لارتطامها بقواعدهم الموضوعة"[4]،

قال السيوطي: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفًا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه ... وما

---

[1] لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، ص: 142-143

[2] القراءات القرآنية في كتاب معاني القرآن بين طعن الفراء ودفاع النحويين، د. أنور الشعواطي، الأستاذ المساعد بجامعة الطائف.

[3] موقف النحاة من القراءات القرآنية الكبار عارضوها وطعنوا فيه، صلاح حسن رشيد، نشر في الحياة 23-10-2010

[4] موقف النحاة من القراءات، دراسة تأصيلية، صالح محجوب مُحَمَّد التنقاري.

ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة"[1]. "... لأنّ القراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم ومن أصحابه ومن بعدهم، إلى أ فسدت الألسن بكثرة المولّدين وهم أيضا من أفصح العرب، وقد قال ابن الحاجب ما معناه: إذا اختلف النحويون والقرّاء كان المصير إلى القراء أولى لأنّهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ولأن القراءة ثبتت تواترا وما نقله النحويّون فآحاد ثم لو سلم أنّ ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أولى وأيضا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنّهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين. وقال الإمام الفخر ما معناه أنا شديد العجب من النحويين إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر ولو كان قائله مجهولا يجعله دليلا على صحّة القراءة وفرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلا على صحّته كان ألى. وقال صاحب الانتصاف: ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية بالقراءة. "[2].وقد كان النحاة الأوائل قراءً، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، ويونس، والخليل، والكسائي، ولعلّ هذا هو الذي وجّههم إلى الدراسات النّحويّة؛ ليلائموا بين القراءة والعربية، وبين ما رووا وسمعوا من القراءة، وما رووا وسمعوا من كلام العرب"[3].

"على أنّ نقد النّحاة للقراء إنّما هو نقد للرّواية وليس نقدا للقراءة بعد صحّة سندها، كأن يكون في القارئ سهو أو غفلة، ومع ذلك نجد من النّحاة واللّغويين من ينسب بعض القرّاء إلى التوهّم والغلط، وهذا الموقف يصدر من كلّ متعصّب للقاعدة أو للقياس سواء أكان بصريًّا أم كوفيًّا، فإنّهم تجرأوا على تخطئة بعض القرّاء الذين يخالفون قواعدهم، ونعتقد أنّ هؤلاء القراء أولى بالصّحّة

---

[1] 39الاقتراح للسيوطي، ص:

[2] غيث النفع،سيدي علي النوري الصفاقسي،ت مُحَمَّد عبد القادر شاهين،ط1، ص:54، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1419هـ/1999م

[3] أثر القراءات في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ص:55، مؤسسة علي جراح الصباح. الكويت

من النّحاة، لأنّهم يعتمدون في قراءاتهم على السّماع وهم ثقة"[1]، "فالقرّاء أهل تلقٍ وعرض، فهم أدقّ في نقلهم اللغة"[2].

وقد "كان موقف النحاة من القراء أوّل الأمر موقف مهادنة، لا يعرضون للقراءات بخير أو شرّ، لأنّ من أئمّة النّحو الأوّل من كانوا أيضا أئمة في القراءة القرآنية كالكسائيّ وربما ايضا أبي عمرو بن العلاء، ولكن حين استقلّ هؤلاء عن هؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النّحو، كما توفر آخرون على دراسة القراءات ، رأينا النحاة يعدون إلى بعض القراءات فيجرّحونها، وينتقصون منها، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها.

ثمّ اتّسعت الشّقة بين النحاة والقرّاء، وبدأنا نسمع بما يسمّى بالقراءات الشاذة، التي رغم صحّة سندها وروايتها عن بعض أئمّة القراءات من القدماء، استطاع النّحاة بنفوذهم وسلطانهم أن يصرفوا النّاس عنها، كتلك القراءات التي ذكرها ابن جني في كتابه المحتسب، وقد عدّها القرّاء المتأخّرون بعد أن خضعوا لسلطان النّحاة من القراءات الشاذة، ولعل السبب في تناسي وضياع تلك القراءات الكثيرة التي لم تصلنا هو اشتمالها على كثير من المخالفات لقواعد النّحاة، وأقيستهم الضّيّقة"[3].

"واختلفت مواقف النحويين من القراءات القرآنية بين التأييد والمنع والقبول وتحكيم القياس النحويّ"[4].

وقد حكي عن البصريين أنّ منهم من لا يحتج بالقراءات إلّا في القليل النادر الذي يتّفق مع أصولهم، ويتناسب مع مقييسهم، شأنهم في ذلك شأن موقفهم من سائر النصوص اللغوية، فما

---

[1] القراءات القرآنية بين المستشرقين والنّحاة، جريدة الكويت، ع 2041، 28يوليو 2013ص: 25

[2] اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د عبده الراجحي، ص:86، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996،

[3] ينظر: من أسرار اللغة، د.أنيس إبراهيم، ط3، ص: 194-196، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1966

[4] ينظر:القياس في النحو العربي، د. سعيد الزبيدي، دار الشروق عمان،ط1،ص:81، 1997

وافق منها أصولهم ولو بالتّأويل قبلوه، وما خالفها رفضوه، ولم يحتجّوا به، وحكموا عليه باللّحن، أو الخطأ، أو القبح، وعلى القارئ بالجهل والوهم والبعد عن الصّواب.

"ويرى بعض الباحثين المحدثين أنّ سبب ردّ البصريين لكثير من القراءات التي يعتدّ بها والتي صحّ سندها وتواترت عليها الثقات، أنّهم وضعوا أصولهم ومقاييسهم وقواعدهم قبل أن يستكملوا استقراءاتهم وهذا خطأ كبير، إذ من المعروف أنّه ما لم يكن الاستقراء شاملا، فلا يعتدّ بالنتائج التي توصّل إليها.

ويرى أنّهم لو صبروا إلى أن يستكملوا استقراءاتهم لابتعدوا كثيرا عن ذلك الزلل الذي وقعوا فيه، ولما كان هناك من داع إلى التّأويل الذي لجأوا إليه فيما يخالف مقاييسهم، ولما خطّأوا مشاهير القرّاء وردّوا قراءاتهم"[1].

"ويبدو ممّا سبق أنّ البصريين هم أوّل من فتح باب الطعن في القراءات، ثمّ سلك الكوفيّون هذا المسلك بعدهم، وقد نصّ على هذا الشيخ عضيمة في قوله: الحملة على القرّاء بردّ قراءاتهم وتلحينهم استفتح بابها وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدّمون، ثم تطاير شررها إلى من بعدهم فشاركوا فيه، ولم يقف الأمر عند علماء البصرة بل تخطّاهم إلى بعض زعماء الكوفة"[2]. "ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّ الكسائي والفرّاء هما اللذان فتحا باب الطّعن في القراءات"[3].

أمّا البصريون فقد وقفوا "من القراءات كموقفهم من النصوص اللغويّة وأخضعوها لأقيستهم وأصولهم، وكانوا يقبلون ما يوافقهم ويرفضون ما يخالفهم.

---

[1] مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد يوليو 2016 العدد الثامن، القراءات السبعية بين طعن الزجاج ودفاع النحويين من خلال كتاب معاني القرآن وإعرابه، د.نبيل عوض الشربيني.

[2] أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 1405هـ، ص:43

[3] المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ص:157، ط7 دار المعارف، القاهرة.

وأمّا الكوفيون فقد احتجّوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيرًا من أصولهم وأحكامهم، لأنّ المنهج الكوفيّ مبنيٌّ على منهج القرّاء الذي لا يقوم على الأفشى في العربية وعلى الأثبت في الأثروالأصحّ في النّقل "[1].

"فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون. أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلا من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين، لأنّهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجّة إلّا ما كان موافقا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفتها ردّوها. في حين كانت القراءات مصدرا من مصادر النّحو الكوفيّ"[2].

و"ليس هناك خلاف كبير بين البصريين والكوفيين في احتجاجهم بالقراءات، إلّا أنّ أحد الباحثين قد خصّ البصريين بأنّهم استبعدوا من منهجهم الاستشهاد بها إلّا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربيٌّ يؤيّدها، أو قياسٌ يدعمها، ولا أرى ذلك صحيحًا فقد تقف القراءة وحدها أحيانًا لتثبيت قاعدة، أو تقرير حكم، إذ ليس هناك خلافٌ في أنّ القرآن الكريم من أصول الدراسات اللّغويّة بمختلِف فروعها، وكان يجب أن يبنى كثير من قواعد النّحو على شواهده بمختلف وجوه قراءاته المتواترة التي صحّ سندها، بدلاً من الاعتذار بأن القراءة سنّةٌ لا يجوز التعرض لها بنقد أو تخطئة، وليتهم التزموا بهذا"[3].

---

[1] مدرسة الكوفة، د.مهدي المخزومي ص:337، ط2، ملتزم الطبع والنشر مصر 1377هـ/1958م

[2] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 31

[3] القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د.سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق 1997ط1، ص: 81

"فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام وهم إذا رجّحوا القراءات فلا يرفضون غيرها ولا يغلّطونها"[1].

ولعلّ"موقف البصريين المتشدد من اللّغة هو ما حملهم على ردّقراءات متواترة لقرّاء أثبات وعدول. ومن ذلك رفضهم الاحتجاج بقراءة ابن عامر في قوله تعالى: "كَذَٰلِكَ زَيَّنَلِ كَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ"[2]وقرأ ابن عامر وحده (زُيِّن) برفع الزّاي، و(قَتْلُ) برفع اللام، ونصب الدال في (أولادَهم) وخفض (شركائِهم). فيما قرأ الباقون بنصب الزاي في (زَيَّنَ) وونصب اللام في (قتلَ) وخفض (أولادِهم) ... وردّت هذه القراءة السّبعية، لأنّها خالفت القاعدة التي تقضي بعدم جولز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر عند البصريين، فيما أجازها الكوفيون اعتمادا على هذه القراءة وغيرها من شواهد الشعر. كما غلّطوا مقرئ أهل المدينة وأحد القرّاء السبعة وهو نافع في قراءته بهمز (معائش) في قله تعالى: "وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ"[3]وقرأ الجمهور (معايش) بالياء"[4].

وموقف البصريين من ابن عامر مقرئ أهل الشّام ونافع مقرئ أهل المدينة، هو كموقفهم من قرّاء آخرين؛ كموقفهم من حمزة مقرئ أهل الكوفة، والقعقاع المدني أحد القرّاء العشرة، وعبد الله بن مسعود، والحسن البصري، وهارون القارئ، ومعاذ الهراء.

"وقد عرض الدكتور مهدي المخزومي في كتابه بعض المسائل التي ضعّفها البصريّون أو اعتبروها مردودة أو شاذة ممّا أجازه الكوفيون وقاسوا عليه. من ذلك وصف البصريين بالشذوذ قراءة عبد الله

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 31-32

[2] الأنعام: 37

[3] الأعراف: 10

[4] النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د.هناء محمود إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان

ابن مسعود قوله تعالى: "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلّا الله" في حين أخذ بها الكوفيون في تجويز إعمال (أنْ) في الفعل وهي محذوفة من غير بدل"[1].

ومنها تضعيف البصريين قراءة نافع قوله تعالى: "ولَقَدْ مكَّنَّاكم في الأرْضِ وجَعَلْنا لكم فيهَا مَعَائِش قليلا ما تشكرون"[2]فقد قال الزّجاج: إنّ "جميع نحاة البصرة تزعم أنّ همزها خطأ"[3] وقال أبو عثمان المازني: "فأمّا قراءة من قر من أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يُلتفت إليها، وإنّما أُخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرأها لحنًا نحوًا من هذا.

وقد قالت العرب: "مصائب" فهمزوا وهو غلط، كما قالوا "حَلأَّتَ السَّوِيقَ" و:أنّهم توهّموا أن "مُصيبة فَعِيلَةٌ" فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع "سفينة: سفائن" وإنّما "مُصِيبَةٌ مُفْعِلَةٌ" من "أصاب يُصيبُ" وأصلها "مُصْوِبَةٌ" فألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة فأُبدلت ياء للكسرة قبلها، وأكثر العرب يقول: "مَصَاوِب" فيجيئ بها على القياس وما ينبغي"[4].

"ويسير المبرد مع أستاذه المازني فيقول: "فأمّا قراءة من قرأ "معائش" فهمز فإنّه غلط، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع ابن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد وقف عليها"[5]

"ومن الإنصاف إن نشير إلى موقف نحويّ كوفيّ تحرج من أن يدلي بدلوه مع النّحويين فيقول: فربّما همزت العر هذا وشبهه، يتوهّمون أنّه فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ... وقد همزت

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 32

[2] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي ص: 33

[3] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د.مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي، ط 2011، ص: 323، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن

[4] المنصف، لابن جني، ت مُحَمَّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ص: 265

[5] الصراع بين القرّاء والنحاة، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، ج34،شوال 1394/نوفمبر1974، ص: 125

العرب (المصائب) وواحدتها مصيبة، شبهت بفعيلة كثرتها في الكلام. فالقراءة السابقة وإن كانت شاذة إلّا أنّ لها وجها في العربية، ونقلت عن طبقة بعد طبقة من القرّاء الفصحاء، وهم في الضبط والتّحري والأمانة بالمكان الذي لا يُجارى"[1].

"أمّا غير شيوخ هاتين المدرستين من النحويين المتأخرين فإنّنا نجد منهم من تطرّف ورفض الاستشهاد بالقراءات الشاذة ومنع القياس عليهاومنهم من توسط بين المدرستين كابن جني الذي لا يأخذ برأي إحدى المدرستين، فهو وإن كان يميل إلى البصريين إلّا أنه أكثر اعتدالا منهم "[2]، فهو يخطّئ بعض القراءات ولكنّه أيضا ينتصر للقراءات الشواذ، "فهو يحتج للقراءات بقراءة حفص وبالقراءات الأخرى وبالشعر والأمثال ولغات العرب وأقوالهم، ولكن ما يميزه منهم هو استغلاله للقياس واعتماده على بعض النّواحي الشكلية والنّواحي الثّقافية التي نضجت في عهده، فضلا عن اعتماده على بعض الأحاديث النّبويّة الشّريفة، وبعض مذاهب النحاة التي يعتقد بها، وقد استطاع أبو الفتح أن يؤلف بين الأساليب اللغويّة جميعًا وبين وجوه الشّواذ، كما استطاع أن يمزج الشواذ بأقيسته مزجًا محبّبا"[3].

"وقد اتّكأ ابن جني في تخريج الشّواذ على قراءة حفص ابن عاصم اتّكاء واضحا، وحمل أغلب وجوهها عليها. ووجد فيها متنفّسًا واسعًا في التماس الوجوه النّحويّة المطابقة لوجوه الشّواذ أو القريبة منها، ودليلا على توجيهاته النحوية وأرائه الفرعية. من ذلك استشهاده لقراءة الأعمش: (وإن خِفْتُمْ

---

[1] الصراع بين القرّاء والنّحاة، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة،ج34،شوال 1394/نوفمبر1974، ص: 125

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 33

[3] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د.محمود أحمد الصغير، ط1 ص: 207-208 دار الفكر دمشق سورية1419هـ/1999م

ألَّا تَقْسِطُوا)[1] فقد ذهب فيها إلى زيادة (لا)، ثمَّ قال: يقال قسط إذا جار، وأقسط إذا عدل). قال تعالى: (وأمّا القاسطون كانا لجهنّم حطبًا)[2]. وقد فعل هذا في مواضع أخرى أيضًا.

والقراءة المشهورة عند ابن جني هي حجة للقراءة الشاذة، ودليل على كثير من معانيها، وكأنّه بدلك يؤكّد أنّ القراءات الشاذة لا تقلُّ شأنًا عن القراءات المشهورة الت يفضّلها ابن مجاهد، ومثال ذلك موقفه من قراءة الحسن: (قَالَ هِيَ عَصَايِ)[3] فقد رأى أنّ كسر هذه الياء ضعيف، ولكنّه احتجّ لها بقراءة حمزة: (مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ)[4]، ثمّ استشهد لها ببيت من الشّعر"[5].

"أمّا أبو حيّان الأندلسيّ فقد وقف موقفًا وسطًا بين المدرستين فلم يتشدد فيها تشدد البصريين فيرفض كلّ ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، ولم يتساهل تساهل الكوفيين فيعتمد على الشّاذ منها أو على ما تفرّد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة شيئًا"[6].

"فقد اعتمد على القرآن الكريم في استخلاص القواعد النحوية وتثبيتها، وليس أدلّ على عنايته بالكتاب العزيز من تفسيره (البحر المحيط) الذي اعتنى فيه بألفاظ القرآن وتراكيبه بالرّدّ على مؤوّلي ألفاظه ومحرّفي كلمه عن مواضعها. أمّا قراءاته فقد كان موقف أبي حيّان منها موقفا يُحمد عليه ويبعث في قلوبنا الإجلال والإكبار له، حيث أخذ بما تواتر منها وما صحّ عن قرّائها الثّقات.

وفي المقابل لم يكن أبو حيان ليرضى لنفسه بأن يستشهد بكلّ قراءة تصل إليه كما كان يفعل ابن مالك، بل كان يتحرى صحة الرّواية وتواترها، وهو يأخذ بالقراءات المتواترة والشاذة ولكن بشرط

---

[1] النساء، الآية: 03

[2] الجن، الآية: 15

[3] طه، الآية: 18

[4] إبراهيم، الآية: 22

[5] ينظر:القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د.محمود أحمد الصغير،ط1 ص:208 وما بعدها،دار الفكر دمشق سورية1419هـ/1999م

[6] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 34

صحّة الرواية، لذلك نجده يأخذ بقراءة القرّاء السّبعة ويبني القاعدة عليها حتّى لو كانت مخافة لنصوص النحاة وأقيستهم. وقد اهتم أبو حيّان بقراءة هلاؤ القرّاء واعتمد عليها اعتمادا كبيرا ودافع عن قراءاتهم التي خطّأ بعضَها النحاة حتّى أنّه لم يتورع عن رمي النحاة بالعجمة وقد ينسبهم إلى الكفلا لتخطئتهم أحد هؤلاء القرّاء. ولشدّة عنايته واهتمامه بهؤلاء القرّاء وقراءاتهم ألّف في كلٍّ منهم كتابا وهي: (النافع في قراءة نافع، والأثير في قراءة ابن كثير، والورد الغمر في قراءة أبي عمروٍ، والمزن الهامر في قراءة ابن عامر، والرّوض الباسم في قراءة قاصم، والرمزة في قراءة حمزة، والنّائي في قراءة الكسائي).

ولم يكن اعتماد أبي حيّان في القراءات على القرّاء السّبعة فحسب؛ بل كان يأخذ عن غيرهم من القرّاء الذين صحّت عنده قراءتهم؛ كأبي جعفر وهو ثامن القرّاء العشرة وويعقوب وهو تاسع القرّاء العشرة وقد ألّف في قراءاته كتابا هو (غاية المطلوب في قراءة يعقوب) ودافع عن قرّاء آخرين وأخذ بقراءتهم منهم ورش عن نافع، وعن ابن عباس وطلحة والحسن البصريّ وابن أبي إسحاق.

وقد بيّن موقفه من القراءات في كتابه: (البحر المحيط)، ودافع عن القرّاء وتعصّب لهم وردّ على من خطّأهم ورماهم بأقبح الأوصاف، من ذلك ردّه على ابن عطيّة والزّمخشري في تخطئتهما قراءة ابن عامر: "قتلَ أولادِهم شركاؤهم"[1]، برفع القتل ونصب الأولاد جرّ الشّركاء على إضافة "القتل" إلى "الشركاء" والفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف، يقول: "وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها متقدّموهم ومتأخّروهم ولا يجيزون ذلك إلّا في ضرورة الشّعر، وبعض النّحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربيّ المحض ابن عامر الآخذ بالقرآن عن عثمان بن عفّان قبل أن يظهر اللّحن في لسان العرب ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدّة أبيات ... ولا التفات إلى قول ابن عطية: وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب. ولا التفات إلى قول الزّمخشريّ: إنّ الفصل بينهما يعنى المضاف والمضاف إليه فشيئ لو

[1] الأنعام، الآية: 137

كان في مكان الضّرورات وهو الشّعر لكان سمجًا مردودا فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف ك (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشّركاء، لأنّ الأولاد شركاؤهم في أولادهم لوجدفي ذلك مندوحة عن هذا الارتباك".

وهنا يوجه أبو حيّان نقده اللاذع إلى الزمخشري ويدافع عن ابن امر فيقول:"وأعجب لعجمي ضعيف في النّحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمّة الذين تخيّرتهم هذه الأمّة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم. ولا التفات أيضًا لقول أبي عليّ الفارسيّ: "هذا قبيح قليل في الاستعمال ولو عدل عنها – يعني ابن عامر – كان أولى لأنّهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتّساعهم في الظرف إنّما أجازوه في الشعر". ولم يسكت أبو حيّان عن أبي عليٍّ الفارسيّ كما لم يسكت عن الزمخشريّ من قبل فيردّ عليه بعد ذلك قائلًا: "وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: "هو غلام إن شاء الله أخيك" فالفصل بالمفرد أسهل"[1].

منهج ابن مالك في الاستشهاد بالقراءات:

"وقد وقف ابن مالك من القراءات موقفًا مغايرًا حيث كان يستشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة كما كان يأخذ بالقراءات الشاذة"[2]، يقول السيوطيّ:"لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإنّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتّباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول إنّه شاذ أو ضرروة، كقوله في التمييز:

---

[1] ينظر: أبو حيان النحوي، د.خديجة الحديثي، ط1، ص:417-425، منشورات مكتبة النهضة، بغداد 1385هـ/1966م ص:417-425

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 35

والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

وقوله في مد المقصور:

والعكس في شعر يقع

قال ابن هشام :وهذه الطريقة طريقة المحققين, وهي أحسن الطريقتين"[1].

"ولم يقف ابن مالك عند احترامه لما سمع عن العرب فيما صحّ نقله فحسب، بل كان منهجه منصبا في تثبيت قواعد النحو العربي على ما نقل عنهم، ولو قلَّ مما يمكن ملاحظته في كثير من المسائل التي جرى حولها خلاف بين البصريين والكوفيين، وفي اختياره لمذهب الكوفيين المعتمد على السّماع دون سائر معاصريه من المتأخّرين الذين كان ميلهم لمذهب البصريين بشيء من الغلو.

ولا سيما إذا كان هذا المنقول ممّا قرئ به من القراءات، متواترة كانت أو شاذة. وكان تسليمه بأشعار العرب في الأخذ والاحتجاج بها دون اللّجوء إلى ردّها أو تأويلها، أو وصف أصحابها بالغلط وضعف الرّواية، وإن كانوا أرباب الفصاحة والبيان كما فعل كثيرون. ساعده على التزام هذا المنهج سعة اطّلاعه، وروايته لكثير من أشعار العرب، ممّا جعل بعضهم يقول إنّه استحدث لنفسه شواهد مجهولة، وجعلها حجّة في تصحيح مذهب، أو تخطئة آخر، حتّى قيل: (أمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللّغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيرون فيها، ويتعجّبون من أين يأتي بها). إلّا أن ما ذهبوا إليه تدحضه موافقة جزء كبير من أشعاره لأشعار سيبويه، وهذا ما ذكره محمّد خير الحلواني: (ولقد زادت شواهده على ثمانمئة شاهد، التقى سيبويه بأكثر من مئة شاهد). وإلى هذا ذهب شوقي ضيف فقال: (وكان أمة لا في الاطلاع في كتب النحاة وآرائهم فقط؛ بل أيضًا في اللّغة والأشعار التي يستشهد بها في النّحو).

---

[1] الاقتراح، السيوطي، المسألة الثالثة، ص: 161

وإذا كانت شواهد سيبويه في الكتاب ألفًا وخمسين بيتًا؛ عُلم منها ألف، وخمسون لم يعرف لها قائل، فما الذي يدعو إلى الطّعن فيما رواه ابن مالك؟ لذلك يقول السيوطي ردّا على ما ذكر: (لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله)، وذلك لأنّهم اشترطوا في المأخوذ عنه الفصاحة أن يكون معروفًا غير مجهول، لئلّا يكون غير فصيح فتبنى القاعدة على كلامه، فقال: (ولو صحّ هذا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه).

وممّا يدعو للاطمئنان بأنّه ثقةٌ في روايته؛ تورّعه وتجنّبه من أن يخوض أو يتعرّض للقراءات القرآنية، بردّها أو تضعيفها، ولم يهاجم قرّاءها ويصفهم بعدم الدراية، والجهل بالعربية أو العجمة كما فعل غيره.

ووقف ابن مالك متصدّيا لكل من وقف معاديا للقراءات، مهاجما ومخطّئًا ولا سيما المتواتر منها، وذلك كما في قراءة ابن عامر: "وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ"[1] في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهبت طائفة من النحاة مغالين في وصف هذه القراءة وطاعنين في صاحبها دون النّظر إلى أنّها قراءة متواترة. ودافع ابن مالك عن هذه القراءة وصاحبها، "بأنّها ثابتة بالتّواتر ومعزوّة إلى موثوق بعربيّته قبل العلم أنّه من كبار التّابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللّحن، ويكفي شاهدًا على ما وصفته به أنّ أحذ شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان ﷺ، وتجويز ما قرأ به في النحو قويٌّ، وذلك أنّها قراءة اشتملت على فصل يدخلوه بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنّه بذلك صالحٌ لعدم الاعتداد به. الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. الثالث: كونه مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب التقدم المشار إليه لاقتضى القياس استعماله، لأنه قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحقّ

[1] الأنعام، الآية: 137

الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه. وأيضا قد فصل بقول النبي صلّى الله عليه وسلّم: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي)[1] بالجار والمجرور، والمضاف إليه اسم فاعل مع أنّه مفصول بما فيه من الضمير المعنوي، ففصل المصدر، لخلوّه من الضمير أحقّ بالجواز.

وقال في الألفية:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

فقال ابن النّاظم: (ومثال قراءة ابن عامر ما أنشده أبو عبيده:

وحلق الماذي، والقوانس فداسهم دوسَ الحصادَ الدائسِ

وذكر ابن الناظم مجموعة من الشواهد تعضد ما ذكره والده)"[2]

"ولم يكن ابن مالك يتحرّج من الاستشهاد بالقراءات لشاذة في بناء القواعد والأقيسة، من ذلك اعتماده على قراءة أعرابي شاذة لقوله تعالى: (صراط الَذين) بتخفيف اللام، فجعلها قاعدة قاس عليها تخفيف اللام في الأسماء الموصولة الأخرى. فبنى عليها قاعدة وقاس من غير أن يعرف صحّة هذه القراءة أو خطأها، تواتر روايتها أو كونها من الآحاد التي انفرد بقراءتها هذا القارئ دون اعتماد على سماع أو تأكّد من ثقة راويها"[3].

منهج سيبويه في الاستشهاد بالقراءات:

"إذا أمعنّا النّظر فيما أورده سيبويه من شواهد القرآن الكريم ظهر لنا أنّ الرّجل يعتدّ بالقراءات القرآنية اعتدادا واضحا، وقد أحصيت شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه من خلال (فهرس

---

[1] صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، حديث رقم: 3661

[2] منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية، د.يوسف دفع الله أحمد،مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية،ص:186-194 ع:19 (1430هـ/2009م)

[3] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 35

كتاب سيبويه) الذي وضعه الأستاذ أحمد راتب النفاخ، فوجدت عدّتها ستّةً وتسعين وثلاثمائة شاهد، وشواهد القراءات منها نحو سبعة وخمسين ومائة شاهد، أي أنّ نسبتها تصل تقريبًا إلى 40%من مجموع الشواهد القرآنية، وهي نسبة عالية تبرز اهتمامه بالقراءات، واعتماده عليها"[1].

"وسيبويه شيخ البصريين الذين كاوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة وإن كانت عند القراء الذين اعتمدت قراءاتهم ونقلت نقلًا متواترًا عن الرّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم وصحابيته ﷺ لم يعب قارئًا ولم يُخَطّئْ قراءة بل كان يذكرها ليبيّن وجها من العربية وليقوّي ما ورد عن العرب.

"وإن كانت من القراءات المفردة لا يخطِّئها ولا يُخطِّئ القارئ، بل إنّما يحاو لتخريجها على إحدى لغات العرب، لأنّه يرى من اللّغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قلَّ من يتكلّمُ بها ولا يرى المتكلِّم بها مُخطئًا، مثال ذلك قوله: (إذا تكلّم عربيٌّ في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلّم به عربيٌّ آخر فلا تظنَّنَ أنّه مخطئٌ)، فكيف يخطّئ القراء وهم أئمّة المسلمين وأعلامهم، وما قرأوا به لا يخالف لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ، يقول: (فأمّا قوله عزّ وجل: «إنّا كلَّ شيء خلقناه بقَدَرٍ»فإنّما هو على قوله: «زيداً ضربتُهُ»وهو عربيٌّ كثيرٌ. وقد قرأ بعضهم: «وأمّا ثمودَ فَهَدَيْناهُم»إلّا أنّ القراءة لا تخالف لأنّ القراءة السّنة)"[2].

"وأثر عنه أنّه استشهاده بما عرف من بعد بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، فإن خالفت القراءة القياس أعرض عن ذكرها، وتجنّب الإشارة إليها، أو ذكرها، وذكر رأي بعض أساتذته فيها دون تعقيب منه، ومن ذلك أنّه لم يذكر قراءة ابن عامر(كن فيكون) بالنصب، وكذلك فعل في قراءة حمزة (واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بجرّ الأرحام عطفًا على الضّمير دون إعادة الجار، لأنّ المضارع في الأولى لا ينصب عنده بعد الفاء في الأمر إلّا إذا كان جوابًا له،

---

[1] أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، ط1،ص:34، دار العلوم العربية بيروت لبنان 1407هـ/1987م

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 36

ولأنّه لا يجوز في الثّانية عنده العطف على الضمير المجرور (محلا) إلّا بإعادة الجار. وأورد قراءة (هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم) بنصب أطهرَ، وذكر رأي أبي عمرو والخليل فيها دون تعقيب منه، فقال: (فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللّحن ... وذلك أنّه قرأ: «هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم»فنصب. وكان الخليل يقول: (والله إنّه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة، وتصييرهم إيّاها بمنزلة «ما»غّا كانت لغوًا ... وإنّما قياسها أن تكون بمنزلة كأنّما وإنّما)"[1].

إذًا، فقد "وقف سيبويه من القراءات موقفاً معتدلاً، فقد كان يحترم القراءات وعنده أن القراءة لا تخالف لأنها السنة، ولم يخطئ قراءة ولم يُغلط قارئاً إلا في موضع واحد. وقد لوحظ أن سيبويه حينما يعقب على القراءات بما يشعر بعدم موافقته إياها لا يزيد على القول: وهذه لغة ضعيفة، أو هي لغة قليلة فهو لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بالضعف أو بالقلة ومع ذلك فهي لغة تصح القراءة بها"[2].

ويتبيّن لنا من خلال تتبعنا لمنهج سيبويه في الاستشهاد بالقراءات "أنّ سيبويه قد استخدم القراءات كثيرًا، كما يتّضح لنا أنّه كان يراها موافقة للأصول العربية أو للغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعر ونثر، فإن بعُد بعضها عن الاستعمال أو المشهور وجّهه توجيهًا يردّه إلى المشهور والكثير الغالب. وإن ورد منها ما خالف القياس واللّغة الفصحى أرجعه إلى إحدى لغات العرب وذكر المتكلّمين بهذه اللّغة وسمّاه؛ كلغة هذيل وتميم ونحوها، أو لم يذكر المتكلّمين بهذه اللّغة ولم ينصّ عليها واكتفى بقوله: (إنّها على لغة من لغات العرب، أو سمعها من عربيّ، أو هو قول العرب، أو قول عامة العرب، ونحو ذلك من العبارات التي ليس فيها مطعن في

[1] أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، ط1،ص:35، دار العلوم العربية بيروت لبنان 1407هـ/1987م

[2] جريدة الجريدة، ع 2041ص: 25القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة، عبد الله أحمد. الكويت 2013

القارئ ولا في القراءة من قريب أو بعيد. وقد يتأوّل هو أو أحد شيوخه ما ورد في القراءة المخالفة لسواد المصحف أو للقراءة المشهورة بوجه من الوجوه الحسنة كي لا ينكرها أو يردّها"[1].

"لكنّ بعض الباحثين لهم رأي آخر في موقف سيبويه من القراءات، إذ اتّخذ من رفض سيبويه استعمالات لغوية معينة ونقده بعضها، دليلا على معارضة سيبويه الصريحة حينًا والخفية أحيانًا للقراءات"[2]. وفي ضوء هذا الرأي نجد الدكتور عبد الفتاح شلبي يقول: "أضعُ سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدون برسم المصحف، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفعني إلى القول بأنّه كان متردّدا بين المذهبين، وهو إلى مذهب القياس ومدرسته أقرب، ذلك لأنّ الملاك العام في احتجاجه للقراءات أنّه أراد أن يجريها على مقاييس العربية، ومن هنا رأينا أنّه لا يتحرّج أن يصف كلّا من القارئ والقرّاء بالضّعف، لأنّهما لم يتّفقا مع ما انتهى إليه من قياس"[3].

الدكتور أحمد مكي الأنصاري يرى أنّ سيبويه وقف من القراءات موقف المعارضة الصريحة في ثلاث قراءات، وهي:

"قراءة النصب في قوله تعالى: «أم حسب الذين اجترحوا السّيّئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون»[4] بنصب سواءً. ويقول: (ثمّ جاء سيبويه –رحمه الله– فوصف قراءة النصب بالقبح والرداءة وهي قراءة سبعية كما ترى). وأورد دليلا على ذلك قول سيبويه: (واعلم أن ما كان في النكرة رفعا غير صفة فإنّه رفع في المعرفة، من ذلك قوله عزّ وجلّ: «أم حسب الذين اجترحوا السّيّئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءً

---

[1] مجلة التجديد، م16 ع32، 1434هـ/2012م ص: 270-271، موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربيّ، أبو سعيد مُحَمَّد عبد المجيد.

[2] أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، ط1،ص:35، دار العلوم العربية بيروت لبنان 1407هـ/1987م

[3] رسم المصحف العثماني وأهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،ط4 ص: 64، مكتبة وهبة، القاهرة، 1419هـ/199م

[4] الجاثية، الآية: 21

محياهم ومماتهم»وتقول: مررت بعبد الله خير منه ابوه فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأوّل فإنّه ينبغي أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه، وهي لغةٌ رديئة). وقوله: (ولو قلت مررت بخير منه أبوه كان قبيحًا) وقوله: (وأمّا مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح . . . فإن تكلّمت به على قبحه رفعت العدم، وإن جعلته مبتدأ رفعت سواء).

قراءة إبدال الهمزة ياء في الوصل في قوله تعالى: «وقالوا يا صالح ائتنا بما تعدنا إن كنت من المرسلين»[1]وأورد قول سيبويه: (زعموا أن أبا عمرو قرأ «يا صالح ايتنا»جعل الهمزة ياء، ثم لم يقلبها واوا، لم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس متصلًا، وهذه لغة ضعيفة).

قراءة الرفع في قوله تعالى: «ثمّ آتينا موسى الكتاب تمام على الذين أحسنُ»[2]قال الدكتور الأنصاري: (أمّا سيبويه من لف لفه من البصريين والمتبصرين فإنّهم يهجمون هذه القراءة ويرمونها بالضعف والقبح والشذوذ . . .) وأورد قول سيبويه: (واعلم أنّ (كفى بنا فضلا على من غَيْرُنا) أجود وفيه ضعف، إلّا أن يكون فيه (هو) لأن (هو) من بعض الصّلة، وهو نحو مررت بأيّهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: «تمامًا على الذي أحسنُ»، واعلم أنّه قبيح أن تقول: (هذا مَنْ منطلقٌ) إذا جعلت المنطلق حشوًا أو وصفا، فإن أطلت الكلام فقلت: (من خير منك) حسن في الوصف والحشو. زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلًا يقول: (ما أنا بالذي قائل لك سوءا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا)، فالوصف بمنزلة الحشو المحشوّ، لأنّه يحسن بما بعده، كما أنّ الحشو المحشوّ إنّما يتمُّ بما بعده). ثم عقب عليه بالقول: (فأنت ترى أنّ سيبويه ـ رحمه الله ـ وصف هذا الصنيع بالوصف والضّعف، وتصدّى للآية فذكرها صراحة حين قال: (وكما قرأ بعض النّاس هذه الآية: «تمامًا على الذي أحسنُ».

---

[1] الأعراف، الآية: 77

[2] الأنعام، الآية: 154

"لكن الدكتور رمزي بعلبكي نفى أن يكون في الأمثلة السابقة دليل واضح على معارضة سيبويه للقراءات، "ففي المثال الأول يزعم الأنصاريّ أنّ سيبويه وصف قراءة «سواءً محياهم ومماتهم » بنصب (سواءً) بأنّها قبيحة ورديئة، مع أنّ سيبويه في حقيقة الأمر لم يشر إشارةً مباشرة إلى قراءة النّصب، ولا أجرى ليها حكمه القيمي، وإنّما أشار إلى قراءة الرفع مثالًا للاستعمال الصحيح مقارنًا بجملة (مرر بعبد الله خيرٌ منه أبوه)، وقال: (إن استعمال (خيرًا) بدل (خيرٌ) لغة رديئة، فليس هذا إذن دليلًا صريحًا على رفض القراءة، إلّا إذا كان من الممكن إثبات أن قراءة (سواءً) كانت في ذهنه حين ذكر ذلك، ومن المنطقي وصفه لـ(خيرًا) بأنّها لغة رديئة لا يمكن ان يشمل (سواءً) دون حجة أخرى من هذه، إذ لا يمكن بحال إثبات أن سيبويه كان على علم بهذه القراءة.

وفي المثال الثاني يرى الدكتور بعلبكي أن من الطريف أن نلحظ أنّ سيبويه وصف اللغة ولم يصف القراءة بالضعف، ولعلّ في هذا دليلا آخر على احترام سيبويه للقراءات، لأنّه عند مقارنة القراءة بلغة من لغات العرب يتجنّب الوقوع في النقد الصريح للقراءة، ويعمد إلى وصف المثال بالضعف.

وفي المثال الثالث يرى الدكتور بعلبكي أنّ سيبويه أشار إلى هذه القراءة (تمامًا على الذي أحسنُ) في سياق حديثه عن شطر بيت من الشعر هو (وكفى بنا فضلًا على من غَيْرُنا)، فضّل فيه غيرُنا بالرفع على غيرِنا بالكسر، يرى أنّ الآية القرآنية ليست مماثلة لشطر البيت، لأنّها لم تقرأ بالكسر. قلت: من الواضح في نصّ سيبويه أنّه حين قال: (أجود وفيه ضعف أعقب ذلك بقول: إلّا أن يكون فيه (هو)، لأنّ هو من بعض الصلة)، أي إذا اعتبرناه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو) فقد برئ من الضعف، لأنّ الصلة عندئذ تكون جملة تامة، على نحو ما قرأ بعضهم (تماما على الذي أحسنُ) أي: هو أحسنُ"[1].

وخلاصة القول أنّ الدكتور رمزي بعلبكي كان على حق حين وصف بالمبالغة الذين زعموا أن سيبويه قد عارض قراءات معينة معارضة صريحة.

---

[1] أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة، ط1،ص:35-37، دار العلوم العربية بيروت لبنان 1407هـ/1987م

ومن الذين اتّهموا سيبويه بتضعيف القراءات وبوصفها بالقبح والرداءة؛ عبد الفتاح شلبي حين قال: "أضعُ سيبويه مع مدرسة الرقاء الذين يأخذون بالنقل عن الأئمة ويعتدّون برسم المصحف، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفني إلى القول بأنّه كان متردّدا بين المذهبين"[1]. فتردّ عليه الدكتورة خديجة الحديثي بأن ذلك لم يرد إلا مرة واحدة في كتابه، عندما كان يتحدث عن حكم المضارع في جواب الطلب.

تقول: " أمّا تضعيفه للقراء الذي أشار إليه فلم يقع إلّا مرّة واحدة في كتابه وذلك عندما كان يتحدّث عن حكم المضارع في جواب الطلب.

يقول سيبويه في الجزء الأخير من باب الفاء:[2]"واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع وسنبين لم ذلك، وذلك قوله إنّه عندنا فيحدّثنا وسوف آتيه فأحدّثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وان شئت كان منقطعا لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال عزوجل: « فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ »فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلّمون ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره ولكنه على كفروا فيتعلّمون ومثله (كن فيكون) كأنه قال:إنما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل أن العاملة فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر:

سأترك منزلي لبنى تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس:

---

[1] رسم المصحف العثماني وأهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،ط4 ص: 64، مكتبة وهبة، القاهرة، 1419هـ/199م

[2] الكتاب سيبويه، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط3،ج1، ص: 495-496، بيروت لبنان

ثمّت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الاله فيعقبا

وهو ضعيف في الكلام ، وقال طرفة :

لنا هضبة لا ينزل الذّلّ وسطها ويأوى اليها المستجير فيعصما

ويزيد شلبي تهجمه على سيبويه حين يصفه بالتعصب للقراء البصريين على حساب غيرهم، يقول: "فعلى حسب ما استقصيت . لم أره ينصّ إذا ما نصّ- غالّا على إمام بصريّ كأبي عمرو بن العلاء، أو من قرأ على بصري كالأعرج أو عيسى، أو من بَعُد عن هذه العصبية كعبد الله بن مسعود أو أبي"[1].

تفنّد الدكتورة خديجة الحديثي هذا الرأي في سيبويه، وتقول بأنه لا وجود لمثل هذا الكلام في الكتاب، "فقد عودنا ألا ينص إذا نصّ على اسم قائل في شواهده إلّا إذا تأكّد من صحّة نسبته إليه، ونحن نعلم أنّ كثيرا من أبيات الكتاب غفلا من اسم الشاعر لأنّه خشي ألا تكون النسبة صحيحة، ولم ينسب منها إلّا ما نسبه شيوخه ورواه عنهم منسوبًا أو ما رواه من يثق بروايته من فصحاء العرب وكثيرا ما يترك البيت من غير أن ينصّ على اسم قائله ويكتفي بقوله: (وهو جاهلي)، أو (وهو لرجل من بني قيس) أو (قال رجل من بني تميم) ونحو هذا من العبارات التي تشعر بفصاحة اللغة التي ورد عليها البيت لأنّ همه موجه إلى النّصّ وفصاحته لا إلى شخصية المتكلم به"[2].

إذًا؛ "فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل، وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسه على كلام العرب، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف

---

[1] أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، ط3 ص:164، دار المطبوعات الحديثة، جدة السعودية 1409هـ/1989م

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 38-39

العثماني. فهو لم يخطّئ قراءة ولم يلحّن قارئًا ولم يرجحْ قارئًا من القرّاء على غيره بل كان يؤيّد القاعدة أو يؤوّلها أو يرجّحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك، وسواء لديه أورد اسمه في القراءة أو لم يرد، أكان من القرّاء السبعة أو العشرة أو لم يكن، تواترت قراءته أو كانت من الآحاد أو من الشاذ. فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ أو مذهبه؛ بصريا كان م كوفيا أم مدنيا أم مكيا، لأنّ اهتمامه كان موجّها إلى ما يرد في القراءة من الفاظ وتعبيرات وإلى صحّتها أو مخالفتها للمشهور، وافقت كلام العرب أو خالفته.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ القراءة لم تكن قد قسمت في زمانه وحددت، ولم تكن هذه البحوث المطوّلة المفصّلة في طبقات القراء، ولم يعرف القراء السبعة ولا العشرة، كما لم يمن سند روايتها قد ميّزت أنواعه وقسمت إلى متواتر ومشهور وآحاد وشاذ وموضوع ونحوه. ولم يتّضح هذا التقسيم والتّبويب والتّفصيل إلّا بعد منتصف القرن الثالث للهجرة، حيث كان ابن قتيبة المتوفَى في حدود 267هـ من أوائل المتكلمين على القراءات السّبع والخلافات حولها. وقد جاء بعده أبو بكر بن مجاهد في بداية القرن الرابع للهجرة فحدّد شخصية القرّاء السّبعة، واستمرّ من جاء بعدهما على التبويب والتقسيم والتّحديد حتّى استقرّت على هذه الصّورة التي لم يرها سيبويه في زمانه"[1].

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 47-48

الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف

تعريف الحديث النبوي الشريف:

لغة:

"الحديث: نقيض القديم، والحدوث: نقيض القدامة، حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة، وأحدثه هو، فهو محدث وحديث، وكذا استحدثه"[1].

اصطلحًا:

عرفته خديجة الحديثي فقالت: "عندما نذكر الحديث الشريف على إطلاقه، فإنّ المفهوم منه كلام الرسول العربيّ الأمين مُحَمَّد صلّى اللهُ عليه وسلّم، سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها، أم بلغات القبائل التي تكلّم مع وفودها، أم من خاطبه من أفرادها"[2].

وقال مُحَمَّد الخضر حسين: "تشتمل كتب الحديث على أقوال النبي ﷺ، وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام أو حلًا من أحواله، أو تحطي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين. بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين.

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظًا من أقوال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، أو أقوال الصّحابة، أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين، متى جاءت من طريق المحدثين، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى عليه وسلّم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغويّ، أو قاعدة نحوية"[3].

"أجمع علماء المسلمين وأرباب اللغة وأساطين البلاغة، على أن فصاحة النّبيّ الأكرم ـ صلّى اللهُ عليه ويلّم ـ لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه في الحديث لا يقاربه أسلوب. وأنّ كلام النّبوّة دون

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، ج2، ط1، ت عامر حيدر، ص:47، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2000م

[2] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، ص:13، دار الرشيد للنشر العراق.

[3] دراسات في العربية وتاريخها، مُحَمَّد الخضر حسين، ط2، ص: 166-167المكتب الإسلامي دمشق 1380هـ/1960م

كلام الخالق؛ وفوق كلام المخلوق، فيه جوامع الكلم ومعجزات البلاغة والفصاحة"[1]،"اتّفق العلماء قديما وحديثًا على أن النبي ﷺ أفصح العرب والعجم، والحديث النبوي الشريف الذي هو أقواله وأفعاله وتقريراته صلّى الله عليه وسلّم هو في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث التشريع والاستشهادات الدينية. ولا يوجد خلاف بين العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في الشريعة الإسلامية واستنباط احكامها جملة وتفصيلًا ، وكذلك في الاستشهاد في المعنى وهو ما يتعلّق بالمعنى المعجمي والبلاغي لمفردات اللغة. ولكن موضع خلافهم يكون في الاحتجاج به في النحو وتقعيد القواعد"[2].

"أثار الاحتجاج بالحديث النبوي في المجال اللغوي، عُمومًا، نقاشًا بين علمائنا قديمًا وحديثًا، على الرّغم من أنه يبدو لنا أمرًا في غاية البداهة، مِنْ مُنطلَق أن كلامه -ﷺ- أفصح وأبلغ وأجْمَع، وأنه أرقى من كلام العرب الذي جرى الاستشهاد به في المجال المذكور على نطاق واسع دون أن يثير جدالًا كذاك الذي أثاره الاحتجاج بالحديث في اللغة؛ فكان لذلك أولى بالتقديم وبالاستدلال به"[3].

يقول محمود فجَال - في كتابه «الحديث النبوي في النحو العربي»- مؤكدًا هذه المسألة: "لقد كان من المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدّم الحديث النبوي سائرَ كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو؛ إذ لا تَعْهَدُ العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانًا أبلغَ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرًا، ولا أفْعَلَ في النفس، ولا أصحّ لفظًا، ولا أقْوم معنىً منه، ولكن ذلك لم يقع

---

[1] مجلّة آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدّراسات الثّقافية، ع2(1431هـ) الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشريف عند اللّغويين، د.مُحَمَّد صالح شريف عسكرى، ص: 97

[2] مجلة العبقري ، ع: 06 (2015) الجامعة الفدرالية ماليزيا، ولاية جغاوا، الحديث النبوي الشريف وأثره في تطوير اللغة العربية، ناصر الدين إبراهيم أحمد، ص: 162

[3] مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم الديوبند، ع06، 1437هـ/2016م، دراسات إسلامية، قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعيها ومجوّزيها، د.فريدأمعضشو.

كما ينبغي؛ لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافةِ ما يزوّدهم به رُواة الأشعار خاصة انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبقَ فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية"[1]

"والواقع أننا حين نحاول استقراء آراء العلماء في هذه القضية الشائكة، نخلص إلى أنها لا تكاد تخرج عن ثلاثة، كلّ منها معزَّز بأدلة ودعامات حِجاجيّة، كثيرة أو قليلة، توسَّل بها أصحابها للدفاع عن أطروحتهم وموقفهم من تلك القضية. فواحدٌ منها مَنَع الاحتجاج بالحديث في اللغة على الإطلاق، وثانٍ أجاز ذلك ولم يَرَ عيبًا في الأمر بتاتًا، وثالثٌ اتخذ موقفًا وَسَطًا؛ فلم يمنع منعًا مطلقًا، ولم يجوّز الاستشهاد بالأحاديث في اللغة تجويزًا مطلقا، بقدْر ما مال إلى القول بإمكان الاحتجاج ببعضها دون الآخر"[2].

"ولقد كان من الواجب أن يعتبر بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به لولا أنّ المسلمين الأوائل أجازوا روايته بالمعنى ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي نطق به الرسول صلّى الله عليه وسلّم"[3]. "وقد بيّن ابن الضائع السبب في عدم الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف فيما رواه عنه السيوطي في الاقتراح"[4] فقال: "قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره ... ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنّه أفصح العرب"[5]."فنحن نجد أئمة النّحو البصريّ والكوفيّ على السواء والمتقدّمين منهم وكثيرا ممّن جاء بعدهم من المؤيدين لهذين المذهبين أو من الذين يعتبرون مؤسسي مدرسة بغداد أو مصر أو الأندلس، لا يعتمدون عليه ولا يعتبرونه أصلا من أصول الاستشهاد وتقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها كالقرآن وفصيح كلام العرب. وعلّة ذلك

---

[1] الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، ط2، ص:99، أضواء السّلف، الرياض 1417هـ/1997م

[2] مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم الديوبند، ع06، 1437هـ/2016م، دراسات إسلامية، قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعيها ومجوّزيها، د.فريدأمعضشو.

[3] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص:39

[4] في أصول النحو، غربي بكاي، ص:35

[5] الاقتراح، السيوطي: ص: 31

عندهم أنّ الحديث لم يروَ بألفاظه التي نطق بها الرسول ﷺ، وإنّما أجيزت الرّواية بالمعنى. ولذلك اختلفت التعبيرات التي تؤدي معنى الحديث الواحد، وقد يكون بعضها بلفظ الرسول وبعضها بأكثر ألفاظه. إلّا أنّ الشّك فيها جعلهم يبعدونها عن مجال الاستشهاد، وإن جاؤوا بالحديث فإنما يجيئون به لتقوية ما لديهم من شواهد قرآنية أو شعرية أو نثرية وردت عن القبائل العربية التي يحتجّون بلغاتها"[1].

وقد انقسم العلماء في شأن الاستشهاد بالحديث النبوي إلى ثلاثة اقسام:

1- المانعون مطلقا:

"ويبدو أن أبرز مَنْ رَوَّج للرأي الأول اثنان من نحاة الأندلس المتأخِّرين، وكان لرأيهما أثرٌ في عددٍ ممّن جاؤوا بعدهما، الذين تلقّفوا منهم تلك الفكرة وتبنَّوْها دونما تروٍّ ولا تمحيص ولا تثبُّتٍ من صدقيتها، وهما أبو حيان وأستاذُه ابن الضائع. قال ابن الطيب الفاسي: «لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالَفَ العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبْداه الشيخ أبو حيّان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجُمل .وتابَعهما على ذلك الجلال السيوطي –رحمه الله – فأولع بنقل كلامهما، واللَّهْج به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتابه المؤسوم بـ«الاقتراح في علم أصول النحو»... وقد استند هذان النحويان، في تقرير رأيهما المؤسّس على منع ذلك الاحتجاج، على النظر في التراث النحوي العربي، للخُلوص إلى تسجيل أمر لافت للانتباه في زعمهما، وهو عدم احتجاج أئمة اللغة والنحو المتقدمين - وفي طليعتهم سيبويه - بالحديث النبوي في إثبات القواعد الكلية، وبناء الأحكام، وتناول المسائل النحوية بصفة عامة! إذِ اطلع أصحاب هذا الرأي على كتاب سيبويه، فلم يجدوا فيه أثرًا لاستدلال صاحبه بالأحاديث، والنَّصِّ على ذلك صراحةً؛ كما زعموا. وراحُوا يلتمسون التعليل الشافي لذلك؛ فقال بعضُهم :إن نُحاة المِصْرَيْن (البصرة والكوفة)الأُوَل أعْرَضوا عن الاستدلال بالحديث في المجال النحوي لموقفهم من قضية رواية الحديث الشريف بالمعنى،

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 135

وهو موقف رافضٌ لهذه الرواية، استنادًا إلى جملة من الاعتبارات، وتماشيًا مع رأي جمهور المحَدّثين والفقهاء وعلماء الأصول"[1].

"وفي ذلك يقول أبو الحسن ابن الضائع في (شرح الجمل): تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللّغة كلام النّبي صلّى اللهُ عليه وسلّم.

وكان أبو حيان أوّل من اشار إلى هذين السببين في (شرح التسهيل) وسبق إلى أحدهما شيخه ابن الضائع، إذ يقول: (وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخّرين الأذكياء فقال: إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلّى الله عليه وسلّم، إذ لو وثقوا بذلك؛ لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة، وإنّما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تنقل بتلك الألفاظ جميعا، نحو ما روي من قوله: (زوّجتكها بما معك من القرآن الكريم)، (ملّكْتُكَها بما معك)، (خذها بما معك)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هه القصة، فتعلم يقينا أنّه صلى الله عليه وسلّم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ . . . ومن نظر في الحديث أدنى نظر، عُلِم علم اليقين أنّهم إنّما يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنّه وقع اللّحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأنّ كثيرًا من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو، فوقع اللّحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ..."[2]

"وأغلب الظنّ أن مَنْ لمْ يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن

1 مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم الديوبند، ع06، 1437هـ/2016م، دراسات إسلامية، قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعيها ومجوّزيها، د.فريدأمعضشو.

2 أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د.محمّد سالم صالح، ط1، ص: 237-238، دار السلام للطّباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1427هـ/2006م مصر.

الكريم، ولَمَا التفتوا قطّ إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوّقها الشكّ إذا وزنت بموازين فنّ الحديث العلمية الدقيقة"[1]. "ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئًا وافرًا مكّنهم منْ أن تكون نظرتهم أشْمَل، وأحكامهم أسدَّ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين ...لَعَضُّوا عليها بالنواجذ، ولغيّروا–فَرِحين مُغتبطين –كثيرًا من قواعدهم التي صاحَبَها –حين وَضْعها –شحّ المورد، ولكانوا أشدّ المْنكِرين على أبي حيان جُموده، وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب والخصبُ محيطٌ به من كل جانب"[2].

ومن أبرز الأسباب التي يذكرها مانعُو الاحتجاج بالحديث في اللغة – في هذا الإطار كذلك . "أنّه وقع اللحن كثيرافيما روي من الحديث، ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غيرعرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك"[3]."ورأوا هذا الأمرَ داعيًا قويًا ليترك قدماء اللغويين والنحاة العرب الاستدلال بالحديث في مجال إثبات الكلمات وتوثيقها، وتقعيد اللغة العربية، وبناء أحكامها النحوية وقوانينها الكلية"[4].

أحد رواد هذا الفريق كما ذكرنا هو أبو حيان، كان لا يجوز الاستشهاد بالحديث، وقد عرض حجته في (التذييل والتكميل)، فقال عن ابن مالك: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في

---

1 الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، ط2، ص: 123، أضواء السلف، الرياض 1417هـ/1997م

2 الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، ط2، ص: 118، أضواء السلف، الرياض 1417هـ/1997م

3 الاقتراح، السيوطي، ت أحمد قاسم، ص: 52-53

4 مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم الديوبند، ع06، 1437هـ/2016م، دراسات إسلامية، قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعيها ومجوّزيها، د.فريدأمعضشو.

ذلك مع بعض المتأخرّين الأذكياء فقال: (إنّما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك نفس رسول الله ﷺ إذ لو وثقوا يه لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به"[1].

ووقف ابن الضائع الموقف نفسه من الاستشهاد بالحديث، فقال في شرح الجمل: "تجويز الرّواية بالمعنى هي السّبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثباتهم اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عله وسلم لأنه أفصح العرب"[2]

يقول البغدادي متحدّثا عن موقف كلٍّ من ابن مالك وأبي حيان وابن الضائع، ذاكرا سبب الممتنعين: "وأمّا الاستدلال بحديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم فقد جوّزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت (ﷺ). وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان، وسندهما أمران: أحدهما: أنّ الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي ﷺ إنّما رويت بالمعنى. وثانيهما: أنّ أئمة النحو المتقدّمين من المصرَين لم يحتجوا منه"[3]

2-المجوّزون:

"وعلى الرّغم من هذا ـ أي رأي الممتنعين ـ فقد لقي الرأي القائل بحجيّة الحديث في أمور اللغة تأييدًا مطردا، فقد استشهد بالحديث كبار أعلام اللّغة والنّحو، أمثال سيبويه، والفراء، وأبي علي الفارسي، والمبرد، وفي هذا ردٌّ صريح على ما ذهب إليه ابن الضائع، فكان أوّل من استشهد بالحديث هو الزّمخشريّ في سائر كتبه، في شرحه لفصيح ثعلب (بلغ عدد الأحاديث الأثار التي استشهد بها، مائة وواحد وثمانون حديثًا، وهذا عدد كبيرٌ إذا ما قورن بما في بعض كتب اللغة. ثمّ النحويّ الأندلسي ابن خروف، وتابعه على ذلك ابن مالك صاحب الألفية، والضي الاسترآبادي

---

[1] الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1،ص: 31، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

[2] خزانة الأدب، البغدادي، قدم له مُحَمَّد نبيل طريفي، إشراف د.إميل يعقوب، ج1، ص:33، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

[3] أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي، أ.د عثمان رحمن حميد الأزّكي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ص:123

شارح كافية ابن الحاجب، والذي زاد الاحتجاج بحديث أهل البيت"[1]. وكان عبد القاهر البغدادي صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقا إذ يقول: والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وآل البيت"[2].

وردّ هؤلاء على حجج الفريق المانع فقالوا: "الرّواية بالمعنى احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغيّر لفظا بلفظ في معناه عربيٌّ مطبوع يحتجُّ بكلامه في اللّغة، ونحن نعرف مقدار تحرّي العلماء وضبطهم لألفاظه، حتّى إذا شكّ راوٍ عربيٍّ بين قوله صلّى الله عليه وسلّم: (عَلَى وُجُوهِهِم) وبين قوله: (عَلَى مَنَاخِرِهِم)، أثبتوا شكّه، ودوّنوه مبالغة في التّحري والدقّة.هذا إلى جانب كثير من الرّواة، صحابة وتابعين دوّنوا الحديث من عهد النّبيذ صلّى الله عليه وسلّم، فهذا عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب الحديث حياة رسول الله، وكذلك يروي عن عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي من الصحابة الكرام"[3].

"وأضاف المجوّزون نّ النقل بالمعنى لا يصحّ الاستدلال بهعلى إطلاق عدم جواز الاحتجاج بالحديث؛ لأنّه لم يقع عند كثير من المحَدِّثِين، والذي وقع منه لا يصحّ الاستشهاد به، على أنّه لفظ النّبي الأكرم صلّى الله عليه وسلّم"[4].

قال صاحب الكفاية: "إنّ كثيرًا من علماء السّلف لا تجوّز الرّواية على المعنى بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف "[5].

ونقل الخطيب عن (الأعمش) قوله: "كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لئن يخرّ من السّماء أحب إليه من أن يزيد فيه واوًا او ألفًا أو دالًا"[1].

---

[1] مجلة آفاق الحضارة الإسلامية أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، العدد2 1431هـ ص: 101-102
الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، د.مُحَمَّد صالح شريف عسكرى

[2] خزانة الأدب، البغدادي، ج1، ص: 09-10

[3] الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، ط2، ص: 120-121، أضواء السلف، الرياض 1417هـ/1997م

[4] مجلة آفاق الحضارة الإسلامية أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، العدد2 1431هـ ص:102، الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، د.مُحَمَّد صالح شريف عسكرى

[5] الكفاية في علم الدراية، البغدادي، ط2 ت أحد عمر هاشم، ص: 212، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ/1986م

"ثمّ إنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأمّا ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم"[2] يقوا ابن الصلاح في اختلاف العلماء في نقل الحديث بالمعنى: "إنّ هذا الخلاف لا نراه جاريًا ولا أجراه النّاس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظا آخر . . . وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصّدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يوم إذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج فلا فرق بين الجميع في صحّة الاستدلال به ثمّ دوّن ذلك المبدَل على تقدير التّبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجّة في بابه ولا يضرّ توهّم ذلك السّابق في شيء من استدلالهم المتأخّر والله أعلم بالصّواب"[3].

3- المتوسّطون:

"اتّخذ أصحاب هذا الاتجاه لأنفسهم موقفًا وسطا بين المانعين والمجوزين"[4]، "وتزعّم هذه الطائفة الإمام أبو الحسن الشاطبي، فأنكر على النّحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة، يقول: لم نجد أحدًا من النّحويين استشهد بحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنّها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها..."[5]

ولقد رأى أنّ الحديث ينقسم إلى قسمين:

---

2 الكفاية في علم الدراية، البغدادي، ط2 ت أحد عمر هاشم، ص: 232، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ/1986م

3 دراسا في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 253

4 ينظر: أبو حيان النحوي، د.خديجة الحديثي، ص: 435، خزانة الأدب، الغدادي، قدم له د.مُحَمَّد نبيل طريفي، إشراف د.إميل يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

5 في أصول النحو، غربي بكاي، ص: 436

أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د.مُحَمَّد سالم صالح، ط1، ص:، دار السلام للطّباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1427هـ/2006م مصر.

"قسم يعتني صاحبه بمعناه دون لفظه؛ فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلّى الله عليه وسلّم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النّبويّة، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية"[1]

"كما بيّن السيّد مُحَمَّد الخضر حسينن الجزائري أربعة أنواع من الحديث يصحّ الاستشهاد بها، وهي:

1-ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته كقوله: "حمي الوطيس" وقوله: "مات حتف أنفه" وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة" وقوله: "ارجعن مأجورات غير مأزورات" وقوله: "إنّ الله لا يملُّ حتّى تملّوا".

2-ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتعبّد بها كألفاظ التّحيات، والأذكار، والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خصة.

3-ما يروى على أنّه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمذان.

4-الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها، فإنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدد الطّرق دليل على أنّ الرّواة لم يتصرّفوا في ألفاظها"[2].

وأوّل من وضع الشاطبي في موقف متوسّط من الاحتجاج بالحديث هو الخطيب البغدادي، يقول: "وتوسّط الشّاطبيّ فجوّز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها"[3]، "فالشاطبي لم يوافق أبا حيّان وأصحابه في منهجهم، ولم يرض بموقف ابن مالك". ولم يكن الشاطبي بمفرده في هذا المنهج

---

1 أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د.مُحَمَّد سالم صالح، ط1، ص:، دار السلام للطّباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1427هـ/2006م مصر.

2 أصول النحو ، غربي بكاي، ص: 37

3 خزانة الأدب، لالبغدادي، ج1، ص:12

بل تبعه في ذلك السيوطي، يقول البغدادي: "وقد تبعه السيوطي في الاقتراح"[1]. "ويقول السيوطي مبينا موقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف: وأمّا كلامه صلّى الله عليه وسلّم فيستدل به بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدًّا إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضًا فإنّ غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها المعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدّموا وأخّروا وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ. ولهذا ترى الحديث الواحد مرويا على أوجه شتّى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[2].

"وقد كان السيوطي مولا بموقف ابن الضائع وأبي حيان، فقد ذكر حجته وكرر حجتهما في (الاقتراح) متتبعا لهما بشيء من التخبّط"[3].

وكان السيوطي مع اعتداله يميل إلى أبي حيّان وشيخه، فقد علّق علىرأي أبي حيان السّابق بعد أن نقل قوله وقول شيخه ابن الضائع، بقوله: "وممّا يدلّ على صحّة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيّان أنّ ابن مالك استشهد على (لغة أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من ذلك حتّى صار يسمّيها: (لغة يتعاقبون). وقد استدل به السهيلي ثم قال: (لكنّي أقول فيه أنّ الواو علامة إضمار، لأنّه حديثٌ مختصرٌ رواه البزار مطولا قال فيه: (إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار)"[4]

خزانة الأدب، البغدادي، ج1، ص: 113

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 254

ينظر:الحديث النبوي في المعجم العربي،حتى نهاية القرن الرابع الهجري،د.ياسرالدرويش،دارالعصرللنشر والتوزيع،ص:178-179

مآخذ شرّاح ألفية ابن مالك على الألفية،د.باسم عبد الرحمن صالح البابلي، ص: 287، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان

ص: 287، وخزانة الأدب، للبغدادي، قدم له مُحَمَّد نبيل طريفي، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب، ج1، ص: 36، دار الكتب العلمية، بيرت لبنان. والاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ت مُحَمَّد حسين إسماعيل، ص: 32، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

وقال أيضًا في (همع الهوامع) عند كلامه على قوله صلّى الله عليه وسلّم: (لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسَّست البيت على قواعدِ إبراهيمَ): "قلت والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته: (لولا حِدثان قومك) وهذا جارٍ على القاعدة وقد بينت في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنّه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنّه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولّدون لا من يحسن العربية فأدّوها على قدر ألسنتهم"[1].

"أمّا المحدثون فقد كان من اشدهم دفاعا عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين يقول أنّ ما دعاه إلى القيام ببحثه: (الاستشهاد بالحديث في اللّغة) الخلافات التي رآها بين علماء العربية في إثبات اللغة والنحو بالحديث؛ وقد بلغ جهده لاستقصاء الأحاديث في الكتب الكثيرة المؤلفة في الحديث وغريبه ليرى في أيّ جانب من الجانبين يكون الحقّ، أفي جانب المانعين للاستشهاد بالحديث أم في جانب المجيزين"[2]. يقول: "يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأصول النحوية، إلى القرآن المجيد، وكلام العرب الخلص، وجرى بينهم الاختلاف في الاحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية. وحقيق بمجمع اللغة العربية أن ينظر في هذه المسألة ويقطع فيها رأيًا، فإنّ الكتب المؤلّفة في الحديث وغريبه كثيرة، ومنها ما يبلغ مجلّدات ضخمة.

ومتى رأينا أن الحقّ في جانب من يراها حجّة كافية في اللغة، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع، ووجدنا من المساعدة على إعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما نقصر الحجّة في القرآن الكريم، وما يبلغنا من كلام عربيّ فصيح.

وهذا ما دعاني إلى أن بحثت هذه المسألة، وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيًا"[3].

---

1 الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، ط2، ص: 174، أضواء السلف، الرياض 1417هـ/1997م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ت أحمد شمس الدين، ج1، ص: 338، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

2 دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 255

3 دراسات في العربية وتاريخها، مُحَمَّد الخضر حسين، ط2، ص: 166، المكتب لإسلامي دمشق 1380هـ/1960م

"وخلص الشيخ مُحَمَّد الخضر حسين إلى أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، ومنه أنواع:

أحدها:مايروى بقصد الاستدلال به عن كمال فصاحته صلّى الله عليه وسلّم، كقوله: (حمى الوطيس) وقوله: (مات حتف أنفه) وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة) إلى نحو هذا من الأحاديث المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: (فارجعن مأزورات غير مأجورات) وقوله: (إنّ الله لا يملّ حتّى تملّوا).

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتّعبّد بها كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهدًا على أنّه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم، وممّا هو ظاهر أنّ الرّواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتّحدت ألفاظها، فإنّ اتّحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنّ الرّواة لم يتصرّفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، ك "مالك بن أنس" و"عبد الله بن عمر" و"الإمام الشافعي".

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: "ابن سيرين" و"القاسم بن مُحَمَّد" و"رجاء بن حية" و"علي بن المديني". ثم قال: (ومن الأحاديث ما ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصّدر الأوّل، وإنّما تروى في كتب بعض المتأخّرين، ولا يحتجّ بهذا النّوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعًا أم متّصلًا)"[1].أمّا مقطوعة السند فسبب عدم الاحتجاج بها واضح، وأمّا متّصلة السند فلبعد مدوّنها عن الطبقة التي يحتجّ بأقوالها.

1. فقه اللغة العربية وخصائصها، د. نادية رمضان النّجّار، ص: 102-103، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

موقف سيبويه من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشّريف:

هذا موقف القدماء والمحدثين من الاستشهاد بالحديث، أمّا سيبويه فقد اختلفت الآراء حول استشهاده بالحديث النبويّ، فابن الضائع وأبو حيان قالا بعدم استشهاده بالحديث النبوي،"قال ابن الضائع: إنّ سيبويه ترك الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمد في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب"[1].ثمّ جاء تلميذه أبو حيّان وسلك دربه، وقال: "إنّ ابن مالكخالف سيبويه في استدلاله بالأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب"[2].

"كانت هذه الكلمات هي الأصل الذي بنى عليه كثير من المعاصرين رأيهم في استدلال سيبويه بالحديث النبوي، وساعدهم على ذلك الفهم أن سيبويه –رحمه الله– لم يصرح بالحديث على غير العادة، وذلك إن قلنا بوجود الحديث في طيات الكتاب، فذهبت طائفة من الباحثين إلى أنه لم يستدل سيبويه بالحديث للأسباب التي ذكرها المانعون، ومن هؤلاء: د.عبد الجواد الطيب الذي رأى أنّه:(لم يجنح إلى الاستدلال بالحديث شأنه شأن أسلافه ومعاصريه)، والدكتور علي أبو المكارم حين ذهب إلى أنّه: (لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس، فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به، لم يشذ منهم أحد)،أما الدكتور حسن عون فيؤكد أنه:(ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول ﷺ)[3] وممّن أيد هذا الرأي الشيخ مُحَمَّد الطنطاوي، والدكتور مُحَمَّد بدري عبد الجليل.

وقريب منه كلام الدكتور مُحَمَّد عيد الذي يرى أن كتاب سيبويه (لا يوجد فيه –كما يقول أحد الدارسين– غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج[4]"

لكنّ الأستاذ الدكتور محمود فجّال له موقف آخر، فبعد أن سبر غورَ كتاب سيبويه وجده غنيًّا بالأحاديث والآثار؛ من كلمة أو كلمتين أو جملة، كما أحسَّ أن أسلوبه يتّسم بأسلوب أهل

---

1. ضحى الإسلام، أحمد أمين، م1، ت مُحَمَّد فتحي أبو بكر، ص: 515، الدار المصرية اللبنانية.
2. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1،ص: 31، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
3. تطوّر الدّرس النحويّ، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970، ص: 45
4. منتديات الألوكة، المجلس العلمي، 2010/04/04 سيبويه والحديث النبويّ.

الحديث حينما يقول: حدّثني فلان. ويتحدّى جميع المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي اقتداءً بسيبويه – في زعمهم– أن يأتوا بنصّ لسيبويه فيه تصريح أو تلميح بأنه يرفض الاحتجاج بالحديث في النحو.

قالأ.د محمود فجال:أنا لم أر لسيبويه تصريحًا أو تلويحًا برفض الاحتجاج بالحديث والأثر.

نعم سيبويه لم يرفع قولًا إلى النبي صلى الله عليه وسلّم، وهذا شأنه في الشعر أيضًا، فإنّه لا ينسب الشعر إلى قائله، وسبب ذلك يعود إلى أمانة سيبويه وثقته؛ لذا كَرِهَ أن يذكر الشاعر، لأنّ بعض الشعر يُروَى لشاعرين، وكره أن يرفع حديثًا خشيَة أن يكون الحديث مرويًّا بعدّة روايات، ويأتي مثل شيخه في الحديث « حمّاد بن سلمة»ويقول له : أخطأت يا سيبويه.

ثم يعود الدكتور محمود فجّال ليقول: « إنّ سيبويه احتجّ بالحديث والأثر في إثبات الفكر النحوي كقوله: (ونخلع ونترك من يفجرك)، وقوله: (شاهداك (وجاء في الحديث: ﴿شاهداك أو يمينه ﴾، و(مرحبًا وأهلًا) من قول الصحابية له.وقوله: (تربت يداك)، وقوله: (فداءٌ لك أبي وأمّي)، وقوله :(لبّيك وسعديك)، وقوله: (اللهُ أكبرُ دعاءُ الحق)، وقوله: (لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنوء كذا)، وقوله: (لا حول ولا قوّة إلّا بالله)، وقوله: (كيف أنت)، وقوله: (كلّ مولود يولد على الفطرة ...)، وقوله: (لبيك إنّ الحمدَ والنّعمة لك)، وقوله: (إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال)، وقوله لحُذيفة: (يا نومانُ)، وقوله: (سبّوحًا قدّوسًا ربَّ الملائكة والروح)، وقوله: (ما من أيّامٍ أحبّ إلى الله – عزّ وجلّ – فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجّة)، وقوله: (حيّ على الصلاة)، وقوله: (الخِلّيفَى) من كلام عمر ﷺ، وقوله: (فبها ونعمت)، وقوله: (أستجير بالله من النار) ... إلى آخر ما ذكرتُهُ ويبلغ أكثر من مئة وثلاثين شاهدًا من حديثٍ أو أثر"[1]. ولا يملكُ قارئ الكتاب - من أوله إلى آخره– بشيء من التركيز، إلاّ الإقرار بانطوائه على أحاديث غير مرفوعة إليه –صلى الله عليه وسلم-، وغير منصوص على أنها أحاديثُ نبوية، ولكنها معروفة؛ مِنْ مِثل حديث: «كلُّ مولودٍ يولَد على الفطرة«...، إلا أنها تظلّ قليلة العدد، وهذه القلة تفسّرها الأستاذة خديجة

1 ينظر: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه. الرابط الأصلي: www.fajjal.com

الحديثي، في دراستها الموسومة بـ«الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه»، باحتمالين اثنين؛ أولُهما: «أنّ بين لغات قبائل العرب اختلافًا في الأساليب وفي القواعد؛ فتجوز في بعض اللغات أمور لا تجوز في لغات أخرى.أما القرآنُ والحديث فقد جاءا على أفصح اللغات واللهجات، ولا مجالَ للطعن فيما قاله الرسول -ﷺ- أو تكلم به، وهو أفصح العرب. إنما اسْتُغنيَ عنه بأسلوب القرآن وآياته الفصيحة التي نزلت بلسان عربي مُبين .«وعبّرت عن ثانيهما بقولها: «ربّما اعتبر سيبويه الكلام المحتجّ به نوعين :كلام الله – عزّ وجل- وكلام البشر، بمنْ فيهم الرسول والصحابة وغيرهم .فاستشهد بآيات القرآن، واعتبره الأساس الأول، وقاس عليه، أو قارن بينه وبين ما ورد عن العرب ليُبيّن أنه إنما نزل على ما تكلم به العرب وعلى ما يعْنون، فشبّهه بما ورد في كلامهم وأشعارهم، فقاسه على كلام العرب، أو ساوى بينهما في إثبات قاعدة أو حُكم. أما الحديثُ النبويّ فما هو إلا من كلام البشر، وما تكلم الرسول الكريم إلا بما تكلم به العرب، ولغته الأصلية هي لغة قريش، وهي أفصح اللغات عند سيبويه، فقد اعتبرها اللغة الأولى القُدْمى، ورآها أفصح اللغات، وهي التي نزل بها القرآن.«..."[1].

"فسيبويه قد أورد عدّة أحاديث في أثناء كلامه على بعض الموضوعات النّحويّة لتبيين بعض الأوجه الإعرابية، ولم يتبيّن من كلامه عليها، أو ممّا قدّم لها به أنّها من الأحاديث، إنّما كان يدرجها مع أمثلة الكتاب، فيقول مثلًا: (وأمّا قولهم)، أو (يقول)، أو (من العرب من يرفع فيقول)، أو (ومثل ذلك)، أو (من ذلك)"[2].

اختلف دارسو الكتاب في عدد الأحاديث التي أوردها سيبويه، فالأستاذ أحمد صافار يراها سبعة إذا راعينا الأحاديث المروية بالمعنى، أمّا إذا راعينا اللفظ في بين الثلاثة والاثنين، يقول: "فهي لا تتجاوز السبعة، هذا إذا راعينا الرّواية بالمعنى، أمّا إذا راعينا اللفظ فتكاد تسقط كلّها ولا يثبت منها إلّا اثنان

1 مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم الديوبند، ع06، 1437هـ/2016م، دراسات إسلامية، قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعيها ومجوّزيها، د.فريدأمعضشو.

2 دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 259

أو ثلاثة على الأكثر، وهذا ليس ادّعاء، وإنّما حقيقة لمستها من تتبّعي لهذه الأحاديث في كتابه واحدًا واحدًا"[1]، ورأى آخرون أنّ عددها غير ذلك، يقول صاحب كتاب (الزمخشري سيرته وآثاره ومذهبه النحوي): "فقد عثر في كتاب سيبويه على ستّة أحاديث، أور الأستاذ (أحمد راتب النفاخ) خمسة منها في أثناء فهرسته لشواهد سيبويه، وعزّزها الأستاذ (عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب) بحديث سادس، قال الأستاذ النفاخ: (وأمّا شواهد الحديث فقليلة لا تتجاوز الخمسة، وما أعرف في دارسي الكتاب، ولا فيمن تناولوا مسألة الاحتجاج بالحديث في أحكام النحو من انبه على احتجاج سيبويه ببعض الأحاديث، ولعلّ مرد ذلك أنّ سيبويه نفسه لم يكن يحكها بما يشعر أنّها من الحديث... ومن يدري؟ فقد يرتفع عدد هذه الأحاديث في الكتاب إذا طرأ من يدرسه دراسة مستأنسية مشفوعة بقدرٍ كافٍ من الصبر والتّحقيق والتّدقيق"[2].

"وقد تبنّت الدكتورة خديجة الحديثي رأي الأستاذ أحمد راتب النفاخ صاحب : (فهرس شواهد الكتاب) بعد أن وجد بعضها في كتب الحديث، إمّا على الصورة التي ذكرها سيبويه أو مُغَيَّرَةً عنها، وقد يكون حديثًا تاما أو جزءًا من حديث"[3].

فهو يذكر هذه الأحاديث إمّا لتقوية أمثلة سابقة من القرآن، مثال ذلك استشهاده بالحديث (ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ من يَفْجُرُك)، استشهد به في باب (الفاعلين والمفعولَيْن اللذينِ كلٌّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك)، وهذا نصّ الباب كلِّه في الكتاب، يقول:

"(باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك)

مجلة الساتل، جامعة 07أكتوبر مصراتة ليبيا، النحويون والحديث الشّريف، أ. أحمد صافار، ص: 34-1.35

الزمخشري سيرته وآثاره ومذهبه النحوي، كمال جبري عبهري، ط1، ص: 241-242، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان 2 2014

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 359

وهو قولك ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا تحمل الاسم على الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى فقد يعلم أن الاول قد وقع إلّا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد كما كان خشّنت بصدره وصدر زيد وجه الكلام حيث كان الجرّ في الأول وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ولا ينقض معنى سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب، وممّا يقوّي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزوجل: (وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ)فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأوّل استغناء عنه، ومثل ذلك ونخلع ونترك من يفجرك، وجاء في الشعر من الاستغناء أشدّ من هذا وذلك قول قيس بن الخطيم :

عندك راض والرّأي مختلف نحن بما عندنا وأنت بما

وقال ضابيء البرجميّ :

فاني وقيّارا بها لغريب فمن يك أمسى بالمدينة رحله

وقال ابن أحمر (واسمه عمرو بن العمرّد الباهلي):

بريئا ومن أجل الطّويّ رماني رماني بأمر كنت منه ووالدي

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أنّ المخاطب سيستدلّ به على أن الآخرين في هذه الصفة، والأول أجود لأنه لم يضع موضع جمع ولا جمعا في موضع واحد، ومثله قول الفرزدق :

وأبي فكان وكنت غير غدور إني ضمنت لمن أتاني ما جنى

ترك أن يكون للأول خبر استغناء بالآخر ولعلم المخاطب أن الأوّل قد دخل فيذلك ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك، وإنما كلامهم ضربت وضربني قومك فإذا قلت ضربني لم يكن سبيل للأوّل لأنّك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر جميعا، ولو أعملت الأوّل

لقلت مررت ومربي بزيد، وإنّما قبح هذا أنّهم قد جعلوا الاقرب أولى اذ لم ينقض معنى، قال الفرزدق:

بنو عبد شمس من مناف وهاشم ولكنّ نصفا لو سببت وسبّنى

وقال طفيل الغنوى:

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وكمتا مدمّاة كأنّ متونها

وقال رجل من باهلة:

تصبى الحليم ومثلها أصباه ولقد أرى تغنى به سيفانة

فالفعل الاول في كل هذا معمل في المعنى غير معمل في اللفظ والآخر معمل في اللفظ والمعني ، فان قلت ضربت وضربوني قومك نصبت إلا في قول من قال «أكلوني البراغيث» أو تحمله على البدل فتجعله بدلا من المضمر كأنك قلت : ضربت وضربني ناس بنو فلان ، وعلى هذا الحد تقول :ضربت وضربني عبد الله تضمر في ضربني كما أضمرت في ضربوني ، وان قلت ضربني وضربتهم قومك رفعت لانك شغلت الآخر فأضمرت فيه كأنك قلت ضربني قومك وضربتهم على التقديم والتأخير إلا أن تجعل هيهنا البدل كما جعلته في الرفع فان فعلت ذلك لم يكن بدّ من ضربوني لانك تضمر فيه الجمع ، قال عمر بن أبي ربيعة:

تنحّل فاستاكت به عود إسحل اذا هي لم تستك بعود أراكة

لأنه أضمر في آخر الكلام، وقال المرّار الأسدىّ:

وسوئل لو يبين لنا السّؤالا فردّ على الفؤاد هوى عميدا

بها يقتدننا الخرد الخدالا وقد نغنى بها ونرى عصورا

حدّثنا به أبو الخطّاب عن شاعره ، وإذا قلت ضربوني وضربتهم قومك جعلت قومك بدلا من هم لان الفعل لا بدّ له من فاعل والفاعل هيهنا جماعة وضمير الجماعة الواو، وكذلك تقول ضربوني وضربت قومك إذا أعملت الآخر فلا بدّ في الاوّل من ضمير الفاعل لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل، وإنّما قلت ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأوّل الهاء والميم لانّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل.

وأما قول امرىء القيس:

كفاني ولم أطلب قليل من المال فلو أن أسعى لأدنى معيشة

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا وانما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى، وقد يجوز ضربت وضربني زيدا، لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق، ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومك، والوجه أن تقول ضربوني وضربت قومك فتحمله على الآخر ، فان قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله، ولا بدّ من هذا لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء كأنك قلت إذا مثلته ضربني من ثمّ وضربت قومك، وترك ذلك أجود وأحسن للتبيان الذي يجيء بعده فأضمر من لذلك وهذا رديء في القياس يدخل عليه أن تقول أصحابك جلس فتضمر شيئا يكون في اللفظ واحدا فقولهم هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن"[1].

"وأمّا يذكر الحديث ليبين نوعًا من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعدّدة من الإعراب تبعًا للمعاني المختلفة التي يدلّ به عليها بعد أن يستدلّ على أحد الأوجه بقراءة. مثال ذلك

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 50-54 منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

استشهاده بحديث: (كُلُّ مَؤْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هما اللذان يُهوِّدانِه ويُنَصِّرَانِه)"[1]، وذكر ذلك في باب (ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلًا) مستدلا به على جواز أكثر من إعراب في الضمير (هما)، وهذا نصّ الباب كلّه:

"[باب ما يكون فيه هو وانت وانا ونحن واخواتهنّ فصلا]

اعلم أن هنّ لايكنّ فصلا إلا في الفعل ولا تكون كذلك إلا في كلّ فعلا لاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدّث ويتوقّعه منه مما لا بدّ له من أن يذكره لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدّ منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدلّ المحدّث أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأنّ ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل، وإذا صارت هذه الحروف فصلا وهذا موضع فصلها في كلام العرب فأجره كما أجروه فمن تلك الأفعال حسبت وخلت وظننت ورأيت إذا لم ترد رؤية العين ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالّة وأرى وجعلت وإذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته، ولكن تجعلها بمنزلة صيّرته خيرا منك، وكان وليس وأصبح وأمسى، ويدلك على أنّ أصبح وأمسى كذلك أنك تقول أصبح أباك وأمسى أخاك فلو كانتا بمنزلة جاء وركب لقبح أن تقول أصبح العاقل وأمسى الظريف كما يقبح ذلك في ركب وجاء ونحوهما فمها يدلك على أنهما بمنزلة ظننت أنه يذكر بعد الاسم فيهما ما يذكر في الابتداء.

واعلم أنّ ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك حسبت زيدا هو خيرا منك وكان عبد الله هو الظريف، قال الله عزو جل: **(وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ)**[2] وقد زعم ناس أن هو هيهنا صفة، فكيف يكون

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 161

[2] سورة سبأ، الآية: 06

صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسه فهو هيهنا مستكرهة لا يتكلّم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم إن كان زيد لهو الظريف وإن كنّا لنحن الصالحين فالعرب تنصب هذا والنحويّون أجمعون، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام لأنّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول ان كان زيد الظريف عاقلا ولا يكون هو ولا نحن هيهنا صفة وفيهما اللام، ومن ذلك قوله عز وجل (**وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ**)[1] كأنه قال ولا يحسبنّ الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل الذكره يبخلون ، ومثل ذلك قول العرب من كذب كان شرا له يريد كان الكذب شرا له إلّا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم انه الكذب لقوله كذب في أول حديثه فصارت هو هيهنا واخواتها بمنزلة ما إذا كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر.

واعلم أنّها تكون في إنّ وأخواتها فصلا وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل ان تذكر الفصل.

واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدا وعمرا نحو خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلّا وقبلها معرفة أو ما ضارعها كذلك لا يكون ما بعدها إلّا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام وأما قوله عز وجل (**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً**)[2] فقد تكون أنا فصلا وصفة وكذلك (**وَما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً**)[3] وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسما مبتدءا وما بعده مبني عليه فكأنه يقول أظنّ زيدا أبوه خير منه ووجدت عمرا اخوه خير منه، فمن ذلك أنه

[1] سورة آل عمران، الآية: 180

[2] سورة الكهف، الآية: 39

[3] سرة المزمل، الآية: 20

بلغنا أنّ رؤبة كان يقول أظن زيدا هو خير منك، وناس كثير من العرب يقولون (**وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**) وقال الشاعر (وهو قيس بن ذريح):

تبكى على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر

وكان أبو عمرو يقول إن كان لهو العاقل، وأما قولهم كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصّرانه ففيه ثلاثة أوجه، فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد، فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون والوالدان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنّه قال حتى يكون المولود أبواه اللّذان يهودانه وينصّرانه ومن ذلك قول الشاعر (وهو رجل من عبس) :

اذا ما المرء كان أبوه عبس فحسبك ما تريد الى الكلام

وقال آخر :

متى ما يفد كسبا يكن كلّ كسبه له مطعم من صدر يوم ومأكل

والوجه الآخر أن تعمل يكون في الأبوين ويكون هما مبتدءا وما بعده خبرا له، والنصب على أن تجعل هما فصلا، وإذا قلت كان زيد أنت خير منه أو كنت يومئذ أنا خير منك فليس إلّا الرفع لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره ولا يكون الفصل بما تعني به غيره، ألا ترى أنك لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغيّر المعنى، واذا أخرجت هو من قولك كان زيد هو خيرا منك لم يفسد المعنى، وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت هذا عبد الله هو خير منك وضربت عبد الله هو قائم وما شأن عبد الله هو خير منك فلا تكون هو وأخواتها فصلا فيها وفي أشباهها هيهنا، لأن ما بعد الاسم هيهنا ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدإ، وإنما ينتصب على أنه حال كما انتصب قائم في أنظر اليه قائما، ألا ترى أنك لا تقول هذا زيد هو القائم ولا ما شأنك أنت الظريف، أو لا ترى أن هذا بمنزلة راكب في قولك مرّ

زيد راكبا فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلا لأن ما بعد الأسماء هيهنا لا يفسد تركه الكلام فيكون دليلا على أنه فيما تكلمه به وإنما يكون هو فصلا في هذه الحال"[1].

"وأمّا أن يذكر الحديث وحده غير معتمد على شبيه من آية كريمة أو من بيت شعر،

إنّما يفسّره بأمثلة من عنده جاريةٍ على كلام العرب، وذلك كما في الأحاديث الباقية مثل قوله صلّى الله عليه وسلّم: (إِنِّي عَبْدُ اللهِ لآَكِلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ وشَارِبًا كما يشربُ العَبْدُ)"[2]، استشهد بهذا الحديث في باب (ما ينتصب لأنّه خبر للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة)، وهذا نصّ الباب كلّه:

"[باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة]

والأسماء المبهمة هذا وهذان وهاتان وهؤلاء، وذاك وذانك وتلك وتانك وتيك وأولئك، وهو وهي وهما وهم وهنّ وما أشبه هذه الأسماء وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة، فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفا، فهذا اسم مبتدأ ليبني عليه ما بعده، وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبنيّ عليه مسند اليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجارّ والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تنبّهه له منطلقا لا تريد أن تعرّفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت أنظر إليه منطلقا فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحال بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت جاء عبد الله راكبا صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالا، فكذلك هذا، وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك اذا قلت ذاك فأنت تنبّهه لشيء متراخ، وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك، فكذلك هذه الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام وأما هو فعلامة مضمر وهو مبتدأ

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 461-464 منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 62

وحال ما بعده كحاله بعد هذا، وذلك قولك هو زيد معروفا فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت انتبه أو الزمه معروفا، فصار المعروف حالا كما كان المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا، والمعنى أنك أردت أن توضح أنّ المذكور زيد حين قلت معروفا، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يعرّف ويؤكّد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز، لأنّ الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكّده ومعنى قوله معروفا، لا شكّ وليس ذا في منطلق، وكذلك هو الحقّ بيّنا ومعلوما لأنّ ذا مما يوضح ويؤكّد به الحقّ، وكذلك هي وهما وهنّ وأنا وإنّه، قال ابن دارة:

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للنّاس من عار

وقد يكون هذا وصواحبه بمنزلة هو يعرّف به، تقول هذا عبد الله فاعرفه إلا أنّ هذا ليس علامة للمضمر ولكنّك أردت أن تعرّف شيئا بحضرتك وقد تقول هو عبد الله وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عنّي ثم يفسّر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول أنا عبد الله كريما جوادا، وهو عبد الله شجاعا بطلا، ويقول إني عبد الله مصغّرا نفسه لربّه ثم يفسّر حال العبيد فيقول آكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد، وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنّه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ولا تريد أن تعرّفه بأنه زيد أو عمرو وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغّر نفسك لأنك في هذه الاحوال تعرّف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخرا أو تهدّدا أو وعيدا، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه، وأنما ذكر الخليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن، فإنّ النحويّين يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال أنا عبد الله منطلقا وهو زيد منطلقا كان محالا لأنه انما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر وإنّما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني إلا أن رجلا لو كان خلف حائط

أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال أنا زيد منطلقا في حاجتك كان حسنا، وأما ما ينتصب لأنه خبر لمبني على اسم غير مبهم فقولك أخوك عبد الله معروفا، هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وأخواتها"[1].

"ومثله قوله صلى اله عليه وسلم: (سُبُّوحًا قُدّوُسًا رَبَّ الْمَلَائِكةِ والرّوحِ) وذكره في كتابه بصورة أخرى: (سُبُّوحٌ قُدّوُسٌ رَبُّ الملائكة والرُّوح)"[2]، استشهد بهذا الحديث في باب (أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره)، حيث يقول:

"[باب أيضا من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك إظهاره]

ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرّف في الكلام تصرّف ما ذكرنا من المصادر وتصرّفها أنّها تقع في موضع الجرّ والرفع ويدخلها الألف واللام، وذلك قولك سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله إلّا فعلت وقعدك الله إلّا فعلت ، كأنّه حيث قال سبحان الله قال تسبيحا وحيث قال وريحانه قال وإسترزاقا لأنّ معنى الريحان الرزق فنصب هذا على أسبّح الله تسبيحا وأسترزق الله استرزاقا فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه، وخزل الفعل هيهنا لأنه بدل من اللفظ بقوله أسبّحك وأسترزقك وكأنّه حيث قال معاذ الله قال عياذا بالله وعياذا انتصب على أعوذ بالله عياذا، ولكنّهم لم يظهروا الفعل هيهنا كما لم يظهر في الذي قبله، وكأنّه حيث قال عمرك الله وقعدك الله قال عمّرتك الله بمنزلة نشدتك الله فصارت عمرك الله منصوبة بعمّرتك الله كأنك قلت عمّرتك عمرا ونشدتك نشدا ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به، قال الشاعر:

عمّرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل وكأن قوله عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلّم ينشدك الله، ولكن زعم الخليل أنه تمثيل يمثّل به، قال الشاعر أيضا (وهو ابن أحمر):

عمّرتك الله الجليل فانني ألوي عليك لو أنّ لبّك يهتدى

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 298-300 منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 63

والمصدر النّشدان والنّشدة، وهذا ذكر معنى سبحان، وإنما ذكر ليبيّن لك وجه نصبه وما أشبهه زعم أبو الخطّاب أنّ سبحان الله كقولك براءة الله من السّوء، كأنه يقول أبرّىء براءة الله من السوء وزعم أن مثله قول الشاعر (وهو الاعشى):

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر

أي براءة منه، وأمّا ترك التنوين في سبحان فإنّما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة وانتصابه كنصب الحمد لله، وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل سلاما تريد تسلّما منك كما قلت براءة منك تريد لا ألتبس بشيء من أمرك، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول إذا لقيت فلانا فقل له سلاما فزعم أنه سأله ففسّره له بمعنى براءة منك، وزعم أنّ هذه الآية مفعول بها (**وَإِذا خاطَبَهُمُ الْجاهِلُونَ قالُوا سَلاماً**) بمنزلة ذلك، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلّموا على المشركين ولكنّه على قوله براءة منكم وتسلّما لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ، وزعم أن قول الشاعر (وهو أميّة ابن أبي الصّلت):

سلامك ربّنا في كلّ فجر بريئا ما تغنّثك الذّموم [2]

على قوله براءتك ربنّا من كل سوء فكلّ هذا ينتصب انتصاب حمدا وشكرا، إلا أن هذا يتصرّف وذاك لا يتصرّف، ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى غفران لأن بعض العرب يقول غفرانك لا كفرانك يريد استغفارا لا كفرا، ومثل هذا قوله ويقولون حجرا محجورا أي حراما محرّما، يريد البراءة من الأمر ويبعّد عن نفسه أمرا فكأنّه قال أحرّم ذلك حراما محرّما ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل أتفعل كذا وكذا فيقول حجرا أي سترا وبراءة من هذا، فهذا ينتصب على إضمار الفعل ولم يرد أن يجعله مبتدءا لخبر بعده ولا مبنيا على اسم مضمر.

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان سمعنا بعض العرب يقول لرجل لا تكوننّ منّي في شيء إلا سلام بسلام أي أمرى وأمرك المبارئة والمتاركة، وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأنّ فيه ذلك المعنى ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل، وقد جاء سبحان منوّنا مفردا في الشعر قال الشاعر (وهو أميّة بن أبي الصلت):

سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبّح الجودىّ والجمد

شبّهه بقولهم حجرا وسلاما، وأمّا سبّوحا قدّوسا ربّ الملائكة والرّوح فليس بمنزلة سبحان الله لأنّ السبّوح والقدّوس اسم ولكنه على قوله أذكر سبّوحا قدّوسا، وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال سبّوحا أي ذكرت سبّوحا كما تقول أهل ذاك إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بذم، كأنّه قال ذكرت أهل ذاك لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله أذكر فلانا أو ذكرت فلانا كما أنه حيث أنشد ثم قال صادقا صار الإنشاد عنده بمنزلة قال، ثم قال صادقا وأهل ذاك فحمله على الفعل متابعا للقائل والذاكر فكذلك سبّوحا قدّوسا كأنّ نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حين خطر على باله الذكر ثم قال سبّوحا قدّوسا أي ذكرت سبّوحا متابعا لها فيما ذكرت وخطر على بالها، وخزلوا الفعل لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلا من سبّحت كما كان مرحبا بدلا من رحبت بلادك وأهلت، ومن العرب من يرفع فيقول سبّوح قدّوس ربّ الملائكة والرّوح كما قال أهل ذاك وصادق والله على ما سمعنا العرب تتكلّم به رفعا ونصبا، ومثل ذلك خير ما ردّ في أهل ومال وخير ما ردّ في أهل ومال، أجرى مجرى خير مقدم وخير مقدم، ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه في معنى التعجّب قوله كرما وصلفا كأنّه يقول ألزمك الله وأدام لك كرما وألزمت صلفا، ولكنهم خزلوا الفعل هيهنا كما خزلوه في الأوّل لأنه صار بدلا من قولك أكرم به وأصلف به كما انتصب مرحبا وقلت لك كما قلت بك بعد مرحبا لتبيّن من تعنى وصار بدلا من اللفظ برحبت بلادك، وسمعت أعرابيا وهو أبو مرهب يقول كرما وطول أنف أي أكرم بك وأطول بأنفك"[1].

"فهو هنا يذكر الرّوايتين في الحديث النّبويّ الشريف على ما حسب ما سمع العرب تتكلّم به رفعًا ونصبًا ويفسّر كلّ وجه من الوجهين ويستشهد له بأمثلة من كلام العرب"[2].

من هذه الأحاديث التي ذكرناها هنا، وأوردتها الدكتورة في كتابها (دراسات في كتاب سيبويه)، والتي وقفنا عليها في الكتاب، لدليل واضح على أنّ سيبويه قد استفاد من بعضها في الاحتجاج بها، أو في تفسير عبارات وردت عن العرب، أو في توضيح شاهد قرآنيّ جاء به في مسألة من

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 191-194 منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 64

المسائل. ورغم أنّ الأحاديث التي استعملها قلية إلّا أن الدكتورة تجد له مصوغًا، "بأنّ أساليب الحديث النبوي لا تخرج في شيء من القواعد والأصول عمّا جاء في القرآن الكريم"[1]. فإن سأل سائل: فلمَ استشهد بكلام العرب مع أنّه أقل شأنا من الحديث؟ قيل: "إنّما يحتج النّحاة بكلام العرب منظومه ومنثوره ويتركون الاحتجاج بالأحاديث لأنّ بين لغات العرب اختلافًا في الأساليب والقواعد فتجوز في بعض اللغات أمور لا تجوز في لغات أخرى"[2]. أمّا الحديث فلا يحتمل كلّ تلك اللغات لأنّه جاء على لغة أفصح العرب وليس بجميعها.

وهناك احتمال لسبب آخر، هو أن سيبويه ـ ربّما ـ قسّم الكلام إلى نوعين، كلام الله سبحانه وتعالى، ثمّ كلام البشر بما فيهم كلام الرسول ﷺ، فعدّ القرآن الكريم الأساس الأوّل وقاس عليه كلام العرب وقارنه به، ليبين أن القرآن الكريم نزل بكلام العرب. ثم ساوى بينهم (القرآ ن الكريم وكلام العرب) في لإثبات قاعدة أو حكم.

أمّا الحديث النبوي فلا يخرج عن كونه كلام بشر، وتكلم الرسول به بلغته؛ لغة قريش، وهي أفصح لغات العرب، فالأحاديث النبوية واردة في الغالب على هذه اللغة، أمّا ما تكلّم به الرسول مع وفود القبائل الأخرى؛ فلا يخرج عن أساليب لغتهم، سواء كانت لغاتهم معتبرة عند النحاة في الاحتجاج بها أم كانت لغة ضعيفة، وعلى كلّ فإنّ ما تكلم به العرب أو النبي ﷺ يقع تحت كلام العرب كلّهم. وسيبويه لم يشر إلى العبارات التي استشهد بها على أنها أحاديث لأنّه أراد أن يسوّي بينها وبين ما قالت العرب على اختلاف القبائل. فنجده في كتابه يقدم لها بما يقدّم به عادة لما يستشهد به من كلام العرب، فهو اهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلى الأشخاص، فالأفراد عادة يتكلمون بلغات قبائلهم، حتّى أكثر الشواهد الشعرية لم يكن ينسبها إلى قائليها ويكتفي بنسبتها إلى قبيلة أو شخص من قبيلة، كأن يقول مثلا: (لرجل من مازن)، أو(قال رجلٌ من بني عبس)، أو(من دارم) أو(من بني تميم) أو(جاهلي) ونحو ذلك من العبارات التي تغني عن ذكر اسم الرجل، وقد فعل ذلك حتّى في القراءات فهو لا يذكر اسم قارئ إلا فيما تأكد أنه مسؤول عن

---

[1] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 66

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:66

القراءة الجارية أو المخالفة، فغالبا ما كان ينسب القراءة إلى مدينة من المدن كأهل المدينة أو أهل الكوفة.

الفصل الثاني

الضرورة الشعرية عند

سيبويه

الضـرورة الشّعرية عند سيبويه:

مفهوم الضرورة الشعرية:

"اختلف النحويون في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية على أقوال، ومن أشهرها قولان:

القول الأوّل: هي ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

وهذا القول منسوب إلى الجمهور.

القول الثاني: هي ما وقع في الشعر ممّا ليس للشّاعر عنه مندوحة. وهو وقل ابن مالك.

وقد اختلف الباحثون في تحديد مراد سيبويه بالضرورة، فأكثرهم ذهب إلى أنّه من أهل القول الأوّل، وبعضهم عده من أهل القول الثاني، وسبب اختلافهم أنّ سيبويه لم يعقد بابا خاصا بالضرورة، يبيّن فيه معناها ويستقصي أنواعها، وإنّما عرض لأنواعٍ منها في ثِنْيِ كتابه، وكانت عباراته فيها لا تخلو من شوب الغموض.

وهذان الرأيان أو المذهبان هما أشهر الآراء في الضرورة، غير أنّ مذهب الجمهور يجد تأييدًا وقبولًا من عامة النّحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية ام تجد كثيرًا من الأنصار.

وقد نُقد القول الثاني نقدًا شديدًا من بعض النحويين، وفي مقدّمتهم أبو حيّان، وابن هشام، والشاطبي"[1].

"كلام العرب الفصحاء من شعر ونثر من أهمّ المصادر والدلائل للشواهد النحويّة، وهو مصدر مهمّ وأساسيّ من مصادر توثيق المادة المسموعة"[2]

[1]مجلة العلوم العربية، ع38، 1437هـ جامعة مُحَمَّد بن سعود الإسلامية حمل القرآن على ضرورة الشعر، د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي، ص:126-127

[2]أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي، أ.د عثمان رحمن حميد الأزّكيّ، ط1، ص:139، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2018

"لما أراد الرّواة جمع لغة العرب عمدوا إلى المنظوم أوّلا ثمّ المنثور ثانيًا، فعمدوا إلى مصادرها الأصلية، وأخذوها من منابعها الصّافية الخالية من شوائب العجمة، فوضعوا خطّة لا يحيدون عنها، مكانًا وزمانًا.

1- المكان: واتّخذ سبيلين:

أحدهما:

أ- الأخذ عن أعراب البادية بالرحلة إليهم، أو من وفد من الأعراب عليهم، فمشافهة الأعراب كانت سبيلًا إلى أخذ اللغة وإقامة اللّسان، فيروى أنّ (الكسائي) بعد أن أحاط بعلم أهل الكوفة؛ رحل إلى (الخليل بن أحمد) في البصرة، ليأخذ عنه، فلمّا أعجبه علمه سأله عن مصدر هذا العلم، فقال (الخليل) من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة، فخرج إلى البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرًا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ. إلّا أنّ العرب كان لهم منهج دقيق في جمع اللغة؛ فقصدوا قبائل بعينها تقع وسط شبه الجزيرة وتبتعد عن الأطراف المتاخمة للأجناس غير العربية، حتى لا يجمعوا لغة مشوبة بالعجمة، ومن ثَمَّ أخذوا من قبائل قيس، وتميم، وأسد، ومن بعدهم هزيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، نقل السيوطي عن الفارابي قوله: (والذين نقلت عنهم اللغة العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم الحمل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من سائر قبائلهم.

ب- ولم تكن الرحلة إلى البادية وحدها هي طريقهم إلى مشافهة الأعراب وأخذ اللغة عنهم، بل كان من الأعراب من يفد إلى المدن العراقية الكبرى انتجاعًا للكسب برواية الأخبار والأشعار، أو تعليم من شاء من أبناء الأمراء، وكان مذهب أبي عمرو بن العلاء يقصر الأخذ عن سكان البادية. أما جمهور اللغويين والنحاة فأباحوا الأخذ عمّن يفد إلى الحضر من سكان البادية.

ثانيهما:

الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم فئتان: فئة من الأعراب البداوة اتّخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرًّا لها ومقاما، فظلوا بمنجى عن الاختلاط بالأعاجم والمولدين فسلمت لهم لغتهم. وفئة من أهل الحضر صحّت عند اللغويين والنحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم بما حفظوا من قرآن وشعر ومرويات مأثورة، ومنهم: عمر بن أبي ربيعة، وجرير، والفرزدق، والأخطل، وكثير، والأحوص، والكميت، وبشار، ورؤبة، والعجاج، وغيرهم، ومن ثم يقول الدكتور أبو المكارم: (وإذن ليس صحيحًا ما قرّره السيوطي من أنّه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية.

2- الزمان:

ذكر الباحثون أنّ اللغويين حدّدوا مئة وخمسين عامًا قبل الإسلام ومثلها بعد الإسلام لأخذ اللغة من الأعراب، على حين رأينا أنّ كتب النحو واللغة ساقت لنا شواهد وأمثلة من كلام العرب قبل الإسلام بأربعة قرون ومن بعده بمثلها أيضًا، إلا أنّنا يمكننا التوفيق بين الرأيين السابقين بأن الجمه الموثق الذي يقبل، سواءٌ أكان من بدوي أو حضري، من رجلٍ أو امرأة، من شيخ أو صبي، هو ما كان خلال الثلاثمائة عام التي هي مئة وخمسون قبل الإسلام ومئة وخمسون بعده، أمّا ما تقدم ذلك من زمن أو تلاه؛ فهي فترة قل الجمع فيها لقلة الموروث العربي، والمصادر التي وصلت إلينا قد ضاع منها الكثير، فما ثبت صحّته يؤخذ به، وما لم يثبت صحّته لا يعوّل عليه.

ولا شكَّ أنّ التحديد المكان يكان طاغيًا على التحديد الزماني، فعنصر البداوة كان الأولى بالاهتمام، فهو يعوّل عليه متقدما كان فيه زمنه أو متأخرا، واعتمدوا على سليقة الأعرابي وطبعه، فإذا قويت فصاحته وسلمت سليقته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد به، ومن ثم جعل اللغويون الالتزام بشرط البداوة عنصرًا مهما في أخذ اللغة وضرورة القياس على ما قاسوه ورواية ما قالوه"[1].

[1] فقه اللغة العربية وخصائصها، د. نادية رمضان النجار، ص: 113-114، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2017

"وقد وقفوا في اللغة التي استشهدوا بها عند أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، ولم يأخذوا إلّا عن القبائل الخالصة التي لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم. ذكر السيوطي في الاقتراح أنّ قريش كانت(أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسن عند النطق وأحسنها مسموعًا وإبانة عمّا في النّفس)، ثمّ يقول: (والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائرقبائلهم). ثمّ يقرر بعد ذلك أنّه لم يؤخذ عن حضريّ قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وال من غسان ولا من إياد فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلًا لمخاطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأنّ الّذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

هذه منابع الشاهد النحوي عند البصريين، وقد كانوا متشددين في الأخذ لا يقبلون كلام من اختلط بالحواضر، ولذلك كانوا يخرجون إلى البوادي ليشافهوا الأعراب ويسمعوا عنهم اللغة"[1].

"أمّا الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات سكّان الأرياف الذي وثقوا بهم كأعراب الحطيمة

[1] أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، ص:280-281

الذين غلّط البصريّون لغتهم لحّنوها واتّهموا الكسائيّ بأنّه أفسد النّحو أو بأنّه أفسد ما كان أخذ بالبصرة إذ وثق بهم و أخذ عنهم، واحتجّ على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم"[1].

"وقد عقب الدكتور مهدي المخزومي على اعتماد الكوفيين على لغات هذه القبائل بقوله: (ولا يعني قبولهم لهجات ولغات كان البصريون قد رفضوها أنّهم لم يكونوا يتشدّدون في قبول اللغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم فقد استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات كما جاء في كلام الفرّاء: (كانت العرب تحضر الموسم في كلّ عام وتحجّ البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به فصاروا أفصح العرب. وخلت لغتهم من مستبشع اللّغات ومستقبح الألفاظ، ثمّ أخذ يستعرض هذه اللغات التي استهجنها فذكر: الكشكشة والعنعنة والعجعجة والاستنطاء)"[2].

وقد اعتنى اللغويون والنّحاة بالشعر، فهو "ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللّغة، وهو حجّةٌ فيما أشكل من غريب كتاب الله ـ جلّ ثناؤه ـ وغريب حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وحديث صحابته والتّابعين"[3]

وهو كما يقول ابن رشيق القيرواني: "أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته، وتتمثّل إرادته لقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (إنّ من الشّعر لحكمة) .. مع ما للشّعر من عظيم المزيّة وشرف الأبية وعز الأنفة وسلطان القدرة".

---

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 81

[2] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزمي، ط2، ص: 331-332، ملتزم الطبع والنشر، مصر 1377هـ/1958م، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 81

[3] الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ت د. عمر فاروق الطبّاع،ط1، ص:167، مكتبة المعارف بيروت 1414هـ/1993م

"فلقد كان هذا الشعر ديوان علومهم ومستودع معرفتهم، كان سجلّ حياتهم وكتاب أيّامهم، كان علم قوم لم يكن لهم علم أصحّ منه، وإذا كان لكلّ أمّة من الأمم ما تفتخر به في قديمها، وتعدّه سابقة ومجدا، فإنّ حظّ العرب من الفخر شعرهم وأدبهم، كان الشّعر أهمّ فنون القول عندهم وأشهرها، وأسيرها ذكرًا، حتّى عدّوه ديوان العرب.يقول ابن خلدون: "اعلم أنّ فنّ الشّعر من بين الكلام كان شريفًا عند العرب، ولذلك جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم، وشاهد صوابهم وخطئهم، وأصلًا يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم"[1].

"وكان اعتماد النحاة على الشعر أكثر من النثر، في مجال الاحتجاج، وقد علل هذا بعدّة أمور؛ منها يعود إلى المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب، ومنها أنّ نظرة النّحاة إلى الشعراء نظرة تقربهم من التقديس، فكلّ ما يصدر عن الشعراء يعدّ حجّة في بابه، كذلك فإنّ تذكّر المنظوم أسهل من تذكّر المنثور، وما يحمله الشّعر من خصوصية في مواقفه وتعبيراته، ممّا جعلت للشّعر ميزة على النثر"[2].

"ويمكننا مع هذه العلل أن نحتكم إلى رأي، نرى أنّه أكثر شمولية وتحليلا، فما يخص ميزة الشعر على النثر، هو أنَّ (الاعتماد على الشعر نزعة مسيطرة على رجال النحو منذ سيبويه، بل انفردت الشواهد الشعرية دون غيرها بالتحليل والشرح والدرس. وظهرت في ذلك المؤلفات الكثيرة... وقد بهرت هذه الشواهد النحويين فتفننوا في عرضها والاحتجاج بها أو ردّها، وصرفهم ذلك عن دراسة النثر وتوجيه العناية إليه، اللهم إلّا ما كان من إفاضة ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف وإفاضة ابن هشام في الاستشهاد بالقرآن الكريم"[3].

---

[1] قضية عمود الشعر فيا لنقد العربي القديم، د. وليد إبراهيم قصاب، ط1، ص:15، دار الفكر دمشق 1431هـ/2010م

[2] ينظر: نحو التيسير، د. عبد الستار الجواري، ص:53،مطبعة المجمع العلمي العراقي 1404هـ/1984م، ومن أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط3، ص: 225، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة 1966

[3] أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي، أ.د عثمان رحمن حميد الأزّكيّ، ط1، ص:140، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2018

ورغم تفضيل النحاة واللغويين للشعر إلّا أنّنا نجدهم "ينظرون إليه بعين الريبة، ولا يعتمدون إلاّ ما ثبت عندهم صحّة نسبته إلى قائله وفصاحته وصدق راويه والوثوق فيه وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدّت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي وما يجب عليه من الأمانة والصدق ونحوها من الصفات التي ذكرها السيوطي في أبواب من كتابه المزهر.

إلى جانب هذا التشدد في معرفة الفصيح الّذي بلغ أعلى مراتب الصّدق والصّحة في النقل نجدهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون عليه وحده، ما لم ترد شواهد نثرية تعزّز صحّته، لذلك نجد علماء اللغة والأدب والنحو قد اهتموا بالشعراء وقسّموهم إلى طبقات، وألفوا الكتب فيها ليجمعوا لنا من الشعر العربي جاهليه وإسلاميه ما يكون عونا لنا في التفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية (فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه)،وهوكما يرى أحمد بن فارس (ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة)"[1].

لكلّ هذا اهتمّ علماء الأدب واللغة والنحو بالشعراء وقسّموهم طبقات وألّفوا الكتب القيّمة فيهم، منها: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ونحوها، ليجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والإسلامي ما يصحّ أن يكون مادة للتّفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية، (فقد كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصحّ منه)، وقد ألّفت هذه الكتب بعد أن كاد الشعر ينسى ويضيع معظمه بعد أن جاء الإسلام وانشغل العرب به، وبالجهاد في سبيله واشتركوا في الفتوحات، وانصرفوا عن نظم الشعر وروايته والاشتغال به، فعادوا إليه بعد أن اطمأنّوا في الأمصار وراجعوا روايته. يقول ابن سلام: (وكان الشّعر في الجاهلية ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون وإليه يصيرون، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم ولهت عن الشعر وروايته، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنّت العرب

[1] دراسات في كتاب سيبويه،د.خديجة الحديثي، ص:73-74،وينظر:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،د.خديجة الحديثي، ص:104

بالأمصار؛ راجعوا رواية الشعر فلم يؤُلُوا إلى ديوان مدوّن ولا كتاب مكتوب وأَلْفَوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظ ذلك وذهب عليهم منه كثير)[1].

"لقد وفّر الشعر للعلماء مادة غزيرة يستشهدون بها في أثناء حديثهم عن ظاهرة معينة على الرغم من ضياع قسمٍ كبير منها، إلّا أنّ المهيّأ لديهم استفادوا منه كثيرًا، وأقبلوا على دراسته، ووضعوا لهم أسسًا منهجية في الاحتجاج به. وقد قسّم اللّغويون الشعراء إلى طبقات هي:

- الطبقة الأولى: الجاهليون: أمثال امرئ القيس، وزهير والنابغة والأعشى.
- الطبقة الثانية: المخضرمون: أمثال حسان بن ثابت، وكعب بن زهير والحطيئة.
- الطبقة الثالثة: الإسلاميّون: أمثال الفرزدق وجرير والأخطل وي الرّمة"[2].

"وكذا عدّ ابن رشيق في العمدة طبقات الشعراء أربعًا، قال: هم جاهلي قديم، ومخضرمٌ، وإسلاميّ، ومحدث. قال: ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التّدرّج هكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا"[3].

"وكان البصريّون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعًا من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة، وكان البغدادي يرى أنّ الصحيح صحّة الاستشهاد بكلام شعراء الطبقة الثالثة، مع أنّ أبا عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة يلحنون الكميت وذي الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدّون من المولدين، لأنّهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب، قال ابن رشيق: (كلّ قديم من الشعراء فهو مُحْدَث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، كان أبو عمرو بن العلاء يقول: (لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا

---

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:104-105

[2] الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري، د. حمودي زين الدين عبد المشهداني، ط1، ص: 21-22، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2005

[3] خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تقديم محمّد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، ج1ص:31

بروايته)، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولّدا بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعدّ الشّعر إلا ما كان للمتقدّمين"[1].

"أمّا الكوفيون فقد كانوا يحتجون بشعر شعراء الطبقات الأربع وبشعر لم يعرف قائله ويستندون إليه في استخلاص القواعد النحوية التي لم يجزها البصريون. يقول الدكتور مهدي المخزومي: (وكان الشعر العربي جاهليه وإسلاميه ومحدثه مصدرًا من مصادر الدراسة الكوفية ومحتجًا للكوفيين وأساسًا بنوا كثرًا من أصولهم عليه، وللكوفيين ـ بوجهٍ خاص ـ عناية فائقة بالشواهد والنوادر)"[2].

"وقد كان الكوفيون اقلّ من البصريين تشدّدًا في رواية الشعر وتوثيقه؛ لأنّهم كانوا أصلًا من عرب اليمن الذين لا يحتج بلغتهم البصريون لاختلاطهم بالأحباش والفرس، وغيرهم من الأقوام فكثرت عندهم الأشعار الأصيلة النسبة إلى أصحابها الذين لم يحتج بشعرهم البصريون، كما كثرت الأشعار المنحولة إلى غير أصحابها الذين نسبت إليهم أصلًا عند البصريين، ولذا كان (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكنّ أكثره مصنوع أو منسوبٌ إلى من لم يقله، وذلك بيّنٌ في دواوينهم).

والكوفيون وإن أخذوا من بعض من أخذ عنهم البصريون من الرّواة فإنّهم كانوا أقلّ اعتناء بما يروى وبفصاحته وأكثر منهم توسّعًا في الزمان وفي القبائل والشعراء. فهذا حماد الراوية وهو وإن كان من أوسع الرواة رواية وقد أخذ عنه أهل المصرين وروى الأصمعي شيئا من الشعر ـ ولا سيما شعر امرئ القيس ـ عنه إلّا أنّه غير ثقةٍ ولا مأمونٌ عند البصريين، لأنّه كان ممّن يضعون الشّعر ويقتفون المصنوع منه وينسبونه إلى غير أهله.

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:74-75، وينظر: خزانة الأدب، البغدادي، ص:30، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص:106

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:75، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 109-110 وينظر: مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص:334

وكان يونس يقول عنه: (إنّي لأعجب كيف أخذ النّاس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحّف).

ولذلك نجد الكوفيين يحتجّون بشعراء الطبقات الأربع، وبشعرٍ لم يعرف قائله ويستندون إليه في استخلاص قواعد لم يجزها البصريون، مع أنّ البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد ل يعتبر حجّة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنّما يركن إلى هذا ضَعَفَةُ أهل النّحو ومن لا حجّة معه.

وكان من عادة الكوفيين أنّهم (إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا وأنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه). وقد علل الدكتور المخزومي ذلك بقوله: (كأنّهم كانوا يشعرون بأنّ ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنّما يمثل بيئة لغوية لا يصحّ إغفالها). وكما علله بحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النّهائيّ للأمثلة المستعملة المسموعة، وبإمعانهم في التّتبّع اللّغويّ، واستبعادهم اساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر)"[1].

"ومع كلّ ما قيل في الشعر؛ فقد اعتمد عليه علماء العربية والمفسّرون وعلماء البلاغة في كلّ ما قعدوا من قواعد ووضعوا من أصول، واستعانوا به على تفسير كتاب الله وحديث نبيّه الكريم. واعتبروا الشعراء في المرتبة الأولى من مراتب المتكلّمين يحقّ لهم من الأساليب ما لا يحقّ للناثرين، ويخصون بقواعد تجوز لهم ولا تجوز لغيرهم وما ذلك إلّا لفضل الشعر على النثر. ولكون الشعر يقيد الشعراء بالوزن والقافية أتيح لهم أن يخرجوا على كثير من القواعد الموضوعية للمتكلّمين"[2].

---

[1] والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص:109-110

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:79

ثم ما يجدر بالذكر أنّ "الشعر كلام موزون بأفاعيل محصورة في عدد معين من الحروف والحركات، يستلزم بناؤه على هذه الصورة المقيدة بالوزن والقافية أن يلجأ قائله ـ أحيانا ـ إلى الخروج عن القواعد الكلية وارتكاب ما ليس منها؛ إمّا بزيادة اللفظ أو نقصانه أو تغيير في تركيب الجملة من تقديم وتأخير أ فصل بين متلازمين، وغير ذلك ممّا لا يستجاز في الكلام مثله، لأن الشاعر غير مختار في جميع أحواله فيفعل ذلك تلافيا لقصور اللفظ الذي يناسب المعنى الذي يريد مع الحفاظ على الوزن وسلامة القافية"[1].

"وقد قال الخليل بن أحمد: "فالشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتجّ لهم ولا يحتجّ عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحقّ والحق في صورة الباطل"[2].

"فلأجل ما أشار إليه الخليل، رحمه الله، من بعد غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام، واتّساع مجالهم في جميع ذلك، يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصّحة، فإنّهم قلّ ما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم، فليسوا يقولون شيئًا إلّا وله وجه، فلذلك يجب توّل كلامهم على الصّحّة والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه"[3].

---

[1] بنية اللغة الشعرية في النقد اللغوي، بونوالة صحراوي، ص:122 دار غيداء للنشر والتوزيع 2016

[2] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، ت مُحَمَّد المجيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ص: 143-144

[3] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، ت مُحَمَّد المجيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ص:144

وليس ببعيد وصف أحمد بن فارس عن وصف الخليل، إذ يقول: "الشعراء أمراء الكلام، يَقْصُرُون الممدود، ويمدون المقصور، ويقدمون، ويؤخرون، يومئون ويشيرون، يختلسون، ويُعيرون ويستعيرون"[1].

من خلال نص كلام الخليل وكذلك كلام أحمد بن فارس يتبين لنا "منزلة الشعر والشعراء عند علماء العربية، واعتمادهم على الشعر أكث من النثر لكونه أقرب إلى ما يريده منه العلماء من فصاحة وصفاء وبلاغة وصحّة تعبير عن العواطف السامية. يضاف إلى هذا سرعة حفظه، وانتشاره وتداوله بين الناس لأنّ موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ، كما أنّ معظم ما جمعه علماء العربية في خروجهم إلى البوادي لجمع اللغة النقيّة الفصيحة كان من الشعر لأنّ معظم ما كانت تحفظه القبائل من تراثها هو الشعر الذي يصف حياتها ويبن مفاخرها ومجدها. فالصفاء والصحة والنقاوة هي المطلوبة من اللغة عند علماء العربية، ولا يجمع هذه الصّفات إلّا الشّعر البدوي الوعر البعيد عن نعومة الحضر ولين حياتهم واختلاطهم بالأجناس الأخرى.

ومع كلّ هذ المزايا التي تعرف للشعر جرى الخلاف بينهم فيما يحتج به منه، وتبنى عليه القواعد والأصول لأنّه موطن الضرورات الكثيرة التي طال فيها اختلاف العلماء، فنجد علماء النحو والبلاغة جميعًا مهتمين بضرورات الشعر، بحثوها، وقسّموها إلى مستحسنة وأخرى مستقبحة أوقبيحة أو ما إلى ذلك، واختلفوا فيما جاز للشعراء ارتكابه منها وما امتنع، وقد خصّص سيبويه في كتابه أبوابًا لما يجوز للشعراء في الشعر ولا يجوز للمتكلم استعماله في كلامه ونثره، وهي (باب ما

[1] الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، ت أحمد حسن بسْج، ط1، ص:213، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1418هـ/1997م، والمزهر في علوم اللغة وانواعها، جلال الدين السيوطي، ت فؤاد علي منصور، ج2، ص:399، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2014

يحتمل الشعر) و(باب وجوه القوافي في الإنشاد) و(باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا و(باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام)"[1].

و"الضرورة لغة خاصة بالشاعر، يجوز له استعمالها، وإن كان فيها مخالفة للقياس وللأصول التي وضعها النّحاة للمتكلّم والنّاثر، وذلك لأنّ الشعر موطن اضطرار، فما جاء فيه ممّا استعمله الشّعراء الذين يحتجّ بشعرهم في بناء قواعد النحو والصرف واللغة وأصولها خارجًا عما وضعوه وأجازوه اعتبر ضرورة خاصة بالشاعر، فإن وقع بعضها في الكلام المنثور اعتبر شاذًا خارجًا عن القياس يحفظ ولا يقاس عليه"[2].

"وقد شكّلت الضرورة الشعرية مدخلا أساسيا للتمييز بين اللغة الشعرية واللغة النثرية أو ما يسمّى باللغة المعيارية. وهكذا حاول النحاة منذ البداية الكشف عن خصائص اللغة الشعرية، وتحديد خصائص الجملة في الشعر، ويبيّنوا أشكال الاختلاف بينها وبين خصائص الجملة النثرية. وتبد و البوادر الأولى لهذه المحاولة منذ القرن الثاني الهجري، حيث نص الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو يضع قانونا نقديا في مجال اللغة الشعرية عامة والضرورة الشعرية بصفة خاصة إلى أنّ (الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور وقصر الممدود والجمه بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتجّ بهم ولا يحتجّ عليهم ويصورن الباطل في صورة الحقّ والحقّ في صورة الباطل).

ويستفاد من تتبع هذا النّص النقدي الدال أنّ الخليل بن أحمد كان واعيا أشد الوعي باختلاف لغة الشعر وتميزها عم لغة النثر من حيث كونها لغة خاصة تقوم على مخالفة قوانين اللغة المعيارية، وذلك لبناء لغة فنية وإبداعية تسمح للشاعر بالنفاذ إلى جوهر الأشياء وبالجمع بين أعناق

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:80-81

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:94

المتناثرات: الحقّ/ الباطل. وبذلك استطاع الخليل أن يضع قاعدة متقدمة في الشعرية العربية وهي أنّ نظام النحو في الشعر بما لا يسمح به نظام الشعر في النثر، ألم يقل الخليل: (الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم). ويذهب أكثر من ذلك عندما يقرّ بجواز تصوير الباطل حقًا وتصوير الحقّ باطلًا، وكأنه يمهّد لفكرة أعذب الشعر أكذبه التي أثارت جدلًا كثيرًا في تراثنا النقديّ.

وتلقّف النّحاة بعد الخليل هذه الإشارات والمبادئ اللغوية النقديّة العامة وتعاملوا معها على أنّ للشعر ضرورات بدلًا من أن يكون له نحوه الخاص ونظامه المخصوص في تأليف جمله، وبناء تراكبه. مع العلم أنّه لم يجر لمصطلح الضرورة ذكر في تعليقات الخليل وملاحظاته النقدية والبلاغية، وكان يميل إلى استعمال مصطلحين أساسيين هما: الجواز والاضطرار، وذلك من قبيل: (ويجوز في الشعر) و(الشاعر مضطر) و(إنما جاز في الشعر) و(اضطروا في الشعر) اعتقادًا منه أنّ قضية الضرورة الشعرية مسألة أسلوبية يلجأ إليها الشاعر لإبراز موهبته وطاقته الشعرية قبل أن تكون استجابة لمتطلّبات الوزن والقافية"[1].

"ولكنّ صاحب (نحو التيسير) يرى [ان النحاة قد غفلوا وأن النضر بمخالفة الشعراء للقواعد على أنه ضرورة أمر خطير، حتى بلغت بهم الغفلة أن يستنبطوا لتلك الضرورات قواعد غلبت في بعض الأبواب والموضوعات، وكثرت كثرة عجيبة، وتفرّعت فروعًا يضلّ فيها الدارس ويعيى فيها الذهن. وقد زاد في شدّة هذا البلاء أنّ النّحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء الذين يعتدّ برواية شعرهم نظرة تقرب من التقديس والرّهبة، ولا يجوز أن يتصوّر أحد صدور الخطأ عن أحد من أولئك الشعراء، فكلّ ما يقولونه حجّة، وكلّ ما يصدر عنهم يصلح أساسا لاستنباط قواعد النحو، حتى ولو خرج

[1] قضايا النقد الأدبي المعاصر، أ.د مُحَمَّد القاسمي، ط1، ص: 160-161، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان 1430هـ/2010م

عن سبيل الكثرة المألوفة في الكلام المأثور عن العرب. وهم يشعرون بأنهم ملزمون بتخريج الغريب والشاذ والخطأ، ولا يجرؤون على تخطئة أحد من أولئك الشعراء حتّى ولو ظهر خطؤه.

وقصة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق مشهورة، حيث سمعه ينشد قولة من قصيدة:

وغضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

فعطف المرفوع على المنصوب، فسأله ابن أبي إسحاق: علام رفعت (مجلفُ). فأجابه الفرزدق: على ما يسوؤكوينوؤك. علينا أن نقول وعليكم أن تعربوا.

وهجاء الفرزدق إياه واستنكاره للحن في شعره معروف، فقد هجاه الفرزدق بقوله:

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولك عبد الله مولى مواليا

فقال له: كان عليك أن تقول مولى موالٍ.

ومن عجب أن نراهم يعرضون عن الاستشهاد بالكتاب الحكيم، وهو قمّة البلاغة وذروة الفصاحة. بل إنّ بعضهم ليتجرّأ أحيانًا على أسلوبه البليغ، فيخرج تراكيبه السّمحة الجميلة التخريج الذي يوافق قواعدهم التي استنبطوها مما وصفنا من غثّ الكلام وسقيمه، ويسلكون سبيل التأويل في تخريجاتهم أحيانا حتى يذهبوا بجمال تلك التراكيب. بل لقد بلغ بهم هذا المسلك الغريبأنّهم حكموا على طائفة من اساليب القرآن الكريم بالإهمال، لأنّها لم توافق قواعدهم ولا تجرى على غرارها"[1].

"والذي دفع النحاة وعلماء العربية عامة إلى إفراد الشعر بلغة خاصة أنّهم لما جمعوا اللغة بمنثورها ومنظومها بنوا القواعد والأقيسة على ما جاء كثيرًا في الباب ووقع في الشعر والنثر. وبعد أن وضعوا هذه القواعد والأقيسة وجدوا لديهم ثروة كبيرة من الشعر خالفت أقيستهم وقواعدهم التي بنوها

[1] ينظر: نحو التيسير، أحمد عبد الستار الجواري، ص:53-55، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1404هـ/1984م

بوجه من الوجوه. حتّى أنّه قد يكون في الموضع الواحد أبياتٌ كثيرة لا بيت واح. ولو أنّهم حملوا كلّ هذه الأبيات على الشّذوذ والخروج على القياس كما يفعلون فيما يسمعون من عبارات استعملت قليلًا أو في لغات ضعيفة لكثر الشاذ كثرة تجعل قواعدهم موضع شكّ وطعن في صحّتها ووضعها وفي من وضعها منهم، لذلك اعتبروا كل ما جاء في الشعر من قواعد خارجة على أقيستهم مما لم يرد مثلها في النثر، ولم تجر على الباب الذي بنوه؛ رخصةً يجوز للشّاعر استعمالها، وعللوا ذلك بأنّ للشعر أسلوبًا خاصًا به ليس للنثر، فهو مقيّدٌ بالوزن والقافية، وبما يجب على الشاعر في شعره من أن يكون مليئًا بالعاطفة والخيال الواسع معبّرًا به عن المعنى الكبير باللفظ القليل، فيستحقّ أن يخففوا عنه عبء تلك القيود التي قيد بها بأن يجيزوا له بأن يستعمل فيه ما ورد استعماله في شعر القدماء المحتجّ بشعرهم من قواعد حدّدوها وقسّموها، وعيّنوا مواضعًا في أبواب النحو المختلفة وسمّوها (الضرورة الشعرية) إيحاء منهم بأنّها لا تجوز إلّا للمضطر إليها من المتكلّمين، ومن يضطر هو المقيّد وهو الشّاعر. أمّا الناثر فما له من حرية في التعبير وفي اختيار الألفاظ وفي الإيجاز والإطناب، غير محتاج إلى مخالفة القواعد والأصول التي وضعت لهذه اللغة"[1].

الضرورات الشعرية، أو الضرائر، أو الجوازات الشعرية هي رخص أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، منها الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني... فيضطر الشاعر أحيانا للمحافظة على ذلك، إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو... وهذه الضرورات لا تستوي في مرتبة واحدة من حيث الاستساغة والقبول؛ فبعضها جائز مقبول،وبعضها الآخر مستقبح ممجوج، ومنها ما توسط بين ذلك؛ فكلما أكثر الشاعر من اللجوء إليها قَبُحَ شعره.

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 94-95

"وقد اعتبر بعضهم الضرورة رخصة كما فعل ابن رشيق في العمدة حيث عقد بابا باسم (الرخص في الشعر)، والسيوطي في الاقتراح حيث قال وهو يتحدث عن الحكم النحوي: (ينقسم أيضا إلى رخصة وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنًا وقبحًا)، ثم اوضح أنّ الرخصة هي الضرورة عند الآخرين ليدل على أنّها جائزة، غير أنّ بعضها حسنٌ وبعضها قبيح، فقال: (والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها، وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج، فالضرورة الحسنة... وأسهل الضرورات...)، وأبو هلال العسكري الذي اعتبر الضرورة رخصة في كتاب (الصناعتين)"[1].

واعتبرها بعضهم من عيوب الشعر: كابن فارس الذي "له وجهة نظر واضحة في مقدمة كتابه (ذمّ الخطأ في الشعر)، رافضا اصطناع النحاة الحيل لتأويا مواطن الضرورات في الشواهد الشعرية التي استوقفتهم في تقعيد النحو واستقراء مباحثه، يقول: (والذي دعاني إلى هذه المقدمة؛ أنّ ناسًا من قدماء الشعراء، ومن بعدهم، أصابوا في أكثر ما نظموه في شعرهم، وأخطأوا في اليسير من ذلك، فجعل الناسُ من أهل العربية، يوجّهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتحملون لذلك التأويلات، حتّى صنعوا في ما ذكرناه أبوابًا، وصنّفوا في ضرورات الشعر كتبًا)، لتكون الضرورة بذلك معادلا للخطأ، وتنأى عن مفهوم الرخصة الشعرية التي تميّز الشعر عن النثر"[2].

"وقد اعتبر ابن فارس الضرورة نوعين: أحدهما مقبولٌ والثاني مردودٌ، يقول: (والشعراء أمراء الكلام، يَقْصُرُون الممدود ويمدون المقصور، يقدّمون ويؤخّرون، يومئون ويشيرون، يختلسون ويعيرون ويستعيرون، فأمّا لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول من يقول: (إنّ للشّاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز)، ولا معنى لقول من قال:

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 96

[2] مصطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والدرس النقدي، د. رضوان جنيدي، المركز الجامعي تامنغست (الجزائر) ص:03.

ألم يأتيك والأنباء تنمِي

وهذا إن صح وما أشبهه من قوله:

لما جَفَا إِخْوَانُهُ مُصْعَبَا

وقوله:

قِفَا عِنْد مِمَّا تَعْرِفَانِ ربوعُ

فكلّه غلط وخطأ، ما جعل الله الشعراء معصومين يُوقَّونَ الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردودٌ، بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وإبدالًا بعد ألّا يكون فيما يأتيه مخطئًا ولا لاحنًا)"[1]

"وحسب ابن فارس فلا شيء يجيز للشاعر مخالفة القاعدة اللغويّة حتى وإن اضطرته استقامة الوزن إلى ذلك، يقول: (فإن قالوا: إنّ الشاعر يضطر إلى ذلك لأنّه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنه لم يفعل ذلك، لم يستقم شعره، قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرًا لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة، بسوط أو سيف إلى أن يقول في شعرهما لايجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره)؛ فهو يخالف صراحةً قول الجمهور في الضرورة الشعرية سواء أُلجئ إليها الشاعر إليها بالوزن والقافية أم بإرادته الشعرية"[2].

وليس ببعيد رأي أبي هلال العسكري، "فقد اعتبر الضرورة من العيوب، يقول: (وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من اهل العربية، فإنّها قبيحة تشين الكلام وتذهب

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د خديجة الحديثي، ص: 98

[2] مصطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والدرس النقدي، د. رضوان جنيدي، المركز الجامعي تامنغست (الجزائر) ص:03.

بمائه)، ويفسر ورودها في أشعار القدامى بجهلهم قبحها، وافتقادهم لمن يهديهم سبل اجتنابها، يقول: (وإنّما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأنّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان ايضا تنقد عليهم اشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب، كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنّبوها)"[1].

الأصول التي بنيت عليها الضرورة:

أما الأصول التي بنوا عليها الضرورة فمتعددة، منها:

1- أن يكون البيت الشعري من الشعر الذي صحّ الاحتجاج به وبنيت عليه القواعد، يقول حازم القرطاجني: "فلذلك يجب ألّا يقبل من الضرائر إلّا ما وجد فيما اجتمعت عليه الروايات الصحيحة من كلام علية الفصحاء منهم، ممّا تحقّق براعته انتسابه إليهم، كقصائد امرئ القيس، والنابغة وزهير ومن جرى مجراهم"[2].

2- أن يكون الشعر اليذ يقال بجواز الضرورة فيه قائله معروف، "فهذا ابن الأنباري يقول في كتاب الإنصاف: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعًا أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه. وأورد ابن النحاس فيتعليقه بيتا استشهد به الكوفيون عن جواز إظهار أن بعد كي، يقول الشاعر:

أرَدْتُ لِكَيْمَا أن تطيرَ بقربتي فتركها شنا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وقال في ردّه: إن هذا البيت لا يعرف قائله. وأورد شطر بيت استشهد به الكوفيون أيضا على جواز دخول اللام في خبر لكن، يقول الشاعر:

ولكنَّــنِي من حبِّها لَعَمـيدُ

---

[1] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:96، ومصطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والدرس النقدي، د. رضوان جنيدي، المركز الجامعي تامنغست (الجزائر) ص:03.

[2] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، ت محمّد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ص:180-181

وقال في ردّه: إنّ هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان"[1].

3- "[2]موافقة الضرورة لبعض لغات العرب المشهورة لا تخرجها عن الضرورة عند الجمهور. صرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال:

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة".

أنواع الضرورة:

من خلال قول حازم القرطاجني يمكننا تقسيم الضرورة إلى ثلاثة أنواع إذ يقول: "الضرائر الشائعة منها المستقبح وغيره، وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما ال ينصرف، وقد تستوحش منه النفس في البعض كالأسماء المعدولة. وأشدّ ما تستوحشه النفس تنوين (أفعل منه) . ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور، ويستقبح منه ما أدّى إلى التباس جمع بجمع مثل رد (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو ردّ (مطاعيم) إلى (مطاعم) فإنّه يؤدّي إلى التباس (مطعم) بـ (مطاعم). وأقبح الضرائر المؤدية لما ليس أصلًا في كلامهم كقوله:

مِنْ حَوثُما نَظرُوا أَدنُـوا فانْظُور

أي: (انظر). والزيادة المؤدية لما يقل في الكلام كقول امرئ القيس في بعض الروايات (طأطأت شيمالي) أراد: (شمالي). وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد:

دَرَسَ المَنَا بمُتالِعفأبـانِ

---

[1] ينظر: نقض كتاب في الشعر الجاهلي، مُحَمَّد الخضر حسين، ص:200، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر العربية، ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:98-99

[2] الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، السيد محود شكري الآلوسي، ص: 34، المطبعة السلفية بمصر ، القاهرة 1341هـ، ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:99

أراد (المنازل). وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة:

فيها الزّجاجُ وفيها كلُّ سابقةٍ جدلاءَ محكمةٍ من نسجِ سلامِ

أي: سليمان. انتهى"[1].

إذاً، يمكن لنا في هذا الاتّجاه أن نقسم الضرورة إلى ثلاثة أنواع:

1- **الضرورة القبيحة:** أي غير المستحسنة، كترخيم المنادى الزائد على ثلاثة أحرف[2]، وحذف الكلمة ما لم تلتبس بأخرى، كقولهم (فل) من (فلان) و(حم) من (حمام)[3]، كقول مسلم بن الوليد:

سلِ النّاس إنّي سائلُ اللهِ وحْدَهُ وصائنُ وجهي عن فلانٍ وعن فُلِ

"وقد ذكر قدامة بن جعفر أن: من عيوب الشعر أن تكون القافية مستدعاة قد تُكلِّف في طلبها فاشتغل معنى سائر البيت بها. مثل ما قاله أبو تمام الطّائي:

كالظّبْيَةِ الأَدْمَاءِ صَافَت فَارْتَعَتْ زهْرَ العَرَارِ الغَضِّ والجَثْجَاثَا

فجميع هذا البيت مبني لطلب هذه القافية"[4].

2- **الضرورة المعتدلة:** منها مدّ المقصور كقول المتنبي:

---

[1] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، ت مُحَمَّد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ص:383، والمزهر للسيوطي، ت فؤاد علي منصور، ج1، ص149-150، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2014.

[2] ينظر: المعجم المفصل في اللغة، مُحَمَّد التونجي ورامي الأسمر، ت إميل يعقوب، ج1، ص: 254 منشورات مُحَمَّد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2001

[3] العقد الفريد، ابن عبد ربه،ت مُحَمَّد سعيد العريان، ج3،ط1، ص:1322 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1440-1441هـ/2019م

[4] الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، ت مُحَمَّد حسين شمس الدين، ط1، ص:362، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1415هـ/1995م

وتُنْكِرُ مَوْتَهُمْ وَأَنَا سُهَيْلُ طَلَعْتُ بِمَوْتِ أَوْلاَدِ الزِّنَاءِ

ويقول شارح الدّيوان: "سهيل نجم تزعم العرب أنّه إذا طلع وقع الوباء في الأرض وكثر الموت والزّنا يمدّ ويقصر. ويقول: ومن العجائب أن تنكر موت حسادي وأنا الطالع عليهم بموتهم كما يطلع سهيل ومن ثم يموت أولاد الزنا حسدًا لي"[1].

3- **الضرورة المقبولة**: "وهي كثيرة"[2]. ومنها قصر الممدود كقول المتنبّي[3]:

وَمَاذَا بِمِصْرَ مِنَ المضْحَكَاتِ ولَكِنَّهُ ضَحِكٌ كَالبُكَا

كذلك صرف الممنوع من الصرف نحو قول أبي العتاهية[4]:

لَوْلَا يَزِيدُ بْنُ مُنْصُورَ لما عِشْتُ هُوَ الّذِي رَدَّ رُوحِي بَعْدَ مَتا مِتُّ

والله رب مِنًى والرّاقصات بهَا لأشْكرنّ يزيـدًا حيثما كنتُ

ما زلت من ريب دهري خائفًا وجلًا فقد كفاني بعد الله ما خفتُ

ما قلت في فضله شيئًا لأمدحه إلّا وفضْلُ يزِيد فَوْقَ مَا قُتلْتُ

فذكر المرزباني في كتابه الموشّح أنّه: "صرف "يزيد" في موضعين لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح"[1].

---

[1] شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي،م1،ص:98 دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2010

[2] ينظر: المعجم المفصل في اللغة، مُحَمَّد التونجي ورامي الأسمر، ت إميل يعقوب، ج1، ص: 255 منشورات مُحَمَّد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2001

[3] شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي،م1،ص:116 دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2010

[4] الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، ت مُحَمَّد حسين شمس الدين، ط1، ص:302، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1415هـ/1995م

وكذلك منع المصروف نحو قول أبي العلاء[2]:

أَلَا في سبيل المجد مَا أَنَا فَاعلُ عفَافٌ وَإِقْدامٌ وحَزْمٌ ونـائِلُ

حيث منع (فاعل) و(نائل) من الصرف إذ يجب أن يقال: (فاعلٌ) و(نائلٌ).

اختلاف علماء اللّغة في حدّ الضّرورة:

اختلف علماء اللغة في حدّ الضرورة، "فذهب الجمهور إلى أنّها ما وقع في الشعر ممّا لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أو لا، ومنهم من قال أنّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو ما نسبوه إلى سيبويه وقالوا أنّه مفهوم من كلامه وبه قال ابن مالك من النحويين. منهم من اعتبر الضرورة ما جاز للشاعر في الكلام والسجع وهو الأخفش"[3].

"ودليل الفريق الأول القائل بجوازها في الشعر اضطر الشاعر إليها أم لم يضطر، قول الشاعر:

كـم بجـودٍ مقْرفٍ نـالَ العُلَى

فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور، وذلك ممّا يختصّ بجواز الشعر ولم يضطر إليه، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرفٍ أو نصبه.قال أبو حيان في شرح «التسهيل»: لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لاتوجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من

---

[1] الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، ت مُحَمَّد حسين شمس الدين، ط1، ص:302، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1415هـ/1995م

[2] ينظر: المعجم المفصل في اللغة، مُحَمَّد التونجي ورامي الأسمر، ت إميل يعقوب، ج1، ص: 255 منشورات مُحَمَّد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2001

[3] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 100

تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام "[1].

ووجد هذا الرأي أنصارًا كثيرين من النحاة كالرضي الذي يقول عنه البغدادي: "واعلم أنّ صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني، وهو ما وقع في الشعر وهو مذهب الجمهور"[2]. ويقول أبو حيان: "لا يعني النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا لا توجد ضرورة، لأنّه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثر، وإنّما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"[3].

كما نسب العلماء رأي الجمهور إلى (ابن جني)، فهو يرى أن: "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل ’ن أوضاع صياغها لأجله، ألا ترى قوله:

أبوك عطاء ألأم الناس كلهم

يريد عطية.

وقالت امرأة ترثي ابنا لها يقال له حازوق:

أقلّب طرفي في الفوارس لا أرى حِزَاقًا وعيني كالحَجَاة من القطر

---

[1] همع الهوامع، السيوطي، ت أحد عزّو عناية، ج3، ص:178-179، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان

[2] خزانة الأدب، البغدادي، ت مُحَمَّد نبيل طريفي، ج1، ص:53 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2009

[3] ينظر: الأشباه النظائر، جلال الدين السيوطي، ج1، ص:238 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2016

فنلاحظ أنّ حازوقا حولت إلى حِزاق[1].

ويرى ابن جني أن العرب ترتكب الضرورة مع قدرتها على تركها، ويستدل من موقفهم هذا على إجازة الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر، "فإنّ العرب تفعل ذلك تأنيسًا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحّ به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لك تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة، فما ظنّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا ولا عنه معدلا ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدوها إلى وقت الحاجة إليها"[2].

يقول عن مرتكب الضرورة: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأول بها، فاعلم أن ذلك على ما جَشِمه منه، وإن دلّ من وجه على جوره وتعسّفه فإنّه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه وليس بقلط دليل على ضعف لغته ولا قصوره على اختيار الوجه الناطق بفصاحته"[3].

"أمّا الرأي الثاني فيمثله ابن مالك ونسبوا إليه أنّه قد خصّها بالاضطرار، لأنّه ما لم يضطر إليها الشاعر فليس بضرورة، وإنّما يجوز في الاختيار على قلّة"[4]،فالضرورة عنده "ما ليس للشاعر عنه مندوحة".

مع وجوب الإشارة إلى أن هذا الرأي لم يجد أنصارا كثيرين، ومع ذلك فإن ووجود عالمين بهذا الوزن (سيبويه وابن مالك) لدليل على مكانة هذا الرأي في الدراسات اللغوية.

---

[1] ينظر: الخصائص لابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ج3، ص:404، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

[2] الخصائص لابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ج2، ص:297، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

[3] الخصائص لابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ج2، ص:165، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

[4] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 101

"ومما يدلّ على رأي ابن مالك هذا ويوضحه ما قاله ابن هشام وهو يتحدّث عن هذه الضرورة بعد أن ذكر وصل (أل) بالجملة الاسمية وبالظرف وبالفعل المضارع: (والجميع خاص بالشعر خلاف للأخفش وابن مالك في الأخير)[1]. وقد أيّده الرضي في ذلك واعتبرها ضرورة قبيحة".

وردّ أبو حيّان الأندلسي، رأي ابن مالك هذا فقال: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة لأنّ قائله متمكّن من أن يقول كذا، ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال: إنّهم لا يلجؤون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا، لأنّه ما من ضرورة إلّا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنّما يعنون بالضرورة: أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثريّ، وإنّما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنّما يعنون ما ذكرناه وإلّا كان لا توجد ضرورة لأنّه ما من لفظ ويمكن الشاعر أن يغيره، انتهى"[2].

أمّا الرأي الثالث فهو الذي نسبوه إلى الأخفش، فقد ذهب إلى أنّ "الشّاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأنّ لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لم يجز لغيره"[3]. "وقد نسب أبو حيان إلى الأخفش أنّه يعتبر الضرورة ما جاز للشاعر في الكلام والسجع،

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت حسن حمد، ج1 ص:107-108 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2019، والحفاية بتوضيح الكفاية عبد الله بن مُحَمَّد الكردي البيروشي، ت د. طه صالح أمين آغا، ط1، ص:336، دار الكتب العلمية 2012، وشرح الدماميني على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ج1، ط1، ص:280 دار الكتب العلمية 2012

[2] الأشباه النظائر، جلال الدين السيوطي، ت عادل أحمد عبد الموجود، طج1، ص:238 دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 1411هـ/1991م

[3] حاشية القليوبي على شرح الأزهرية، العلامة القليوبي، ت رمضان علي عبد الجواد، ج1، ص:427، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2018

وأنّه استدلّ على ذلك بقوله تعالى، "وَتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا"[1]، وقوله جلّ شأنه: "وأَضَلُّونَا السَّبِيلَا"[2]، زاد (الألف) لتتفق الفواصل كزيادة (الألف) في الشعر للإطلاق، وفي الحديث: "ارجعن مأزورات"، ومن كلامهم (شَهْرٌ ثَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى) حذف التنوين من (ثرَى) و(مرعًى)اتباعا لـ (ترَى) وقالوا (الضِّيحُ والرِّيْحُ) أبدلوا (الحاء) (ياء) اتباعًا للريح، والأصل: (الضّحّ)، حكى ذلك الخليل وأبو حنيفة"[3].

فالأخفش يقلل من وجود ما سماه النحاة الضرورة، لأنه يبيح للشعراء في كلامهم العادي ما لا يجوز عند غيرهم في الاضطرار، بناء على أنّ ألسنتهم قد اعتادت الضرائر.

ومثال ذلك:

"أنّ الفاء قد تحذف للضرورة كقول (عبد الرحمان بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها الشر بالشر عند الله مثلان

وعن المبرد أنّ منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أنّ الرواية:

من يفعل الخير فالرحمان يشكره

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح، وأنّ منه قوله تعالى: "إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ"[4].

وقال ابن مالك يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللقطة: "فإن جاء صاحبيها وإلّا استمتع بها".[1]

الأحزاب، الآية:110

الأحزاب، الآية:267

دراسات في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ص: 3104

البقرة، الآية: 4180

"وهذا الذي نسبوه إلى الأخفش لا ينافي القول بالضرورة الشعرية، فكثيرٌ من العلماء رغم موقفهم العام من الضرورة، إلّا أنهم قالوا بجوازها في الكلام المسجوع، منهم ابن مالك وهو ممثل الرأي الثاني في حدّ الضرورة يقول في الكافية:

وفي اضطرار وتناسب صُرف وما يستحقّ حكم غير المنصرف

ورأي أهل الكوفة الأخفش في إجازة العكس اضطرارا يقتفي

وبعضهم أجازه اختيارا وليس بِدْعًا فدع الإنكارا"[2]

وقال ابن عقيل: "وهو كثير وأجمع عليه البصريون والكوفيون، وورد أيضًا صرفه للتناسب، كقوله تعالى: "سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا" فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده"[3].

وقال الأشموني:

"ولاضطرار وتناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

صرف الاسم المستحق لمنع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف"[4]، مثال الضرورة قوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

وقوله:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت حسن حمد، ج1 ص:331، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2019

[2] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 105

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ت إميل بديع يعقوب، ج2، ص:126 دار الكتب العلمية بيروت لبنان

[4] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، ص:470، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

وأتاها أُحَيْمِرٌ كأخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا

وقوله:

تَبصَّرْ خليلي عل ترى من ضعائنٍ تَحَمَّلْنَ بالعلياء من فوق جرثُمِ؟

وهو كثير ...

ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي: "سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا". و "قواريرًا قوارير". ثمّ قال: أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا. وزعم قوم أنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة. قال الأخفش: وكأنّ هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك الكلام"[1].

وذكرها ابن الحاجب في الكافية فقال: "ويجوز صرفه للضرورة والتناسب مثل (سلاسلًا وأغلالًا وسعيرًا) و(قواريرًا)[2].

وتحدّث ابن هشام عن التناسب في السجع أصلًا، ولم يصرّح بأنّه ضرورة إنّما قال في باب عقده لهذا الغرض سمّاه (باب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية):

"القاعدة الثانية في أنّ الشّيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم: (هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بالجر والأكثر الرفع"[3]، ثم قال: "ومن ذلك قولهم: (هنَأني ومرأني) والأصل: (أمرأني)، وقولهم: (رِجْسٌ نِجْسٌ) بكسر النون وسكون الجيم، والأصل: (نَجِس) بفتحة فكسرة، كذا قالوا،

---

[1] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت حسن حمَد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ج3، ص:174، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

[2] شرح كافية ابن الحاجب، مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي، ت إميل بديع يعقوب، ج1، ص:92دار الكتب العلمية بيروت لبنان

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت حسن حمد، ج2 ص:489، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2019

وإنّما يتمّ هذا أن لو كانوا لا يقولون نَجِس بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنّما هو الالتزام للتناسب، وأمّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس، إذْ يقال: (فِعْلٌ) بكسرة فسكون في كلّ (فَعِل) بفتحة فكسرة، نحو: (كَتِفٌ)، و(لَبِنٌ)، و(نَبِقٌ)، وقولهم: (أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ) بضمّ دال (حَدُثَ)، وقراءة جماعة: (سَلَاسِلًا وأَغْلَالًا) بصرف (سلاسل)، وفي الحديث: (اِرْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ)، والأصلُ: (موزورات) بالواو لأنّه من (الوِزْرِ)، وقراءة أبي حَبَّة (يُؤْقِنُونَ) بالهمزة"[1].

والدكتورة خديجة الحديثي "ترى بأن الأمر في غاية الوضوح لا يحتاج إلى كلّ هذا الكلام والنقاش، فالأدلة والشواهد واضحة في تَغَيُّر بعض الألفاظ عن أصلها، سواء في صرف الممنوع من الصرف أو في إسكان المتحر أو في همز (الواو) أو قلبها (ياء). كلّ هذا حدث بسب المجاورة والمجانسة، وهذا ليس بضرورة شعرية، وهو نفس رأي ابن هشام.

أمّا أبو حيان ومن خلال كتابه الارتشاف الذي عقد فيه بابًا سماه(باب الضرائر)، فإنه يرى أن الضرورة لا تكون إلا في الشعر وإن حدثت في النثر فهو شاذ. لكنّه ذكر في كتب أخرى مثل (غاية الإحسان في علم اللسان) في باب (الشعر والسجع) أنّ الضرورة واقعة في الشعر والسجع، واعتبر ما جاء في السجع من تغييرات ضرورة جائزة فيه اضطر إليها الساجع أم لم يضطر، تماما كما هو حال الشاعر مع الضرورة سواء اضطر إليها أم لم يضطر، واعتبر السجع نوعًا ثالثا من أساليب التعبير بين النثر والشعر، يجوز فيه بعض ما يجوز في الشعر من الضرورات وليس أغلبها، وهو في هذا متابع لابن عصفور الذي يقول في لضرائر: (اعلم أنّه يجوز في الشعر وما أشبهه من

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت حسن حمد، ج2 ص:491-492، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2019

الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من ردّ فرع إلى اصل، وتشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أم لم يضطر، لأنّه موضع قد ألفت فيه الضرائر)"[1].

"من هذا العرض السريع لموقف النحاة ممّا جاء في الشعر من الضرورة واستعمل في السجع نستنتج أنّ من قال أنّ الضرورة لا تقع إلّا في الاضطرار وعندما لا يجد الشاعر مندوحة إلى غيرها ممّا هو موافق للقياس، ومن قال بأنها تقع في الشعر مطلقًا اضطر الشاعر إليها أم لم يضطر، قد قالوا جميعًا برأي الأخفش سواء منهم في ذلك من صرح بأنّه يسمّى ضرورة، ومن لم يصرح بهذا.

ولهذا فحديثهم عن وقوع بعض الضرورات في النثر المسجوع، أو بعبارة أخرى تسميتهم ما جاء في السجع ممّا لم يقع في كالمهم غير المسجوع (ضرورة) يدل على اهتمامهم بالسجع واعتبارهم إياه نوعًا مميزا عن غيره من المنثور لما يلتزم من تجانس وتناسب في الفواصل كما يلتزم التناسب والتجانس في القوافي"[2].

ولعل أكبر دليل على هذا الاهتمام هو قول ابن جني في باب (الرّدّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) حيث مدح السجع بقوله: "اعلم أن هذا الباب من اشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأمّلته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كلّ مذهب بك، وذلك أنّ العرب كم تعني بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى، وبالأسجاع الت تلتزمها وتتكلّف استمرارها، فإنّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها.

فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنّها لما كانت عنوان معانيها وطريقها إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتّبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وذهب بها في

[1] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ص: 108-109، والمقرب لابن عصفور، ت أحمد عبد الستار الجواري، ج2، ص:202-206، ط1 عام 1392هـ / 1972.

[2] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 109

الدلالة على القصد، ألا ترى أنّ المثل إذا كان مسجوعًا لذّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله، ولو لم يكن مسجوعًا لم تأنس النفس به ولا ألقت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجيء به من أجله. وقال لنا أبو علي يومًا: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه، فإنّكم إذا حفظتموه فهمتموه. وكذلك الشعر: النفس له أحفظ وإليه أسرع، ألا ترى أنّ الشاعر قد يكون راعيا جلفا أو عبدًا عسيفًا تنبو صورته وتمج جملته فيقول ما يقوله في الشعر فلأجل قبوله وما يورده عليه من طلاوته وعذوبة مستعمله ما يصير قوله حكما يرجع إليه ويقاس به..."[1]

وقال في موضع آخر: "ألا ترى أنّ العناية في الشعر إنّما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك، نعم، وآخر القافية والسجعة أشرف عندهم من أوّلها، والعناية بها أمس، والحشد عليها أوفى وأهمّ، وكذلك كلما تطرّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه"[2].

سيبويه والضرورة الشعرية:

لم يصرح سيبويه بتعريف محدد للضرورة، بل إن لفظ الضرورة بذاته لم يجر له في كتابه، وقد فهم بعض شراح الكتاب ودارسيه رأيه في الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل، ومن خلال الباب الذي عقده في أول كتابه (باب ما يحتمل من الشعر)[3]، نسب هؤلاء إلى سيبويه أنه لا يحق للشاعر استعمال الضرورة إلّا عندما لا يجد مفرّا من ارتكابها، يقول في(باب ما يحتمل من الشعر): اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من

---

[1] الخصائص لابن جني، تـ د. عبد الحميد هنداوي، ج1، ص:227، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013، وينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 109-110

[2] الخصائص لابن جني، تـ د. عبد الحميد هنداوي، ج1، ص:127، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

[3] التحريف اللغوي في الشعر العباسي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،الطالبة مباركة خقاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2005

الأسماء، لأنها أسماء كما أنها اسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا"[1] ثمّ ذكر أبياتًا استشهد بها، وقال: "وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: رَادِدٌ في رَادّ، وضَنِنُوا في ضَنُّوا، ومررتم بجواريَ قَبْلُ"[2]. "هذا رأي ابي حيان والسيوطي، والذي يدفعهم إلى هذا الاعتقاد هو عدم تتبعهم لمسائل الضرورة في الكتاب، ونظرهم إلى ظاهر ما جاء في بعض الأبواب التي عقدها لما لا يجوز في الشعر ممّا لا يجوز في الكلام"[3].

"والذي يبدو من خلال الشواهد التي استعملها سيبويه أنّها ليست ممّا اضطرّ إليها الشاعر بحيث لا يستطيع تغييرها، قال قعنب بن أمّ صاحب:

مهلًا أعاذلُ قد جَرَّبْتِ من خُلُقي أنِّيَ أَجُودُ لأقْوامٍ إن ضَنِنُوا

فيمكن اجتناب الضرورة في (ضننوا) كأن يضع بدلها (بخلوا). أو أن يضع (مثلما) بدل (كَكما) في قول خطام المجاشعي:

وَصـال ياتِكَ كَمايُؤَثْفَيْنَ

ففي البيتين بدلنا الكلمتين فسلما من الضرورة، وفي هذا ردّ على من نسب إلى سيبويه القول بأنّ الضرورة هي الإلجاء والاضطرار، ويبدو أنّهم حكموا عليه بهذا الحكم من العبارة من العبارة التي حكم بها هذا الباب وهي قوله: (وليس شيء يضطرون إليه وهو يحاولون به وجهًا)، وتصوّروا أنّ قوله هذا يدلّ على الاضطرار بمعنى الإلجاء. في حين يريد يحتاجون إلى استعماله في المعنى الذي يريدون التعبير عنه بهذا اللفظ دون غيره، فخالفوا فيه لأجل الوزن والمعنى ما كان القياس والمستعمل، أو أجازوا في ما لم يجز في مثله من الكلام. ولو أنّه أراد الإلجاء لما كان في أكثر هذه

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:16، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:18، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[3] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 111

الأبيات ضرورة لإمكان تبديلها بأسهل الوجوه. ولقوله بعد هذا (وما يجوز في الشعر أكثر من أن أحصيه لك ههنا)"[1].

والقارئ لكتاب سيبويه يرى بأن سيبويه تناول مجموعة من القضايا المتعلقة بالضرورة الشعرية، سواء في الأبواب الثلاث؛ (باب ما يحتمل من الشعر)، و(باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا)، و(باب ما يجوز في الشعر من غيا ولا يجوز في الكلام)، أو متناثرة هنا وهناك في ثنايا الكتاب مع كثرة الاستدراكات والاستطرادات المعلومة.

وسنذكر هنا ثلاث قضايا ممّا تطرق إليه سيبويه حول الضرورة الشعرية:

الترخيم ضرورة:

يقول سيبويه: "واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطرّ شاعر وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومى ونحوه في النداء "[2].

ومعنى هذا: ألا يُرخَّم اسم إلا إذا كان في موضع منادى، ولا يُرخَّم في غير هذا الموضع، إلا في ضرورة الشعر.

وقد مثَّل لنا شيخنا بأمثلةٍ عدة للضرورة الشعرية في باب الترخيم، جاءت متناثرة في الكتاب، غير أنه خصَّص بالإضافة إلى ذلك "بابًا"، هو "ما رخمتِ الشعراءُ في غير النداءِ اضطرارًا"[3]

يقول سيبويه في ذلك:"قال الراجز:

---

[1] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:114-116

[2] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:386، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[3] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:401، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

وقـد وسطـت مالكًا وحنظـلًا"[1]

والشاهد في قول الراجز أنه رخَّم "حنظلةَ" في غير النداء، للضرورة.

وقال ابن أحمر:

أبو حنش يؤرّقنا وطلق وعمّار وآونة أثالا

الشاهد في ترخيم أثالة فيغيرالنداء ضرورة وتركه على لفظه وان كان في المعنى مرفوعا

: وقال جرير

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أمامَا

يشقّ بها العساقل مؤجدات وكلّ عرندس ينفي اللّغاما

والشاهد أيضًا في البيت السابق ترخيم "أُمامة" في غير النداء ضرورةً، وترك الميم على لفظها مفتوحة، وهي في موضع رفعٍ"[2].

"ومنشأ الضرورة في البيت الأول (الرَّجَز) على الرغم من أن البيت لا ينكسر لوجود تاء التأنيث المربوطة في (حنظلة) إذا سكنت، إلا أن العيب يكمن في "الوصل"؛ لأن القصيدة حرفُ الوصل فيها "بالألف"، وفي هذا البيت إذا لم يُرخِّم الشاعر سيكون الوصل "بالهاء"، لذلك رخم الشاعر في غير نداء للضرورة.

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:401، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:401-402، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

وكذلك نقول في بيت جَرير؛ حيث جاء الوصل في القصيدة ألفًا بعد الروي، وكلمة "أمامة "إذا سكنت تاء التأنيث لا ينكسر البيت، إلا أن الوصل بها سيكون "بالهاء"، وهو مخالف لوصل القصيدة، لذلك اضطرَّ الشاعر فرخَّم في غير نداء.

والوصل الذي نتحدَّث عنه، هو ما جاء بعد الرَّوي من حرف مدٍّ أشبعت به حركة الروي، أو هاء وليت الروي، وحرف المد يكون ألفًا أو واوًا أو ياءً، ومثال الهاء التي تلي الروي قولُ ابن ميادة:

لقد سبقَتْكَ اليومَ عَيْناك سبقةً ♦♦♦ وأبكَاك مِن عهدِ الشَّبابِ ملاعبُه

فالباء روي والهاء وصل"[1].

ويقول أيضًا سيبويه تحت باب "هذا باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه قط"[:]

"وذلك قول بعض العرب، وهو عَنْترة العَبْسي:

يدعون عنترَ والرِّماحُ كأنَّها ♦♦♦أَشْطانُ بئرٍ في لَبانِ الأَدْهمِ

جعلوا الاسم عنترًا، وجعلوا الراء حرف الإعراب. الشاهد فيه ترخيم عنترة وبناؤه بعد الترخيم على الضم تشبيها له باسم مفرد منادى لم يحذف منه شيء وأراد يدعون يا عنتر فحذف حرف النداء لانه اسم علم يحسن معه الحذف لانه معرفة بنفسه غير محتاج الى تعريف حرف النداء له* يقول ينادونني في الحرب مستنصرين بي ، والرماح قد أحاطت بالفرس ، وشرعت فيه شروع الدلاء في الماء ، وشبه الرماح بالأشطان وهي حبال البئر واللبان الصدر والأدهم فرسه ، ووصف أنه مقدم على اقرانه فرماحهم تشرع في صدر فرسه دون سائر جسده لذلك.

[1] الألوكة الأدبية واللغوية، أ.د أحمد محد عبد الدايم عبد الله، لضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، 15-03-2017

وقال الأسود بن يعفر تصديقا لهذه اللغة:

ألا هل لهذا الدهر من متعلّل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

ثم قال:

وهذا ردائي عنده يستعيره ليس لبني نفسي أمال بن حنظل

وذلك لأن الترخيم يجوز في غير النداء فلما رخّم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء،الشاهد فيه ترخيم حنظلة وإجراؤه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم فلذلك جره بالاضافة وهو مما رخم في غير النداء ضرورة* يقول ان هذا الدهر يذهب ببهجة الانسان وشبابه ويتعلل في فعله ذلك تعلل المتجني على غيره ثم قال وهذا ردائي أي شبابي ، فكني عن الشباب بالرداء لأنه أجمل اللباس وجعل ما ذهب به من شبابه حقا غصبه إياه وغلبه عليه ، ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثا بهم مستنصرا بهم لأنه منهم وهم من بني نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة.

وقال رؤبة:

إما تريني اليوم أمّ حمز قاربت بين عنقى وجمزى

وانما أراد أم حمزة،الشاهد فيه ترخيم حمزة في غير النداء ضرورة والقول فيه كالقول في الذي قبله* وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه في عنقه وجمزه ضعفا والعنق والجمز ضربان من السير والجمز أشدهما وهو كالوثب.

وأما قول ذي الرمة:

ديار ميّة اذمي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب

فزعم يونس أنه كان يسميها مرّة مية ومرّة مي، ويجعل كلّ واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره، وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخّموا يا طلح ويا عنتر وقد يكون قولهم:يدعون عنتر بمنزلة ميّ ، لأن ناسا من العرب يسمونه عنترا في كل موضع، ويكون أن تجعله بمنزلة ميّ بعد ما حذفت منه وقد تكون مى أيضا كذلك تجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء وأما قول العرب يا فل أقبل فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول يا فلا، فان عنوا امرأة قالوا يا فلة وهذا اسم اختصّ به النداء وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ولم يجز في النداء لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادى نحو يا هناه ومعناه يا رجل، وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدّث عنه خاص غالب وقد اضطرّ الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النجم:

في لجّة أمسك فلانا عن فل"[1]

ولقد قرَّر سيبويه في موضعٍ آخر، أن الشعراءَ قد يُبدِلون الهاء التي حذفوها للترخيم ألفًا للمد، وهو ما يسمى عروضيًّا"الإشباع"، وذلك للضرورة أيضًا.

يقول سيبويه: واعلم أنّ الشعراء اذا اضطّروا حذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلا منها وقال الشاعر (وهو ابن الخرع):

كادت فزارة تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزارا

: وقال القطامي

قفي قبل التفرّق يا ضباعا

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:389-390، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

الشاهد في بيت (ابن الخرع) ترخيم فزارة والوقف عليها بالألف عوضا من الهاء لأنهم إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف فلما لم يمكنه رد الهاء هيهنا جعل الألف عوضا منها على ما بينه سيبويه. يقول كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لو لا فرارهم وتحصنهم منا.

أمّا الشاهد في بيت القطامي هو ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من الهاء كما تقدم في قبله.

: وقال هدبة

عوجي علينا واربعي يا فاطما

وإنما كان الحذف للهاآت ألزم في الوصل وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء فلمّا صارت الهاء في موضع يحذف منه لا يبدل منها شيء تخفيفا كان ما يبدل ويتغيّر أولى بالحذف وهو له ألزم، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف اذا كان متغيّرا لا محالة، وسمعنا الثقة من العرب يقول يا حرمل يريد يا حرمله كما قال بعضهم إرم يقفون بغير هاء.

واعلم أن هاء التأنيث اذا كانت بعد حرف زائد لو لم تكن بعده حذف أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حذفا زائدين لم يحذف غيرهما من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف ، وذلك قولك في طائفيّة يا طائفيّ أقبلي وفي رعشنة يا رعشن أقبلي وفي سعلاة يا سعلا أقبلي، ولو حذفت ما قبل الهاء كحذفك إياه وليس بعده هاء لقت في رجل يسمّى عثمانة يا عثم أقبل لأن الهاء لو لم تكن هيهنا لقلت يا عثم أقبل فإنما الكلام أن تقول يا عثمان أقبل فأجر ترخيم هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعد ما هو من نفس الحرف، ومن حذف الزوائد مع الهاء فإنه ينبغي له أن يقول في فاطمة يا فاط لا تفعلي من قبل أن الهاء لو لم تكن بعد

الميم لقلت يا فاط كما تقول يا حار فأنت قد تحذف ما هو من نفس الحرف كما تحذف الزوائد، فإذا ألحقتها الزوائد لم تحذفها مع الزوائد فكذلك الزوائد إذا ألحقتها مع الزوائد لم تحذفها معها.[1]

وهناك كثير من الشعراء يُجْرون الاسم الذي ليس بآخره هاءٌ، مجرى الاسم المختوم بالهاء في الترخيم ضرورة، وإن كان ذلك أقل في كلام العرب، فإنه عربي فصيح.

يقول سيبويه: "واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقلّ في كلام العرب،وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر.من قمل أن حروف الإعراب في سائر الكلام غيره".

يعني أن الترخيم على مذهب من قال : يا حار ـ فضمّ الراء ـ أقلّ من الترخيم على مذهب من جعل ما قبل الهاء على ما كان عليه قبل الترخيم.

وقوله: من قبل أنّ حروف الإعراب في سائر الكلام غيره، يعني أن الحرف الذي قبل الهاء يكون مفتوحا في كل موضع سوى الترخيم لأن الهاء يكون بعده، فالإعراب يقع عليها في جميع المواضع سوى الترخيم. والضم إنما يدخل في النداء على الحرف الذي يقع عليه الإعراب قبل النداء، والإعراب لا يقع على ما قبل الهاء.

وكان الأجود عنده أن يكون ما قبل الهاء على الحال التي كان عليها قبل الترخيم، كما كان على هذا الوصف في كل موضع سوى الترخيم. ثم قال: «وهو على ذلك عربي». يعني أن يجعل الاسم بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء. ثم قال: «وقد حملهم ذلك على أن رخّموه، حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه». يريد أنهم لما جعلوه بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء، رخّموه ترخيما آخر، كما يرخّمون الاسم الذي لم يحذف منه شيء.

: وقال العجاج

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:387-388، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

بن الأفضل أنك يا معاويا فقد رأى الرّاؤون غير البطّل

الشاهد فيه أنه حذف الياء من (معاوية) وكان ترخيمه بحذف الهاء، فلما حذفت الهاء بقي (معاوي) ثم دخله ترخيم آخر فحذفت منه الياء فبقي (معاو) بواو مكسورة بعد الألف، هكذا وقع الإنشاد في الكتاب. وفي شعره :

١فقد رأى الرّاؤون غير البطّل٢أنك يا يزيد يابنالأفحل

٣إذ زلزل الأقدام لم تزلزل

البطّل : أصحاب الباطل، يريد أنهم رأوا أنك ثبت على الدين ولم تزل عنه، وقمت به قياما حسنا.والممدوح في القصيدة يزيد. وفيها في موضع آخر :

٤فارتاح غمّي واستخفّ كسلي٥همّي ، فما رأيت من مهلّل

٦دون يزيد الخير وابن الأفضل

فهذا الذي رأيته في ديوانه، وليس هذا بمفسد لحجة سيبويه، لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين إنما سمعها والعرب بعضهم ينشد شعر بعض، فإذا غيّر هذا عربي يحتج بقوله؛ صار كأنه هو القائل، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم، لأن سيبويه قد لقى من قوله حجة، ولم يأخذ من الصحف، فإذا سمع من يجوز أن يكون عنده حجة في كلامه نقل عنه، وإن لم يره أهلا لذلك تركه، وقد أنكر بعض النحويين إنشاد سيبويه هذا البيت وقال: إنما هو :

إنك يا معاوي ابن الأفضل

فأثبت الياء في (معاوي) ولم يحذف منه إلا الهاء، وجعل (ابن الأفضل) وصفه. فيقال له: لو جاءت رواية بما ذكرت، لم يمتنع من قبولها. والذي يرويه سيبويه إنما تبيّنه بعد أن فهمه عمن أخذه

عنه، ولا ينكر جواز ما قال هذا القائل لو كانت الرواية جاءت به، فإن قال: فأنا أنكره ولا أنسب سيبويه إلى تهمة ووضع رواية، وسيبويه سمع هذا البيت ينشد فظن أن الياء التي هي من حروف (معاوي) منفصلة عنه وأنها الياء من (يا) ولا يمكنكم أن تقولوا إن الذي سمعه سيبويه ينشد قال لسيبويه: أنا أريد (يا معاو) بلا ياء، وأنادي نداء آخر فأقول: يابن الأفضل.

قيل له: إذا كان سيبويه سمع هذا البيت ينشد، ولفظه يحتمل أمرين: أحدهما ما قاله سيبوي ، والآخر ما زعمت، ورأينا لما قلته نظيرا في / كلام ، ورأينا لما قاله نظيرا، لم نعمد إلى قول سيبويه فنرده، والشعر يحتمله. وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد.

فإن قال: وأين وجدتم شعرا فيه ترخيم بعد ترخيم؟ قيل له: قد قال سعدبن المتنحّر وهو جاهلي:

إنّ أخي لفيكم غير دعي أيا بجي أيا بجي أدّ أخي

من ولد عمران بن عمرو بن عدي وولدته حرّة غير زني

أراد يا بجيلة ، فرخم ترخيما بعد ترخيم. وهذا الشعر يوضح ما ذهب إليه سيبويه "[1].

"ولقد علق الأستاذ عبدالسلام هارون – محقق الكتاب – في الهامشتعليقًا طيبًا، على ما صنع العجاج في "معاوية"، فقال: "والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في "يا معاوِ"، رخَّم أولًا فصار "يا معاويَ"، وثانيًا فصار "يا معاوِ"، وهي ضرورة قبيحة"[2].

"وفي موضع آخرَ أورد لنا سيبويهِ مثالًا للترخيم في غير النداء ضرورةً، اضطرَّ فيه الشاعر إلى حذف نصف كلمة "فلان"، حذف منها حرفين (الألف والنون)، وأبقى منها حرفين (الفاء واللام)، وهو

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص:561-564، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] الألوكة الأدبية واللغوية، أ.د أحمد محد عبد الدايم عبد الله، لضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، 15-03-2017

ترخيمٌ في غير موضعه للضرورة، يقول سيبويه: "وأما فلان، فإنما هو كناية عن اسم مسمى به المحدَّث عنه، خاص غالب، وقد اضطر الشاعر فبَناه على حرفين، وفي هذا المعنى قال أبو النجم:

في لجةٍ أمسِكْ فُلانًا عَن فل"[1]

والشاهد فيه استعمال "فل" موضع فلان في غير النداء ضرورة.

1- تغيير العلامة الإعرابية اضطرارًا:

لقد وردت في الكتاب أمثلة متعددة لذلك، قال سيبويه: "أنشدنا مَن نثق بعربيته:

ألم يأتِيكَ والأنباءُ تَنْمَى ♦♦♦بما لاقَتْ لَبُونُ بني زِيادِ

فجعله حين اضطر مجزومًا من الأصل"[2].

"والشاهد في البيت السابق إسكان الياء في "يَأْتِيك" في حال الجزم، حملًا لها على الصحيح، وهي لغةٌ لبعض العربِ، يُجْرون المعتلَّ مجرى السالم في جميع أحواله، واستعملها الشاعر هنا للضرورة"[3].

ويقول في موضع آخر: "فلمَّا اضطروا إلى ذلك في موضعٍ لا بد لهم فيه من الحركة، أخرَجوه على الأصل، قال الشاعر ابن قيس الرقيَّات:

لا بارَكَ اللهُ في الغوانِي هَلْ ♦♦♦يُصبِحْنَ إلَّا لهنَّ مُطَّلَبُ"[4]

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 390، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 68، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[3] هامش الكتاب: ج2، ط3، ص: 68، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[4] كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 67، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

"الشاهد في تحريك الياء من الغواني وإجرائها على الأصل ضرورة ،ويروى في الغوان أما بحذف الياء ضرورة"[1].

وقال: "وأنشدني أعرابيٌّ من بني كليب، لجَرير:

فيومًا يُوافِيني الهوى غيرَ ماضِيٍ ♦♦♦ويومًا تَرَى منهنَّ غولًا تغوَّلُ

قال: ألا ترى كيف جرُّوا حين اضطروا"[2].

والشاهد فيه أيضًا أن الشاعر اضطر إلى جر (ماضي) بتحريك الياء فيها بالكسر.

وفي موضع آخر يقول: "وقد يجوزُ أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبَّهوا ذلك بكسرة فَخْذٍ؛ حيث حذفوا فقالوا: فَخْذٌ، وبضمَّة عَضُدٍ؛ حيث حذفوا فقالوا :عَضْدٌ؛ لأن الرفعة ضمة، والجرة كسرة، قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رجلَيْكِ ما فيهما ♦♦♦وقد بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزرِ"[3]

والأصح أن يقول الشاعر "هنوكِ"، أو "هَنُكِ" على لغة مَن يعربها بعلامات أصلية، إلا أن الشاعر استبدل الضمة سكونًا للضرورة الشعرية.

"الشاهد فيه تسكين النون من هن في حال الرفع تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف نحو عضد وظرف وما أشبههما وهذا من أقبح الضرورة في هن وما أشبهه مما حرك للاعراب ، وبعض

---

[1] هامش الكتاب: ج2، ط3، ص: 67، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 67-68، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[3] كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 356، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

النحويين لا يجيزه وينشد البيت «وقد بدا ذاك من المئزر» وأراد بالهن الفرج فكنى عنه وهن كناية عن كل ما يقبح ذكره أو ما لا يعرف اسمه من الاجناس"[1].

ويضيف سيبويه: "ومما يسكن في الشعر، وهو بمنزلة الجرة، إلا أن مَن قال فخذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعوجَجْنَ قُلتُ صاحَبْ قَوِّمِ ♦♦♦بالدوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ

فسألت مَن ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد (صاحبي) وقد يسكّن بعضهم ويشمّ وذلك قول الشاعر (وهو امرىء القيس):

فاليوم أشرب غير مستحقبإثما من الله ولا واغل

وجعلت النقطة علامة الاشمام، ولم يجئ هذا في النصب لأن الذين يقولون كبد وفخذ لا يقولون في جمل جمل"[2].

والشاهد في البيت الأوّل، "تسكين الباء ضرورة وهو يريد يا صاحب أو يا صاحبي تشبيها له في حال الوصل به اذا كان في الوقف وهذا من أقبح الضرورة ، ومن لا يرى هذا جائزا ينشد (قلت صاح قوم) على الترخيم، والدو الصحراء، وأراد بأمثال السفين رواحل محملة تقطع الصحراء قطع السفن البحر"[3].

ومن هذا القبيل أيضًا عدمُ النصب – فيما حقُّه النصب – ضرورةً، ولقد أورد سيبويه لذلك أمثلةً عدة؛ قال: "وسألتُ الخليل عنِ الياءات لِمَ لَمْ تُنصَب في موضع النصب، إذا كان الأول مضافًا،

---

[1] هامش كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 356، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 356-357، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[3] هامش كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 356-357، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

وذلك قولك: رأيتُ مَعْدِيكَرِب، واحتملوا أياديَ سبأ؟ فقال: شبَّهوا هذه الياء بألف مثنى؛ حيث عرَّوها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضًا، فقالت الشعراء حيث اضطروا – وهو رؤبة:

سوَّى مَساحِيهِنَّ تَقطيطُ الحُقَقْ

وقال بعض السّعديين:

يا دار هند عفت إلّا أثافيها

ونحو ذلك ، وانما اختصت هذه اليآت في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين هيهنا اسما واحدا فتكون الياء غير حرف الاعراب فيسكّنونها ويشبّهونها بياء زائدة ساكنة نحو ياء دردبيس ومفاتيح ولم يحركوها كتحريك الراء في شغر لاعتلالها كما لم تحرّك قبل الاضافة وحرّكت نظائرها في غير اليآت لأن للياء والواو حالا ستراها ان شاء الله فألزموها الاسكان في الاضافة هيهنا اذ كانت تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر ، ومثل ذلك قول العرب لا أفعل ذاك حيرى دهر وقد زعموا أن بعضهم ينصب الياء ومنهم من يثقّل الياء ايضا ، واما اثنا عشر فزعم الخليل انه لا يغيّر عنحاله قبل التسمية ، وليس بمنزلة خمسة عشر وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع واثنى في النصب والجرّ وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الاضافة كما لا يجوز في مسلمين ولا تحذف عشر مخافة ان يلتبس بالاثنين ويكون علم العدد قد ذهب ، فان صار اسم رجل فأضفت حذفت عشر لأنك لست تريد العدد فليس موضع التباس لأنك لا تريد أن تفرّق بين عددين فانما هو بمنزلة زيدين ، وأمّا أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغر بغر وكيوم يوم"[1].

[1] كتاب سيبويه، ج2، ط3، ص: 63-64، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

"والشاهد في قول رؤبة إسكان ياء "مَساحِي" لضرورة الشعر، وحقها أن تكون (مساحيَهنَّ) بتحريك الياء بالفتحة نصبًا.

أما في قول الثاني، فالشاهد فيه تسكين الياء في قوله (أثافِيها) للضرورة الشِّعرية، وحقها أنه يقول فيها (أثافيَها) بالنصب.

وفي هذه القضية يقول الأخفش (سعيد بن مسعدة: "واعلَمْ أن كل ياء أو واو متحركتين في آخر كلمة، وما قبلها متحرك، فإن شئتَ أسكنتها نحو: رأيت القاضيْ"، وأردتُ أن تمضيْ وتغزوْ، وقال:

وما سوَّدَتْني عامرٌ عن وراثةٍ ♦♦♦أبى اللهُ أن أسمُوْ بأمٍّ ولا أبِ"[1]

2- صرف ما لا ينصرف، وتنوين ما لا يُنوَّن :

يقول سيبويه تحت باب "هذا ما يحتمله الشعر: "واعلَمْ أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء، كما أنه أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا، كما قال العجاج:

قواطنًا مكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِي"[2]

وهذا البيت فيه ما يأتي من الشواهد:

تنوين (قواطن)، وهي على صيغة منتهى الجموع للضرورة.

حذف الميم من (الحمام)، وجر الكلمة بالإضافة، وألحقها الياء لوصل القافية، وهو أيضًا للضرورة.

---

[1] الألوكة الأدبية واللغوية، أ.د أحمد محد عبد الدايم عبد الله، لضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، 15-03-2017

[2] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 16، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

وقال أيضًا تحت باب (صرف ما لا يصرف): "وأما قول الأحوص:

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها ♦♦♦وليسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة لأنّ التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منوّن ، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين ولكنه اسم اطّرد الرفع في أمثاله فالنداء فصار كأنه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء ، فلمّا لحقه التنوين اضطرارا لم يغيّر رفعه كما لا يغيّر رفع ما لا ينصرف اذا كان في موضع رفع لأن مطرا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا ، وكان عيسى بن عمر يقول يا مطرا يشبّهه بقوله يا رجلا يجعله اذا نوّن وطال كالنكرة ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نوّن وطال كالنكرة ، ويا عشرين رجلا كقوله يا ضاربا رجلا"[1].

والشاهد في البيت السابق، تنوين (مطرٌ) في الشطر الأول اضطرارًا؛ لأنه منادَى يُبنَى على الضم دون تنوين.

يقول عن تنوين ما لا ينون: "ولقد جاء سبحان منونًا مفردًا في الشعر، قال الشاعر – وهو أُميَّة بن أبي الصَّلْت:

سُبْحَانَهُ ثم سُبْحانًا يعودُ له ♦♦♦وقَبْلَنا سبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ

شبّهه بقولهم حجرا وسلاما ، وأمّا سبّوحا قدّوسا ربّ الملائكة والرّوح فليس بمنزلة سبحان الله لأنّ السبّوح والقدّوس اسم ولكنه على قوله أذكر سبّوحا قدّوسا ، وذاك أنه خطر على باله أو ذكره

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 365-366، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

ذاكر فقال سبّوحا أي ذكرت سبّوحا كما تقول أهل ذاك اذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بذم ، كأنّه قال ذكرت أهل ذاك لأنه حيث جرى ذكر الرجل في منطقه صار عنده بمنزلة قوله أذكر فلانا أو ذكرت فلانا كما أنه حيث أنشد ثم قال صادقا صار الانشاد عنده بمنزلة قال ، ثم قال صادقا وأهل ذاك فحمله على الفعل متابعا للقائل والذاكر فكذلك سبّوحا قدّوسا كأنّ نفسه صارت بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حين خطر على باله الذكر ثم قال سبّوحا قدّوسا أي ذكرت سبّوحا متابعا لها فيما ذكرت وخطر على بالها ، وخزلوا الفعل لأنّ هذا الكلام صار عندهمبدلا من سبّحت كما كان مرحبا بدلا من رحبت بلادك وأهلت ، ومن العرب من يرفع فيقول سبّوح قدّوس ربّ الملائكة والرّوح كما قال أهل ذاك وصادق والله على ما سمعنا العرب تتكلّم به رفعا ونصبا ، ومثل ذلك خير ما ردّ في أهل ومال وخير ما ردّ في أهل ومال ، أجرى مجرى خير مقدم وخير مقدم ، ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه في معنى التعجّب قوله كرما وصلفا كأنّه يقول ألزمك الله وأدام لك كرما وألزمت صلفا ، ولكنهم خزلوا الفعل هيهنا كما خزلوه في الأوّل لأنه صار بدلا من قولك أكرم به وأصلف به كما انتصب مرحبا وقلت لك كما قلت بك بعد مرحبا لتبيّن من تعنى وصار بدلا من اللفظ برحبت بلادك ، وسمعت أعرابيا وهو أبو مرهب يقول كرما وطول أنف أي أكرم بك وأطول بأنفك"[1].

والشاهد فيه مجيء "سبحان" منونًا مفردًا، لضرورة الشعر، والأصل فيه أن يجيء مضافًا إلى ما بعده، أو يجيء مفردًا معرفة.

ويقول أيضًا: "وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

أَلَا رجلًا جَزاهُ اللهُ خيرًا ♦♦♦يدلُّ على مُحصَّلةٍ تَبِيتُ

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 193-194، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

فزعم أنه ليس على التمنّي ولكنه بمنزلة قول الرجل فهلّا خيرا من ذلك كأنه قال ألا ترونني رجلا جزاه الله خيرا ، وأمّا يونس فزعم أنه نوّن مضطرّا ، وزعم أنّ قوله : * لا نسب اليوم ولا خلّة* على الاضطرار وأمّا غيره فوجّهه على ما ذكرت لك والذي قال مذهب ، ولا يكون الرفع في هذا الموضع لأنه ليس بجواب لقوله أذا عندك أم ذا وليس في ذا الموضع معنى ليس ، وتقول ألا ماء وعسلا باردا حلوا ، لا يكون في الصفة إلّا التنوين لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء والحلاوة للعسل ، ومن قال لا غلام أفضل منك لم يقل في ألا غلام أفضل منك إلّا بالنصب لأنه دخل فيه معنى التمنّي وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهمّ غلاما ومعناه اللهمّ هب لي غلاما"[1].

"وفي رأيي أن التنوين في (رجلًا) حمله سيبويه على إضمار فعل، وأن (أَلَا) حرف تحضيض، والتقدير (أَلَا ترونَني رجلًا)، ولو كانت التمني لنصب ما بعدها بغير تنوينٍ في مذهبه ومذهب الخليل.

وأما يونس، فيرى أن التنوين للضرورة، وأن "رجلًا" منصوب بالتمني.والحق مع يونس رحمه الله"[2].

"من هذه الأمثلة التي ذكرناها للأحكام التي استعملها سيبويه في كتابه واصفًا بها المسائل الواردة في الشعر نلاحظ أنّها كلّها من الضرورات الشعرية التي ذكرت في كتب المتأخرين سواء أذكرت في الأبواب الخاصة بالضرائر أم في أبواب النحو والصرف عامة. أم في الكتب التي أفردت الضرورة الشعرية بالبحث ككتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن جعفر القزاز القيرواني، وكتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) للآلوسي، وسواء أوافق النحاة المتأخّرون سيبويه في اعتبارها ضرورة أم خالفه بعضهم فيها واعتبروها جائزة في الاختيار كجوازها في الشعر وذلك في بعض المسائل التي اعتبرها ابن مالك والكسائي والأخفش أو الكوفيون جائزة في

---

[1] كتاب سيبويه، ج1، ط3، ص: 421، منشورات الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان

[2] الألوكة الأدبية واللغوية، أ.د أحمد محد عبد الدايم عبد الله، لضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، 15-03-2017

الاختيار ولم يضطر إليها الشاعر، إمّا لوجودها في بعض العبارات المنثورة من الأحاديث وغيرها مما رووا عن العرب. وإمّا لوقوعها في قراءة احتجّوا بها. أو لأنّ الشاعر لم يضطر إليهان إنّما يستطيع وضع غيرها مكانها من غير إخلال بالوزن ونحوه، أم منعها بعضهم واعتبرها شاذة لا تجوز في شعر ولا نثر كما في بعض المسائل التي منعها المبرد أو ابن كيسان أو غيرهما.

ويتضح لنا من ذلك أنّ ما وصفه بأنه يجوز في الشعر حسُنَ وكثُرَ أم جاز فقط، وما وصفه بأنه كثير في الشعر، أو بأنه لا يجيء إلا في الشعر، سواء أمنع استعماله في النثر أم كان ما ورد منه قليلا شاذًا أم خطأ؛ جميع هذا من الضرورات، وكذلك ما وصفه بنه قد يجوز في الشعر، أو اضطر إليه الشاعر، أو لا يكون إلا إذا اضطر إليه الشاعر، كلّه ممّا يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام المنثور، وسواء في ذلك ما كانت فيه مندوحة إلى غيره أم لم تكن فيه، وهذا يعني أنه يجيز للشاعر أن يستعمل مسائل من الأبواب غير الجائزة في النثر إن أحوجه لشعر غلى ذلك اضطرارًا أم اختيارًا فيه. وفي هذا ردٌّ على أبي حيان الأندلسي والسيوطي وأمثالهما ممّن نسبوا إلى سيبويه القول بالإلجاء في الضرورة الشعرية"[1].

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 149-150

الفصل الثالث

العلّة النحويّة عند سيبويه

العلّة النحوية:

التعليل النحوي، نشأته وتطوره:

لم يختلف علم النحو في نشأته عن غيره من العلوم , إذ امتزجت صيغه الوصفية القائمة على استقراء الشواهد من العرب الفصحاء شفاها بصيغ علمي الأصول والكلام , فكان السماع والقياس والتعليل هي الأصول النحوية التي استند إليها النحويون في إقامة نظريتهم النحوية ، وإن تباينت طريقتهم في الاعتماد على هذه الأصول بين التشديد والتساهل.

فالقياس والتعليل ركيزتان أساسيتان، لجأ إليهما النحويون لتثبيت دعائم علم النحو, وقد استقرّ في مؤلفاتهم المتأخرة أنَّ التعليل فرع القياس , غير أنهم ثبّتوا فيها أيضا أن التعليل هو الركن الأهم من أركان القياس , ذلك أنَّ أغلب المسائل النحوية تحتاج إلى تعليل يوضّح سبب تقعيدها وما قد يؤول إليه أمرها من تفاصيل مبنية على أصل تقعيدها .

نشأة التعليل النحوي وتطوره عند القدماء:

إن تاريخ نشأة العلة ملازم لتاريخ نشأة النحو , والتأليف فيه في القرن الثاني الهجري , وإن تطورها مرتبط بتطور النحو, فكما وضع النحو العربي لبواعث عربية خالصة منها الدينية للمحافظة على لغة القرآن الكريم , وعصمة اللسان من ان يلحن أو يخطئ في القراءة القرآنية , ومنها القومية للحفاظ على اللغة العربية وعلى مفرداتها وتراكيبها والنطق بها , من اللحن الذي دبّ على الألسن , بعد دخول امم غير عربية في الاسلام , كون العرب تعتز بلغتها وتقدسها , ومنها الاجتماعية وهي رسم اوضاع العربية في إعرابها وتصريفها , لتعليمها للناطقين بغير العربية بعد دخولهم الدين الاسلامي , ليتدبرو امورهم الدينية . فكانت نشأة العلة أيضاً استجابة لهذه الظروف والبواعث العربية الاسلامية معاً دون تأثير خارجي غير عربي.

إنَّ من غير المناسب أن يقال إن علماء اللغة العرب أخذوا التعليل عن المنطق اليوناني أو عن الفقهاء والمتكلمين فيه . فالعلة عربية اسلامية معًا من دون تأثير أعجميّ ,وفي هذا يقول الدكتور

تمام حسان : ((فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول إن كلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الاسلامي) ونجعله رداً على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام الأخذ عن اليونان).

وهذا يعني إن كان هناك تأثر في نشوء التعليل النحوي , فهو أثر من الفقه الاسلامي لا غير .وكان التعليل النحوي مواكباً في تطوره لتطور النحو العربي وتقعيده"[1].

مفهوم العلة النحوية:

"العلة **لغةً** تأتي بفتح العين وكسرها. أما بالفتح فتأتي بمعنى الشربة الثانية، والفعل: علّ القوم إبلهم يعلّونها علًّا وعللًا والإبل تعلّ نفسها عللا، ويقال عللٌ بعد نهلٌ، وتأتي بمعنى التشاغل، تعلل بالأمر واعتل: تشاغل، وعلله بطعام وحديث ونحوهما: شغله بهما وتعللت بالمرأة: لهوت بها.

أمّا بالكسر فإنّها تأتي بمعنى المرض: علّ يعلّ واعتلّ؛ أي: مرض، فهو عليل، وأعلّه الله، ولا أعلّك الله أي: لا أصابك بعلّة أي مرض، وتأتي بمعنى الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأنّ تلك العلة صارت شغلا ثابتا منعه من شغله الأول، وتأتي بمعنى السبب: هذا علّة لهذا؛ أي: سبب له"[2] كما جاء في حديث عائشة: (فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلّة الرّاحلة) أي بسببها.

العلة في الاصطلاح النحويّ:

التعليل عند النحويين يعني النظر في مختلف الأحكام النحويّة، وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام، وهو أمرٌ ضروريٌ في كلّ قياس، وللعلة ارتباطٌ بالأصل، لأن ما جاء عن أصله لا يسأل عن علته، ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل"[3].

---

[1] التعليل النحوي نشأته وتطوره، سعدون أحمد علي الرباكي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، 02-01-2018

[2] اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، د أ.د طه محمد الجندي، ط1، ص:93 دار الكتب العلمية بيروت لبنان

[3] اعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، د أ.د طه محمد الجندي، ط1، ص:93 دار الكتب العلمية بيروت لبنان

"وإذا كان علم أصول النحو قد تأثر بأصول الفقه، فإنّ العلّة قد تأثرت بعلم الكلام، وليس أدلّ على ذلك من أنّ من برع في العلّة النحويّة هم من المتكلّمين كالرّماني وأبي علي الفارسي، وابن جني، وقد يكون لمعتقداتهم ومذاهبهم الأثر في أن تكون عللهم كعلل أصول الفقه وعلم الكلام، إذ إنّ غالبيتهم من معتقدي المذهب المعتزلي الذي يعتمد على الكلام والفلسفة، فساقوا هذه الفلسفة إلى اللّغة"[1].

يقول ابن جني: "اعلم أنّ علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنّما هي أعلامٌ وأماراتٌ لوقوع الأحكام"[2]، "وكثيرٌ منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التّعبّديّة، بخلاف النحو فإنّ له أو غالبه ممّا تدرك علّته، تظهر حكمته، فإن عجز الفقيه عن تعليل الحكم، قال: هذا تعبديٌّ كالصلاة والطواف حول الكعبة، وإذا عجز النحويّ عنه، قال: هذا مسموعٌ"[3].

و"لما كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته أن يسأل عن سبب كلّ ما يراه، سبب وجوده وسبب نشوء وسبب ما يحيط به من مظاهر الحياة، ويبحث عن علل لها تفسرها وتربط بعضها بالبعض الآخر وتبيّن أحوالها وفائدتها وتأثيرها، وجدناه يطبق ذلك على كلّ ما يمرّ به وعلى مدى سنى حياته وتطور إدراكه وعلى اختلاف العلوم التي يتعلمها. يعلّل الظواهر الطبيعية في الأحياء والجوامد، يعلل الظواهر العقائدية وما يتبعها من أحكام ونتائج، ويعلل ما يبدو في اللغة التي يستعملها أداة للتّفاهم، محاولًا أن يجد علّة لكلّ صورة من صور التعبير. ومن الطبيعي أن ينصرف دارس اللغة إلى إيجاد علّة لكلّ ما يراه من أحكام. فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف. ولكلّ ما حذف أو قدّم أو أخّر علّة لابد من معرفتها حتى نكون مدركين

التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، عفاف محمد فالح، رسالة دكتوراه، ص:15، كلية الآداب جامعة اليرموك 12015

الخصائص ابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ط3، ج1، ص:100، دار الكتب العلمية بيروت لبنان2

ينظر: الاقتراح في علوم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ت محمد حسن إسماعيل، ط1، ص:70، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 31998

للّغة وواقعها. لذلك ليس بدعًا أن نرى نشوء اللّغة النّحويّة مصاحبًا لنشوء البحث النّحويّ ووضع أحكامه وقواعده، وليس مستغربًا أن ينسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل".[1]

لقد وجدت العلة سبيلها في النحو العربي منذ عهد مبكر، ونسب أمر العناية بها إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، "إذ يرى ابن سلاَّم الجمحي أنّه كان أول من بَعَجَ النّحو ومدّ القياس وشرح العلل. ويذكر الزبيدي أنّ الحضرمي (أوّل من نهج العلل). وقال عنه القفطي أنه (أول من شرح العلل)"[2].

"وذكر ابن جني أن ابا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، فقد رَوى نصاً عن الأصمعي عن أبي عمرو قال: (سمعتُ رجلاً من اليمن يقول:- فلان لغوب- جاءته كتابي فاحتقرها- فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟. قال: نعم أليس بصحيفة) (فحمله على المعنى. وهذا يعد بداية مبدأ التعليل عند النحاة، ويرى ابن جني أنهم محقون في ذهابهم إلى ضرورة إيجاد علة لكل ما يسمعون، إذ يقول: (أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً، يعّلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا (يهتاجواهم) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمته"[3].

"ورغم إسناد بداية العلة إلى هؤلاء العلماء؛ إلّا أنّ سيبويه ومع أمانته في النقل عن هؤلاء النحاة؛ فقد كان ينسب إليهم آراءهم مبثوثة في صفحات الكتاب، والغريب أنّه لا وجود لهم لنصوص تؤيّد القول بأنّ هؤلاء كان لهم دور بارز في التّعليل النحوي، فلم ينقل سيبويه علة عن الحضرميّ أو قول يلمس فيه ذكر سبب حكم أو مسألة إعرابية أو ظاهرة نحوية كما كان ذلك عند الخليل، وكذلك

---

1 دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 155

2 العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلف العوادي، ط1، ص:262، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2009

3 العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلف العوادي، ط1، ص:263، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2009، ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:155-156

شأن عيسى بن عمر الثقفي؛ لم ينقل عنه سيبويه علّة واضحة، فكيف يخلو كتاب من أهم الكتب قديمًا وحديثًا جامع لآراء هؤلاء من تعليلاتهم"[1].

"أمّا أبو عمرو بن العلاء فقد نقل عنه سيبويه علّة واحدة في حذف النون من الاسم العلم إذا وصف باب المضاف إلى علم، نحو: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف، إذ قال سيبويه: (وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف، ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ولم أبل وخذ وكل وأشباه ذلك، وهو كثير). فهذه علة واضحة وهي كثرة الاستعمال.

وبعد ذلك يمكننا القول: إنّ النحاة الأوائل لم ينقل عنهم سيبويه عللًا واضحة كما نقل، لأنّهم لم يقصدوا التعليل ولم يبحثوا عن العلل، وحتّى وإن كان لديهم بعض الإيماءات إلى العلة فإنّهم لم تكن مقصودة واضحة، وهي أقرب إلى التوجيه والتأويل، وتلك الإيماءات التي نقلت عنهم قليلة جدًّا لا تمثّل عللًا إذا ما قيست بعلل الخليل وسيبويه لأنّ النّحو في تلك الفترة لم يقعّد بعد والتعليل يأتي بعد التقعيد"[2].

(كان علم الخليل الأساس الأوّل الذي بنى سيبويه عليه كتابه، فلذلك أصبح هذا الكتاب يشعّ بآراء الخليل، فأكثر القدماء فيه القول، إذ قالوا: عقد سيبويه أبواب الكتاب بلفظه ولفظ الخليل).

وأثر الخليل في كتاب سيبويه لا يتّضح في عرض الموضوعات أو شرح الأبواب، وإنّما يتّضح في تعليل الظواهر لإعرابية وتحليل التعبيرات والأساليب الكلامية، يقول مهدي المخزومي: (وإذا أنعمت النّظر في أقواله لم تجده عارضًا عليك موضعًا أو شارحًا بابًا وإنّما معللًا ظاهرة من الظواهر

1 ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلف العوادي، ط1، ص:263، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2009

2 العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلف العوادي، ط1، ص:263، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 22009

النحويّة، كنصب فعل، أو جرّ اسم، أو معللا تعبيرا لافتا إلى أسلوب، أو قائسًا مسألة على مسألة أو تعبيرا على تعبير وهو في ذلك موجها أكثر منه مليا وملقنا.

"ويعدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي في طليعة العلماء الذين استنبطوا القواعد والأحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، قال الزبيدي: (استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد ومالم يسبقه إلى مثله سابق)"[1]، "على أنّ الخليل لم يتعصب لعلله التي اعتلّ بها، بل أوضح أنّها مجرد حدس وتخمين، يروي أبو القاسم الزجاجي عن بعض شيوخه (أنّ الخليل بن أحمد – رحمه الله – سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل لك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنه حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليت بها"[2].

---

[1] العلل النحوية، حيدر فرحان عبد، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ع08،2008 جامعة واسط كلية الآداب العراق

[2] ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ص:72-73، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2012. ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:157، و العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلف العوادي، ط1، ص:265-266، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2009

"وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام العلماء فاقتفوا أثره"[1]، "فأخذ كل متعمّق في النحو يستنبط ما يستطيع من غرائب ونوادر لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة، بل داروها في واقع الكلام الأعرابي ولا واقعه، وتجادلوا فيها طويلا مُفْضِين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية حتّى عقّدوا مصنفاتهم تعقيدًا شديدًا، وحتّى غدا كثيرٌ من مباحثها عسيرًا"[2].

"تأثر البحث النحوي بالمنطق والفلسفة:

لقد افتتن العرب بالمنطق اليوناني واعتبروه سمة الثقافة، فراحوا يطبقونه على علومهم وخاصة على علم النحو، وأخذوا يتكلمون عن العامل والمعمول، والعلة والمعلول، والحد والقياس، حتّى أصبح كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو"[3]. "ونتيجة لذلك أخذ النحاة العرب، وعلى اسهم متى بن يونس، يخضعون علومهم، ومنها النحو، للمنطق والفلسفة، لكنّ النحو لم يطاوعهم في أحيان كثيرة، فاضطروا إلى تعليل ما لا يعلل، وقوننة ما لا يخضع لقانون"[4].

"وقد اعتبر السيرافي امتزاج النحو بالمنطق من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة. وممن كان يمزج النحو بالمنطق بوضوح الرماني، حتى قال فيه أبو علي الفارسي: (إذا كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء)، وقال فيه أحد شيوخ أبي حيان النحوي من أهل المغرب: (إيّاكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما)"[5].

"إن الأسس التي يقوم عليها المنطق والفلسفة هي دعائم رَكَن إليها النحاة في مرحلة النضج الفكري، وهذه الأسس هي :البرهان العقلي، والترابط العِلّيّ، والتحليل المنطقي. ولأن جُلَّ العلماء القدامى كانوا موسوعيين -إن صح التعبير- ومتعددي المشارب العلمية؛ فإنك ترى أثر هذا

---

1 العلل النحوية، حيدر فرحان عبد، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ع08،2008 جامعة واسط كلية الآداب العراق
دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:157-2158

2 موسوعة علوم اللغة العربية، أ.د إميل بديع يعقوب، ج5، ط1، ص:414 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 32006
اللغة العربية الفصحى مشكلاتها ومشاري تيسيرها، د. إميل منذر، ط1، ص:202، دار النهضة العربية 2016

3 ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 5158

التوسع في مصنفاتهم. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن أثر المنطق والفلسفة في مصنفات النحاة الأُوَل وشروحهم لم يكن في عصر النشأة، ولا عصر التطور، وإنما بدا أثرهما واضحًا في مرحلة النضج والازدهار التي تبدأ في أوائل القرن الرابع الهجري، فضلًا عن أن هذا الأثر كان مقصورًا على مجالات محدودة، منها:

١ -تناول القضايا: فقد تأثر النحاة بالمناطقة في التناول الاستدلالي للقضايا؛ إذ اقتدوا بهم في الانتقال من العام إلى ما هو أقل منه عمومًا، ومن الأجناس إلى الأنواع، ومن المقدمات والكليات إلى النتائج والجزئيات؛ ولاسيما في القياس الأرسطي.

٢ -التبويب الشكلي: إذ إنك تجد الأبواب مرتبة ترتيبًا منطقيًّا يستند إلى التسلسل العقلي؛ ولعل ذلك يبدو جليًّا في تقسيم (أصول) ابن السراج إلى أبواب مبدوءة بتعريف عام، ثم تدرج نحو جزئيات ومسائل كل باب. إلا أن النحاة تخطوا الجانب الشكلي إلى الجانب التأصيلي؛ فميزوا بين قسم بعلامات، وفرقوا بين دلالة كل قسم، وأثره في معموله.

٣ -التعليلات: تأثر النحاة بتقسيم المناطقة عللهم إلى علة غائية، وعلة صورية، وعلة فاعلة، وعلة مادية، فقسَّموا -النحاة- عللهم إلى أقسام مختلفة في ضوء العلل المنطقية الأرسطية، من ذلك :علل تتصل بالشكل، وأخرى تتصل بالمضمون، أو علل بسيطة وأخرى مركبة، أو علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[1].

"وقد جاء بين الخليل والرماني نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا على التعليل كثيرًا، منهم الفراء الذي عني بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح كما يتضح ذلك في كتابه (معاني القرآن) حيث علل جواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث في قوله تعالى: "فمن جاءه موعظة من ربّه" وعدم جواز ذلك إذا جاء بعده، بقوله: (فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو

[1] مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الفتوى 1232 أثر المنطق في النحو، أكتوبر 2017

جائز، وإنّما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكنيّ – أي ضمير – من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكّرًا قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يذهب به إلى المعنى، وهو في التّقديم والتأخير سواء).

وكان المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه. وكان شديد الاهتمام بالتعليل يتّخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث، وكانت له يد طولى وحظ في التّعليل لأنّه كان من المجتهدين فيه حتّى كانت المطالبة بالعلة هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج ومن معه من حلقة ثعلب، كما وقف في وجه سيبويه لأنه قبل قول الخليل خاليًا من التّعليل فخالفه في كثير من المسائل، لم يكن خلافه فيها كلّها حول الحكم النحوي، إنّما كان في كثير منها حول علّة ذلك الحكم، ووافقه في بعضها في الحكم وخالفه في علّته.

حدّث ابن الأنباري أنّ الزجاج قال: (لما قدم المبرد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب فعزمت على إعناته، فلمّا فاتحته ألجمني بالحجّة وطالبني بالعلّة وألزمني التزامات لم أهتد إليها). غير أن المبرد والفراء وإن تكلّما في العلّة فإنّهما لم يفرداها بالبحث إنّما جاء حديثهما في مؤلفاتهما العامة"[1].

التعليل النحويّ عند ابن جني:

"وجاء بعد هؤلاء أبو الفتح عثمان ين جني، الذي لهتمّ اهتمامًا ظاهرًا بأمر التعليل النحوي، وأظهر حماسة لا نظير لها في الدفاع عنه، فقد وقف أمام علل النحو وقفة طويلة، يدرس ويصف، ويحلل ويصنف، فأتى من ذلك بما لم يسبق له من قبل وما لم يلحق فيه من بعد، هو ذروة القيا

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:319-320 مطبوعات جامعة الكويت 1394هـ/1974م، وينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلف العوادي، ط1، ص:23-24، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2009 ، ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:158-159

وفلسفته، وأعلى علماء العربية كعبا، في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية. لقد كان ابن جني يعطي كل موضوع حقه من البحث والجهد، فقد أعطى موضوع التعليل النحوي من كتاب (الخصائص) ومن اهتمامه قسطا وافرا وحظا كبيرًا، فله من ذلك ما يقرب من عشرين بابًا تحت هذا العنوان، فمنها:

- باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟
- باب في تخصيص العلة
- باب في تعارض العلل
- باب في أن العلل إذا لم تتعدد لم تصحّ
- باب في إدراج العلة واختصارها
- باب في دور الاعتلال"

خلال الأبواب التي عقدها والخاصة بالعلة النحوية؛ قارن خلالها بين علل النحويين وعلل المتكلمين وعلل المتفقهين، فرأى أن علل النحويين علل خاصة بالنحو العربي، واستنتج أنّ علل النحاة أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل أهل الفقه فيقول: (ولسنا ندعي أن علل العلل العربية في سمت العلل الكلامية ألبتة، بل ندعي أنّها أقرب إليها من العلل الفقهية)، لأن المتكلمين يرتكزون على العقل في تبرير قضاياهم، فهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، فعلل النحو لا هي نفسها علل المتكلمين، ولا هي نفسها علل المتفقهين، وقد قارن بين علل النحو وعلل الفقه فقال: (لست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلّا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به، ألا ترى أنّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع. وعلل الفقه

لا ينقاد جميعه هذا الانقياد)، فعلل النحو تخضع إلى منطق اللغة العربية، واللغة العربية تجنح إلى الخفة وتجنب الثقل، وهو مبتغى اللسان العربي"[1].

"فعلل الفقهاء هي أمارات لوقوع الأحكام الشرعية، وقد تكون الحكمة من الحكم الشرعي خفية، لا يمكن تبريرها عقلا، فالصلوات الخمس؛ وعدد ركعاتها وسجداتها لا نعلم حكمتها، فالشرع يدعونا إلى الإيمان بها وتطبيقها من غير حاجة إلى السؤال عن كنهها.

فالنحويون يعللون ياء (ميزان) وياء (ميعاد) بأنّهما منقلبتان عن واو ساكنة لشقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وكذلك قلب الياء في (موسر) و(موقن) واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأنّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا أمر يدعو الحس إليه وتطلبه خفة اللسان.

وهذا الذي نذكره عن علل النحو يصور ابن جني في النص الآتي: (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟):اعلم أنّ علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا، غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحجّ وفرائض الطّهور والصّلاة والطّلاق وغير ذلك، إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلاة في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الرّكعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتّلاوات، إلى غير

[1] ينظر: الخصائص، ابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ج1، ص:102، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،، التعليل النحوي عند ابن جني، أ. فاطمة دوحاجي، مجلة الأثر، ص:243-144، ع 24مارس 2016 المركز الجامعي النعامة الجزائر.
ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 160-161

ذلك ممّا يطول ذكره، ولا تَحْلَى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين"[1].

أقسام العلّة:

"لقد أفاض النحاة في الحديث عن العلة وقسموها تقسيمات مختلفة، وجعلوا لها أنواعا متنوعة، فجعلها الجليس النحوي على ضربين، علّة تطرد من كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وسمّوا العلة الأولى علّة موجبة، وسموا الثانية علة موجزة كالإمالة وواو أقتت ... ولم يجعل ابن جني هذا النوع علة وإنّما هو في الحقيقة سبب.

وجعل ابن السراج العلة على ضربين، قال: (اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع وكل مفعول به منصوب، وضرب يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا؟)"[2].

ولعلّ أشهر تقسيم للعلل الذي قسّمه أبو القاسم الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) فجعلها على ثلاثة أضرب:

1- "**علة تعليمية:** وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، مما يسمع من كلامهم فيقاس عليه، مثال ذلك: إنّا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركب فهو راكب) عرفنا اسم الفاعل فقلنا: (ذهب فهو ذاهب)"[3]. "ويبدو من تسمية الزجاجي لهذا النوع بالتعليمية أنّ كثيرًا من النحويين

---

1 الخصائص، ابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ج1، ص:100، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، و التعليل النحوي عند ابن جني، أ. فاطمة دوحاجي، مجلة الأثر، ص:243-144، ع 24مارس 2016 المركز الجامعي النعامة الجزائر

2 العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:21، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011.

3 العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:21، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011، والإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ص:06 دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:164

كانوا يمارسون مهنة التعليم، فاستعانوا بالعلل النحوية على تثبيت المعلومات في أذهان تلامذتهم، وتقريب الأحكام لدى أفهامهم"[1].

2- "**العلل القياسية:** وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء، وتسمّى أيضًا بعلّة العلّة، وهي ما يسمّيها الدينوري بالعلة الحِكْمية، وكأنّها علل تظهر حكمة العرب، عن طريق كشف صحّة أغراضهم.

ويرى ابن جني أنّ تسمية هذا النّوع من العلل بعلّة العلة ضربٌ من التّجوّز في اللفظ، فأمّا الحقيقة –كما يقول – فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة"[2].

مثال ذلك؛ "لمن سأل عن علة نصب إنّ للاسم، فيجاب: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعماله لما ضارعته"[3]، "فالمنصوب بها مشبه بالمفعول به لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك مُحَمَّد"[4].

3- **العلل الجدلية النظرية:** "وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب، وتسمّى أيضًا بعلّة علّة العلّة.

مثال: في قولن: (ظهر الحقّ)، نقول: لماذا ارتفع الحقّ؟

الجواب: لأنّه فاعل(علّةٌ أولى أي: تعليمية).

ولماذا ارتفع الفاعل؟ للإسناد (علّةٌ ثانية أي: قياسية).

---

1 الرَّشاد في شرح الإرشاد، ابن الشريف الجرجاني، ت د. مُحَمَّد عبد الغني أحمد شعلان، ط1، ص:69 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

2. والإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ص:06 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

3. العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:21-22، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011.

4. أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان عودة أبو صعيليك، ط1، ص:141، دار المأمون للنشر والتوزيع.

ولماذا صار ما أسند إليه الفعل مرفوعا؟ لأنّ صاحب الحدث أقوى الأسماء، والضّمّة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى (علّة ثالثة أي: جدلية)"[1].

"وقد أنكر ابن مضاء على النحاة اعتلالهم بالعلل الثواني والثوالث ودعا إلى حذفها من النحو العربي؛ لأنّه يرى أنّ فيها تعقيدًا للنحو، ولا يرى لها قيمة إلّا أنّها تفيدنا في بعض المواضع أنّ العرب أمة حكيمة"[2].

"ثمّ إن العلل الثوالث ما هي إلا تمحّل لا طائل تحته، وتزيّد ال جدوى منه، وليست إلا جوانب من النظر العقلي الخالص، وشواهد على تأثر رجال النحو برجال علم الكلام"[3].

أنواع العلل عند ابن جني:

"بينما نجد ابن جني يعقد بابًا في (الخصائص) يفرق فيه بين نوعين من العلل، ألا وهي:

العلل الموجبة: وهي التي تبنى على الإيجاب كأن يكون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا، فعلل هذه، الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها.

أما النوع الثاني فهو: **العلل المجوزة:** وهي التي تبنى على سبب يكون الحكم فيه جائزًا أو واجبًا، مثل أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمّ الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فأنت مخير بين جعلها صفة أو حالا فتقول: مررت بزيد رجلٍ صالح، أو رجلًا صالحا"[4].

---

1. والإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ص:06-07 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
2. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ص:07 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
3. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص: 3165
4. والإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ص:07 دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

يقول ابن جني في ذلك: "اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجرّ المضاف إليه وغير ذلك، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كالم العرب.

وضرب آخر يسمى: علة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجِب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة. هي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في العربية أمر يوجب الإمالة لا بد منها. وأن كلّ ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذن علة الجواز لا علة الوجوب"[1].

شروط العلة النحوية

أ- المناسبة (الإخالة): وهو أن يكون الوصف علة للحكم ، فيسمى قياسه قياس علة، وهو ما سنتطرق له في مسالك العلة، و تخلف هذا الشرط هو نفسه ما يصطلح عليه في القوادح بعدم التأثير.

ب- الإيجاب: "من شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، و من ثمة خطأ "ابن مالك " البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته و سكناته وإبهامه و تخصيصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصفة واحدة و معاني مختلفة.

ج- التعدية: وهو أن تتعدى العلة الأصل. وهو المنقول من كلام العرب إلى غيره من الفروع، إذ المراد من العلة تعديتها للجمع بين الأصل و الفرع في الحكم، والنحاة في هذه القضية مجمعون على اشتراط التعدية وأن العلة القاصرة لا تصلح للقياس، إذ لا يمكن أن يلحق الفرع بالأصل و ليس بينهما الجامع الذي هو الركن الرابع من أركان القياس.

---

1 الخصائص، ابن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ج1، ص:192، دار الكتب العلمية بيروت لبنان

د- الطرد: وهو أن يوجد الحكم كلما وجدت العلة، وقد اختلف النحاة في اشتراط الطرد للعلة على مذهبين، فذهب الأكثرون إلى أنه شرط وذلك أن العلة النحوية من جنس العلة العقلية، والعلة العقلية مطردة لا تقبل التخصيص، و ذهب آخرون إلى جواز التخصيص في العلة النحوية.

هـ- العكس: وهو انعدام الحكم لانعدام العلة، وقد اختلف النحاة في اشتراطه على نحو اختلافهم في اشتراط الطرد، فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة و ذلك نحو عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظا و تقديرا، وأوجبوا العكس في العلة النحوية لأنها مشبهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية، فكذلك ما كان مشبها بها ويسمى الطرد والعكس عند النحاة بالدوران أي دوران الحكم مع العلة وجودا وعدما.

مسالك العلة النحوية:

"وكما بحثوا في أصل العلة وحكمها وشروطها وصفتها؛ بحثوا في مسالكها، وطرق أخذها والتعليل بها، والاستدلال عليها. وما الذي يجعلها صحيحة مأخوذا بها؟ وأيّ شيء نعتمد عليه في القول بصحتها وشيوعها؟"[1]

مسالك العلة:

"يراد بها الطرق التي سلكتها العلة، وقد يطلق عليها أحيانا طرق العلة، وإنّما قلنا ذلك لأنّ (السين واللام والكاف أصل يدلّ على نفوذ شيء في شيء)، يقال: سلكت الطريق أسلكه، وسلكت الشيء فء الشيء أنفذته. وقد يكون المقصود بمسالك العلة مآخذها ومظانها"[2].

"وقد تكلّم السيوطي على مسالك العلة ورآها متعددة، وهي جميعها مستوحاة من خصائص ابن جني"[1]. "ولعلّ أفضل تقسيم لمسالك العلة تقسيم تمام حسان، إذ جعلها على قسمين:

دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:1174

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:16، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2.2011

الأوّل نقلي وينضوي تحته مسالك أشار إليها النحاة وهي النص والإيماء والإجماع.

والثاني: عقلي وهي بقية أنواع المسالك كالسبر والتقسيم والمناسبة وطرد الحكم والدوران وإلغاء الفارق.

وفي ما يلي يأتي شرح لهذه المسالك مع التمثيل لها بشيء من الإيجاز:

أولًا المسالك النقلية وهي:

1- **الإجماع:** "بأن يجمع أهل العربية بأن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات بالتعذر والاستثقال في المقصور والمنقوص"[2].

2- **النص:**" وهو أن ينص العربي على العلة، قال أبو عمر: وسمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم أليس بصحيفة؟.

قال ابن جني "هذا الأعرابي الجلف على هذا الموضع بهذه العلة، و احتج لتأنيث المذكر بما ذكره"[3]. "وعن "المبرد قال: "سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ {ولا الليل سابق النهار} {يس:40} فقلت له ما تريد؟ قال :أردت سابق النهار فقيل له فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن .قال ابن جني: "في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا: أحدها: تصحيح قولنا إن أصل كذا كذا . والثاني: أنها فعلت كذا لكذا. ألا ترى إنما طلب الخفة يدل عليه قوله لكان أوزن، أي: أثقل في النفس من قولهم: هذا درهم وازن ثقيل له وزن. والثالث: إنها قد تنطق بالشيء، غيره في نفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف، وقال سيبويه: يمعنا بعضهم يدعو اللهم ضبعًا وذئبًا، فقلنا له: ما

---

[1] دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:174

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:16، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 22011

3 ينظر: العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:16، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011. ومحاضرات في فقه اللغة، د. عصام نور الدين، ص:203 منشورات مُحَمَّد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان

أردت؟ فقال: أردت اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا. كلهم يفسر ما ينوي، فهذا تصريح منهم بالعلة"[1].

3- "**الإيماء**: الإيماء في اللغة بمعنى الإشارة، قال ابن فارس: (ومأت إليه ومأً وأومأت إيماءً أومئ إذا أشرت).

والإيماء هم أن يفهم التعليل من سياق الكلام ومن القرائن التي تدلّ عليه، ويسوق النحاة أمثلة لهذا المسلك من العلة؛ (روي أن قوما من العرب أتوا النبي ﷺ فقال: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال: أنتم بنو رشدان، قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان وإن كان لم يتفوّه بذلك، غير أنّه اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن إن الألف والنون فيه زائدتان)"[2].

ثانيا المسالك العقلية وهي:

1- "**السبر والتقسيم**: والسبر لغة الأصل واللون والهيأة والمنظر، يقال: أنه لَحَسَن السبر إذا كان حسن الهيأة واللون، وينطق بفتح السين وكسرها، ويقال: أسبرت الجرح أسبره: إذا نظرت ما في غوره. والتقسيم لغة: قسم الشيء جزأه وفرقه.

أمّا المعنى الاصطلاحي فهو أن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبرها، فيبقى منها ما يصلح للتعليل، وذلك أن يكون بحصر العلل واستبعاد ما لا يصلح منها حتى يبقى ما يصلح بسبب المنافسة، كأن يقول في مروان أما أن يكون فعلان، أو مفعالا، أو فعوالا، لا يجوز مفعال ولا فعوال لعدم جودهما في كلام العرب فتحتم فعلان، ولا يذكر في السبر فعوان ونحوه مما لم يقرب من الوجود، بخلاف مفعال مفتوح الميم فإنّه قريب من مكسورها كمحراب"[3].

---

[1] علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:157 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:16، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 22011

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:17، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 32011

قال ابن الأنباري: "الاستدلال بالتقسيم ضربان: أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها، فيبطلها جميعا فيبطل بذاك قوله والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهة فيصح قوله"[1].

2- **المناسبة:** "وتسمى الإخالة أيضا لأن بها يخال، أي يظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس علة، وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد، وحمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلة اعتوار المعاني عليه.

واختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة؟ فقال قوم: لا يجب، وذلك مثل أن يدل على جواز تقديم خبر كان عليها فيقول فعل متصرف فجاز تقديمه عليها قياسا على سائر الأفعال المتصرفة فيطالبه بوجه الإخالة والمناسبة، واستدلّ لعدم الوجوب بأنّ المستدلّ أتي بالدليل بأركانه. فلا يبقى عليه إلا الإتيان بالشرط وهو الإخالة، ليس على المستدلّ بيان الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة التي هي الشرط، ولو كلفناه أن يذكر الأسئلة لكلفناه أن يستقل بالمناظرة وحده وأن يورد الأسئلة ويجيب عنها وذلك لا يجوز، وقال قوم: يجب لأن الدليل إنّما يكون دليلا إذا ارتبط به الحكم وتعلق به، وإنّما يكون متعلقا به إذا أبان وجه الإخالة وأجيب بوجود الارتباط فإنّه قد صرح بالحكم فصار بمنزلة ما قامت عليه البينة بعد الدعوى، فأما المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة بمنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدعي، ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود، وكذلك لا يجب على المستدل إبراز الإخالة وإنما على المعترض أن يقدح"[2].

---

1 ينظر: علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:158 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013، وموسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:463 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006

2 موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:464 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:160 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

3- **الشبه:** "قال ابن الأنباري: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، و ذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم أو بأنه على حركة الاسم و سكونه، و ليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل، و إنما هو إزالة اللبس ما تقدم. قال: وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة"[1].

4- **الطرد:** "قال ابن الأنباري: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد معه الإخالة في العلة. واختلفوا في كونه حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنّك لو علّلت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وإعرابما ال ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير منصرف، لما كان ذلك الطرد يغلب على الظنّ أنّ بناء (ليس) إنّما بني؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وأنّ ما لا ينصرف إنّما أعرب؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب.

وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها علم أنّ مجرد الطرد لا يكتفى به، فلا بد من إخالة أو شبه. يدلّ على أنّ الطرد ال يكون علّة أنّه لو كان علة لأدّى إلى الدّور، ألا ترى أنّه إذا قيل له: ما الدليل على صحّة دعواك؟ فيقول: أنا أدّعي أنّ هذه علّة في محلّ آخر، فإذا قيل له: وما الدّليل على أنّها في محلّ آخر؟ فيقول: دعواي أنّها علة في مسالتنا. فدعواه دليل على صحّة دعواه، فإذا قيل لهك ما الدليل على أنّها علّة في الموضعين معًا؟ فيقول: وجود الحكم معها في كلّ موضع دليل على أنّها علّة. فإذا قيل له: إنّ الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلّة فما الدليل على أنّ

1 موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:464 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَّد محمود نصار، ص:160-161 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013، وينظر: أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي، أ.د عثمان رحمن حميد الأركيّ، ص:290، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان

الحكم يثبت بها في الحملّ الذ يهو فيه؟ فيقول: وجود الحكم معها في كلّ موضع وجدت فيه فيصير الكلام دورًا"[1].

5- **إلغاء الفارق:** "وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما"[2]. ومعناه "تجاهل ما قد يكون من فارق بين الصل والفرع (المقيس والمقيس عليه) بواسطة بيان عدم تأثيره في الحكم وبذلك يصبح قياس هذا على ذاك قياسا مقبولا لأن الفارق لا يهمّ بسبب عدم تأثيره، ومعنى هذا أنّ التعليل لا يشترط فيه أن يكون مبنيّا عل جميع الأوصاف، ومثل له السيوطي بـ (قياس الظرف على المجرور لأنّهما متساويان في كلّ شيء"[3].

قـوادح العلّة:

ولم يكتف علماء العربية في بحث العلة بالبحث عن شروط العلة ومسالكها، بل تعدّوه إلى بحث القوادح في العلة، "ولقد سميت قوادح لأنّها تقدح في العلة وتبطل عملها فتسقطها وتمنع عملها، وذكر أبو البركات الأنباري سبعة اعتراضات؛ تمسّ الأولى منها القياس، والباقي موجه إلى العلة، وهذه الاعتراضات هي: فساد الاعتبار، وفساد الوضع، والقول بالموجب، والمنع للعلة، والمطالبة بتصحيح العلة، والنقض، والمعارضة.

ولقد نقل السيوطي هذه الاعتراضات أو القوادح وزاد عليها؛ تخلف العكس وعدم التأثير"[4]. وهي مجموعة عنده على هذا النحو من التأصيل:

---

[1] موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:464 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:161 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

[2] موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:465 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:162 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013،

[3] العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:18، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011

[4] ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. مُحَمَّد سالم صالح، ط1، ص:347، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2006

1- **النقض**: "النقض في اللغة هو إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء أو عهد، ويأتي بمعنى الهدم، يقال: نقض البناء أي: هدمه"[1].

أمّا في الاصطلاح فقد "قال ابن الأنباري في جدله: وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة، وقال في أصله: الأكثرون على أنّ الطرد شرطٌ في العلّة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كلّ موضع، كرفع كلّ ما أسند إليه الفعل في كلّ موضع لوجود علّة الإسناد، ونصب كلّ مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه.

و الجواب على النقض أن تمنع مسألة النقض إن كان فيها نقص، أو ندفع النقض باللفظ أو بالمعنى في اللفظ فالمنع مثل أن يقول: إنما جاز النصب في نحو"يا زيدُ الظريفَ" حَمْلًا على الموضع؛ لأنه وصف لمنادى مفرد مضموم، فيقال: هذا ينتقض بقولهم (يا أيّها الرّجلُ)؛ فإنّ الرّجل وصفٌ لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب، ويمنع على مذهب من يرى جوازه، والدفع باللفظ مثل أن يقول في حد المبتدأ: كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا، فيقال: هذا ينتقض بقولهم: "إذا زيد جاءني أكرمته" فزيد قد تعرى من العوامل اللفظية، و مع هذا فليس بمبتدأ، فنقول: قد ذكرت في الحد ما يدفع النقض، لأني قلت لفظا أو تقديرا، وهو إن تعرى لفظا لم يتعر تقديرا، فإن التقدير"إذا جاءني زيد"، و الدفع بمعنى في اللفظ مثل أن يقول: إنما ارتفع بـ "كَتَبَ" في نحو "مررت برجلٍ كتَبَ" فإنه فعل قد قام مقام الاسم وهو كاتب وليس بمرفوع فنقول: قيام الفعل مقام الاسم إنما يكون موجبا للرفع إذا كان الفعل معربا وهو الفعل المضارع، نحو "يكتب" و"كتب" فعل ماض والفعل الماضي لا يستحق شيئا من الإعراب، فلما لم يستحق شيئا من جنس

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:19، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 12011

الإعراب منع الرفع الذي هو نوع منه، فكأنا قلنا: هذا النوع المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب الرفع، فلا يرد النقض بالفعل الماضي الذي لا يستحق شيئا من الإعراب"[1].

2- **تخلف العكس**: "وهو انتفاء الحكم عند عدم العلة، وهو رأي الأكثرين وذلك مثل كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظًا أو تقديرًا، عدم نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظا أو تقديرا. ومثال تخلف العكس قول بعض النحاة في نصب الظرف: إذا وقع خبرًا عن المبتدأ، نحو: زيد أمامك إنّه بفعل محذوف غير مطلوب ولا مقدّر بل حذف الفعل واكتفى بالظرف منه وبقي منصوبًا بعد حذف الفعل لفظًا وتقديرًا على ما كان عليه قبل حذف الفعل"[2].

3- **عدم التأثير**: وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، قال ابن الأنباري: " الأكثر على أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة مع عدم الإخالة، سواء كان لدفع نقض أو غيره بل هو حشو في العلة، و ذلك مثل أن تدل على ترك صرف حبلى فتقول: إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة، فذكر المقصورة حشو لأنه لا أثر له في العلة لأن ألف التأنيث لا تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة، بل لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن الممدودة سبب مانع أيضا؟ فوجب عدم الجواز لأنه لا إخالة فيه ولا مناسبة، وإذا كان خاليا عن ذلك لم يكن دليلا، وإذا لم يكن دليلا لم يجز إلحاقه بالعلة، وقال قوم: إذا ذكر لدفع النقض لم يكن حشوا لأن الأوصاف في العلة تفتقر لشيئين؛ أحدهما: أن يكون لها تأثير. ثانيها: أن فيها احترازا. وقال ابن جني في الخصائص: "قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط بحيث لو أسقطت لم يقدح فيها كقولهم: همز "أوائل" أصله "أو أول" فلما اكتنف الألف واوان وقربت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل وليس هنالك ياء قبل الطرف مقدرة، كانت الكلمة

---

[1] موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:465 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:163-164 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

[2] علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:165 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

جميعا، ثقل ذلك فأبدلت الواو همزة فصارت "أوائل" ولا يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلا البتة، كقولك في رفع طلحة (جاءني طلحة) لأنه أسند الفعل إليه و لأنه مؤنث أو علم، فذكر التأنيث والعلمية لغو لا مناسبة فيه[1]".

4- **القول بالموجب**: "وهو التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كما هو، وواضح أنّ ذلك يرتبط بالجدل في النحو أكثر ممّا يرتبط باستخراج القواعد"[2]. "قال ابن الأنباري في جدله: وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للعلة مع استبقاء الخلاف، ومتى توجه كان المستدل منقطعا، فإن توجه في بعض الصور مع عموم العلة لم يعد منقطعا مثل أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو"راكبًا جاء زيد" فيقول: جواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في غير الحال فكذلك في الحال، فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه فإن الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مضمرا، والجواب أن يقدر العلة على وجه لا يمكنه القول بالموجب كأن يقول: عنيت ما وقع الخلاف فيه، وعزمته بالألف واللام فتناوله وانصرف إليه، وله أن يقول: هذا قول بموجب العلة في بعض الصور مع عموم العلة جميعا فلا يكون قولا بموجبها"[3].

5- **فساد الاعتبار**: "وهو تعارض الدليل والنص فيفسد اعتبار الدليل دليلا ومثلوا لذلك بترك صرف ما ينصرف، وقالوا: إنّه يجوز لضرورة الشعر"[4]. "قال ابن الأنباري: وهو أن يستدل بالقياس مقابلة النص عن العرب، كأن يقول البصري الدليل على أن ترك صرف ما لا ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر أن الأصل في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف، لأدى ذلك

---

[1] ينظر: علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:166-167 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:20، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 22011

موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:467 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل 3 النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:168 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:20، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 42011

إلى أن ترده عن الأصل إلى غير أصل، فوجب أن لا يجوز قياسا على مد المقصور، فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنه قد ورد النص عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة، والجواب: الطعن في النقل إما من جهة الإسناد أو من جهة المتن"[1].

6- **فساد الوضع**: "قال ابن الأنباري: وهو أن يعلق على العلة ضد المقتضي، كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد و البياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان. فيقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضي لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها، و هذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز مما كان فرعا لملازمته المحل فالآن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل أولى، والجواب: أن يبين عدم الضدية أو يسلم له ذلك، ويبين أنه يقتضي ما ذكره أيضا من وجه آخر"[2].

7- المنع للعلة : "قال ابن الأنباري: "وقد يكون في الأصل و الفرع، فالأول: كأن يقول البصري إنما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو فاعل معنوي، فأشبه الابتداء في الاسم المبتدأ، و الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه فيقول له الكوفي: لا نسلم أن الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ، ويقول البصري: الدليل على أن فعل الأمر مبني لأن "دراك " و"تراك " و نحوهما من أسماء الأفعال مبنية لقيامها مقامه، و لو لا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه، فيقول له الكوفي: لا

---

1 ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، ج6، ص:467 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006، و علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:169 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

2 علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ص:172 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

نسلم أن نحو "دراك "إنما بني لقيامه مقام فعل الأمر بل تتضمنه لام "الأمر" والجواب عن منع العلة أن تدل على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع"[1].

8- المطالبة بتصحيح العلة: "قال ابن الأنباري: والجواب أن يدل على ذلك بشيئين، التأثير وشهادة الأصول.

فالأوّل: وجود الحكم لوجود العلة و زواله لزوالها، كأن يقول: إنما بنيت "قبل" و"بعد" على الضم لأنها انقطعت عن الإضافة فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: التأثير وهو وجود البناء لوجود هذه العلة وعدمه لعدمها، ألا ترى أنه إذا لم يقتطع عن الإضافة يعرب.

والثاني: كأن يقول: إنما بنيت (كيف) و(أين) و(متى) لتضمنها معنى الحرف فيقال: وما الدليل على صحة هذه العلة؟ فيقول: الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيا"[2].

9- المعارضة: "قال ابن الأنباري: وهو أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة، والأكثرون على قبولها لأنها دفعت العلة، ومثالها أن يقول الكوفي في الإعمال: إنما كان إعمال الأول أولى لأنه سابق، وهو صالح للعمل فكان إعماله أقوى لقوة الابتداء والعناية به، فيقول البصري: هذا معارض بأن الثاني أقرب إلى الاسم و ليس في إعماله نقص معنى"[3].

1 علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَّد محمود نصار، ص:172 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013. وينظر: العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:20، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011

2.2013 علل النحو، أبي حسن الوراق، ت محمود مُحَّد محمود نصار، ص:173 دار الكتب العلمية بيروت لبنان

3.174-173 المرجع نفسه، ص:

آراء القدماء والمحدثين وموقفهم من العلة النحوية:

أولًا: القـدماء:

"لقد تمسّك بالعلة النحوية ولا سيما في القرن الرابع الهجري الذي طغت عليه روح الفلسفة وعلم الكلام، وتعصّب النحاة للعلل تعصّبًا شديدا، يدلّ على ذلك ما نقل عن أبي علي الفارسي قوله: (لئِنْ أُخْطئ في خمسين مسألة ممّا بابه الرّواية أحبّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية)"[1].

"ولكن البحوث المفصلة المتشابكة المعقدة التي أدخلها النحاة وأداروها في العلة وأقسامها وأنواعها وشروطها وأوصافها، وما يصحّ وما لا يصحّ، وما تثبت به وما تنتفض واختلافهم في كلّ ذلك، أدت إلى تشعب البحث النحو وتعقد دراسته تعقدا لا فائدة فيه لمن يتعلّم اللّغة العربية، أو لمن يتكلّم بها، حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النّحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكلّ ظاهرة لغويّة أو صرفية أو نحوية، واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث كأنّها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها.

وكانت هذه العلل المفترضة كثيرة التّضارب والتّداخل والاختلاف، حتى تعددت العلل للمسألة الواحدة تبعا للمدارس النحوية التي يأخذ كل منها بعلة للمسألة، حتى انقلب الخلاف في بعض الأحيان إلى خلاف شخصيّ أدّى إلى إسفاف النحاة في كثير من عللهم، واشتهر بين النّاس ضعف هذه العلل، فقال فيها ابن فارس:

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنحى لركيّ

ترنو بطرف فاتن فاتر أضعف من حجّة نحويّ

[1] ينظر: العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:23، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011

وأصبحنا نجد النحاة والباحثين في علوم العربية يعتبرون هذه البحوث المعقدة في العلة إفسادًا للنّحو وخروجا به عن المطلوب منه، حتّى لقد بالغ بعضهم فقال: إنّ مبدأ العلة فاسد من أساسه في الدّراسات اللّغويّة، وقد أدخل على نحونا كثيرًا من التّرهات التي لا جدوى منها ولا منفعة"[1].

"وقد ردّ ابن جني على من اعتقد فساد علل النحويين فقال: (باب الرّد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة).

وإذا نظرنا إلى موقف أبي حيان من العلل وجدناه ينفر من التعليلات كابن مضاء، والدّليل على ذلك أنّ كرّر ذلك كثيرًا، وردّ على ابن مالك ذهابه إلى تعليل أمورٍ وضعية لا حاجة إلى تعليلها، فيقول في كلامه على تاء التأنيث: (علل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع فقال: للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو (افعلي) وللاستغناء عنها بتاء المضارع نحو (هي تفعل)، ولأنّها ساكنة فالمضارع يسكن في الجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان) وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها.

ويقول: (وهذا التعليل فيه نظر فإنّ المصدر أيضًا عامل فيما بعده وقيل: علّة ذلك إنّما الحال تسدّ مسدّ الخبر إذا كان ظرف زمان، وظرف الزمان لا يكون خبرًا لـ (أنَّ) و(الفعل)، وهذا ردّ على ابن الأنباري حين علل المنع في (أنْ) بأنّها لما عملت فيما بعدها أشبهت الأدوات وبعدت عن المصادر، فلم يجز فيها ما جاز في المصادر.

فأبو حيان لا يرى في التعاليل القاصرة كبير فائدة، ويرى أنّ النّحويين قد أفسدوا النحو بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية، التي ليس لأكثرها كبير فائدة، وأنّ بعض هذه التعليلات لا حاجة إليه أصلًا، كتعليلهم الأمور الوضعية، لأنّه لا يمكن أن يعلل كلّ شيء، وهذا هو مذهب الظاهرية نفسه، فقد ذهب دعاة الوضعية إلى أنّه من الحرام أن يسأل عن شيء وجد؛ لمَ وجد؟ ولِمَ وضع

[1] ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:177

على هذه الصورة؟ ولِمَ قيل في القرآن كذا، ولَمْ يقلْ كذا؟ وقد قال ابن حزم في ذلك: (لا يحلُّ التّعليل في شيء من الدّين ولا أن يقول قائل لمَ حرم هذا وأحلّ هذا؟ وكذلك علم العربية عند أبي حيان فهو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم إلى تعليل فلا يقال: لمَ جاء هذا التركيب في قولك: (زيد قائم)، هكذا كما لا يقال: لمَ يقال للعين: الطرْف؟ ولليل الليل؟ ولا يقال: لمَ كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء؟ ونبدي لذلك عللا، كما قالوا: إنّ الأصل أن تكون حروف المضارعة من حروف العلة، لأنّ أكثر ما يزاد حروف العلة، فكان القياس أنتكون حروف المضارعة الألف والواو والياء، فلم يمكن أن تكون الألف لسكونها ولا يبتدأ بساكن فأبدلوها همزة وجعلوها حرف مضارعة، وأبدلوا الواو تاء فقالوا: تضرب، وأصلها (وضرب) كما قالوا: تراث وتخمة، والأصل وراث ووخمة، والياء سلمت من مانع الألف والواو فزيدت هي نفسها، والنون زيدت لأنّها ضارعت حروف المدّ واللّين لأنّ فيها غنّة كما فيهن مدّ، ولأنّها تكون إعراب مثلهن، فهذا كلّه تعليل يسخر العاقل منه، ويهزأ من حاكيه، فضلًا عن مستنبطه، فهل هذا كلّه إلّا من الوضعيات والوضعيات لا تعلل"[1].

"أمّا ابن مضاء القرطبي فقد كان يقف من العلة موقفا مخالفا لموقف ابن جني، فهو الذي نبه على اطراح العلل النحوية التي لا تفيد غير التعقيد"[2]، "ويشيد أبو حيان بأبي جعفر بن مضاء وبدعوته إلى اطراح التعليل فيقول: (لم أر أحدا من المتقدمين نبّه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النّحو) فإنّه طعن في المعللين بالعلل السخيفة وردّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك"[3].

التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحلي اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، د. أحم عبد الله القاضي، ط1، ص: 476-477، 12010

دراسات في كتا سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:2180

التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحلي اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، د. أحم عبد الله القاضي، ط1، ص:477، 2010، وينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة 3 الحديثي، ص: 180

"ومن خلال الاستقراء والتتبع لجميع كتبه خرجت الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: (ومن هذه النصوص يظهر لنا أنّ أبا حيّان ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء من اطّراح التعليلات السقيمة التي لا فائدة منها، ولا داعي لها، وردّ الأقيسة التي تعتمد على سماع صحيح، وأخذ على النّحويين انشغالهم بهذه التعليلات عن وضع أحكام نحوية صحيحة مستندة على السماع الصحيح عن العرب الأقحاح، ويحاول إقناعهم بأنّ التّعليلات لا تنفع في اللغة، وإنّ لكلّ لغة طابعها، وبذلك استفاد من ابن مضاء، وإن لم يتبعه في جميع الآراء التي نقلها عنه"[1].

"ولأنّ ابن مضاء كان ظاهريا في النحو كما كان في الفقه؛ أراد أن يريح الناس من عبث النحاة الطويل بان رأى ما رآه الظاهرية من إلغاء العلل وإلغاء طلبها في الشرع، فقال بتطبيق ذلك في النحو. غير أنّه لم يلغ العلل جملة؛ لأنّ فيها ما لا يمكن أن يلغيه وهو: العلل الأول التي تجعلنا نعرف مثلا أنّ كلَّ فاعل مرفوع، أمّا ما وراء ذلك من العلل الثواني والثوالث فحرى بنا أن نحطمه تحطيمًا. يقول: (وممّا يجب أن يسقط في النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ): لِمَ رفع؟ فيقال: لأنّه فالعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئا ما حرام بالنّص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: فلِمَ حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"[2].

"وجاء بعد ابن مضاء ابنُ خروف الذي دافع عن علل النحويين، وانكر على ابن مضاء مذهبه، إذ نقل لنا أبو حيان موقف ابن خروف، فقال بعد كلامه على ابن مضاء وطعنه على المعللين من النحاة بالعلل السخيفة، وشحنهم كتبهم بذلك: (وقد امتعض من طعنه على النحاة، وإزرائه

التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحلي اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، د. أحم عبد الله القاضي، ط1، ص:477-478، 1،2010

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:180، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:2350

عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف، وردّ على ابن مضاء في كتاب سمّاه: كتاب الزّهو في الرّد على من نسب السّهو إلى أئمة النّحو، وهو كتابٌ لطيف)"[1].

ثانيًا: المحدثين:

لقد تباينت آراء المحدثين من العلة كما تباينت آراء القدماء، فمنهم من أنكر على النحاة تمسكهم بالعلل، "كالدكتور المخزومي الذي ذهب إلى إلغاء مبدأ العلة في النحو العربي وأنّه يرى (أنّ العلة تعود إلى تأثر النحو بعلم الكلام).

ويقرب من هذا الرأي في إنكار العلة مُحَمَّد الخضر حسين إذ يحمل على بعض العلل وهو يناقش علة بناء (قبل وبعد) إذا قطعتا عن الإضافة لفظًا، فيقول بعد أن ينتهي من عرض آراء النحويين وخلافاتهم في هذه المسألة: (ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسلّ يدك وتنفصل منها وليس في نفسك أثارة من علم)"[2].

أمّا الدكتور شوقي ضيف فيقول في مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي: "وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسّقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحّة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهرها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحويّ". فهو يرى أنّ أكثر العلل النحوية تخرج عن الغاية من النحو، وهي سلامة النطق عند المتكلم، ويرى أنّ النحو ينبغي أن ييسر على الناشئة، وأن تخرج منه هذه العلل المعقدة"[3]، "وإنّ من الواجب أن يعنى المتخصصون فيه بدراسته في صورته القديمة

علة أمن اللبس في اللغة العربية، د. مجيد خير الله الزاملي، ص:15-16، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013، ودراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:181-182، 1 والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:351

العلل النحوية، حميد الفتلي، ط1، ص:24، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 22011

ينظر: العلة النحوية بين القدماء والمحدثين، د. جمال نمر رباح، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين 32015

وكلّ ما داخلها من فلسفة العلة حتّى يتبينوا تطوّره وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة، وما شهد على أيدي أسلافنا من نضج واكتمال يصحّ للعرب أن يفخروا يه.

فهو إذا أقرب إلى جانب المنادين بوجوب اطّراح العقل في اللغة والنحو"[1].

أمّا الأستاذ عبّاس حسن فإنّه "تابع من يدعون إلى وجوب طرح التعليل كابن سنان الخفاجي، وأنّه لا يثبت ما يعلل به النحويون إذا سلط عليه النظر إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك، وربّما اعتذر لهم بأنّ عللهم إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرّب بها المتعلّم"[2].

"ويرى الدكتور مازن المبارك أنّ العلة ليست أمرًا لازما لنا دوما؛ بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها، ولذلك نجده يرى أنّ نظرة الكوفيين إلى اللغة وما يرد من شواهد غير مطابقة للقياس المصطنع نظرة فيه الكثير من الحقّ والسّداد.

ولعلّ الدكتور عبد الستار الجواري يقف موقفًا وسطا بين المانعين للعلة والمجيزين لها، يقول: "وهكذا أصول العربية في أن كلّا منها يبدو في ظاهر الأمر عقبة كؤودا لا بد من نفسها أو التّخلص منها، حتى يمهد السبيل ويستقيم الطريق إلى إصلاح اللغة وتيسير نحوها، ولكنه في واقع الحال وحقيقة الأمر أسا وأيّ أساس، إذا اقتلع كان اقتلاعه تخريبا للطريق، بل عقبة جديدة لا تذلل وثغرة لا تسد، وإنّما تقضي الحكمة بتمهيد العقبة وتذليلها بالتهذيب والتشذيب والصقل حتى يزول عنها ما تجمع عليها من آثار العهود القديمة، وحتى تستصلح لسلوكها في هذا العصر الذي نعيش فيه"[3].

دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:1185

ينظر: العلة النحوية بين القدماء والمحدثين، د. جمال نمر رباح، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين 2015، و دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:2185

نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. عبد الستار الجواري، ص:28-29، مطبعة المجمع اللغوي العراقي 1404هـ/1984م3

ويقول: "وليس بين الباحثين والمدرّسين من ينكر أن الدارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث كثيرا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى حدّه أو الوقوف على وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في العلم أن يهمل ويترك، وإنّما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سببا إلى ربط مادة البحث والدرس بتفكير الدارس وصيرورتها جزءا من واقع فكره وعقله، على أنّ البراعة في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة لتحقيق تلك الغاية على أفضل صورة وأتمّ وجه.

وإذن فالبحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملًا عقيما على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، ولكنّه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدّراسة اللغوية وأهمل أصولها واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها"[1].

العلّة النحوية عند سيبويه:

بعد هذا البحث الذي حاولنا قدر المستطاع تركيزه على العلة النحوية وموقف القدماء والمحدثين منها، وبعد ما رأيناه من تشعب في بحثها وتبيين وأنواعها وشروطها وأوصافها ومسالكها وقوادحها، نعود إلى كتاب سيبويه لنرى ما نستطيع أن نتبيّنه فيه من مسائل العلة النحوية.

ربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن كتاب سيبويه أول كتاب اهتم بالعلة النحوية اهتماما كبيرا وأكثر من ذكرها بعد كل حكم نحوي، إذ تكاد لا تخلو مسألة من مسائل الكتاب من التعليل، يقول

1 نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. عبد الستار الجواري، ص:49، مطبعة المجمع اللغوي العراقي 1404هـ/1984م

الدكتور شوقي ضيف: "تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة"[1].

ويرى الدكتور عبده الراجحي أن كتاب سيبويه "مبني في أغلبه على التعليل والحوار الذي يجري فيه دائما بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل"[2].

وقالت الدكتورة خديجة الحديثي:" نجد الكتاب مليئا بالتعليلات المتتابعة الأصيلة بحيث لا تكاد تمرّ مسألة أو يذكر حكم الا ويعلل"[3].

فلذلك نجد كتاب سيبويه – فضلا عن أنّه كتاب جامع لمستويات الدرس اللغوي المختلفة – كتاب علل يفوق الكتب التي أفردها أصحابها للعلة من حيث الكم والنوع وأغلب علل هؤلاء مأخوذة منه.

وكانت هذه التعليلات الكثيرة مستقاة من مصدرين أساسين:

أولهما: سيبويه نفسُه، فقد كان حاذقا للعربية عارفا أسرارها متمكّنا من أساليبها، يعرف أوجه العرب في كلامها فيفسرها، ولم يكن مجرد ناقل آخذ من العلماء ومقيد لآثارهم مسلم بما يقولون دونما مناقشة وتمحيص، بل إنّنا نجد سيبويه يوازن بين آراء العلماء بعد عرضها فيقوي رأيا على رأي داعما لهذه التقوية بما يراه من علل فيسوقها بُعيدَ ترجيحه لرأي على رأي، بل إنّ سيبويه خالف أستاذه الخليل في بعض المسائل، لذلك فإن سيبويه كان مؤسسا، ومقعدا، ومحللا فهو: "لم يكن جامعا فقط، بل كانت له شخصية قوية في التعليل والترجيح مع جودة في العبارة"[4].

---

1. المدارس النحوية د. شوقي ضيف : 82.

2. دروس في المذاهب النحوية : 241.

3. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ص:187.

4. ضحى الاسلام : 292/2.

وثانيهما: شيوخه وسابقو؛ إذ كان كتاب سيبويه مبنيا على ما نقله عن شيوخه من أقوال وآراء، فكان كتابه معينا لآراء النحاة الأوائل من لم تصلنا كتبهم، فكتابه "يعد مجمعا للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين، وسنة ثمانين ومئة للهجرة، أي بين وفاة أبي الأسود الدؤلي ووفاة سيبويه، ففي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى وأبي عمرو والحضرمي إلى جانب ما استنبطه سيبويه"[1] .

ولما كانت التعليلات تكثر في كتابه كثرة مفرطة فمن الطبيعي ان تكون هناك تعليلات نقلها سيبويه عن شيوخه فضلا عن تعليلاته الكثيرة، فقد نقل بعض العلل عن شيوخه وكان للخليل النصيب الأكبر فيما نقله سيبويه من علل نحوية بل كانت علل الخليل تكاد تشكل النصيب الأكبر في العلل التي جاءت في الكتاب. أما النحاة الآخرون ممن نقل عنهم سيبويه فقد كانت عللهم قليلة جدا وإن وجدت فهي ليست عللا واضحة مقصودة كعلل الخليل وسيبويه.

ولما كان سيبويه أمينا في النقل عن هؤلاء النحاة فقد كان ينسب إليهم آراءهم، ولم يغفل ذكر أسمائهم، جاءت آراؤهم مبثوثة في صفحات الكتاب، والغريب أنّنا لم نجد فيها من التعليلات النحوية ما يؤيد القول بأن هؤلاء كان لهم دور بارز في التعليل النحوي، فلم نعثر على علّة نقلها سيبويه عن الحضرمي أو قول له نلمس فيه ذكر سبب حكم أو مسألة إعرابية أو ظاهرة نحوية كما كان ذلك عند الخليل. وكذلك شأن عيسى بن عمر الثقفي لم ينقل عنه سيبويه علة واضحة، فكيف يخلو كتاب من أهم الكتب قديما وحديثا جامع لآراء هؤلاء من تعليلاتهم ولكن ربما جاءت تعليلاتهم في مصادر أخرى لم تصل الينا .

أمّا أبو عمرو بن العلاء فقد نقل عنه سيبويه علة واحدة في حذف التنوين من الاسم العلم إذا وصف بابن المضاف إلى علم نحو: هذه هند بنت عبدالله، فيمن صرف، إذ قال سيبويه: "وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: هذه هند بنت عبدالله. فيمن صرف، ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوه

1. الخصائص:1/250

كما حذفوا لا أدر ولم أبل وخذ وكل وأشباه ذلك، وهو كثير"[1]، فهذه علة واضحة وهي كثرة الاستعمال.

وبعد ذلك يمكن أن نقول: إنّ النحاة الأوائل لم ينقل عنهم سيبويه عللا واضحة كما نقل عن الخليل لأنهم لم يقصدوا التعليل ولم يبحثوا عن العلل وحتى إن كان لديهم بعض الإيماءات إلى العلة فإنّها لم تكن مقصودة واضحة، وهي أقرب إلى التوجيه والتأويل وتلك الإيماءات التي نقلت عنهم كانت قليلة جدا لا تمثل عللا إذا ما قيست بعلل الخليل وسيبويه لأنّ النحو في تلك الفترة لم يقعد بعد، والتعليل يأتي بعد التعقيد. وممّا يؤيد ذلك أن الدكتورة خديجة الحديثي ترى "أن علل النحاة الأوائل ما هي الا التماس تفسير لمخالفات الشعراء للمطرد في كلام العرب يعود بها الى الصحيح من الكلام وهو ما يسمى التقدير أو التأويل، ولا يعني به ما نعرفه من العلة التي هي السبب الداعي إلى هذا الوجه أو ذاك"[2].

كان علم الخليل الأساس الأول الذي بنى سيبويه عليه كتابه، فلذلك أصبح هذا الكتاب يشع بآراء الخليل، فأكثر القدماء فيه القول، إذ قالوا: "عقد سيبويه أبواب الكتاب بلفظه ولفظ الخليل"[3]، وقالوا: "عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، وكلما قال سيبويه: (وسألته) أو (قال) من غير أن يذكر قائله فهو الخليل"[4]، وقالوا أيضا: "الأصول والمسائل للخليل"[5].

1. الكتاب: 506/3

2. ينظر: المدارس النحوية:69.

3. ينظر: مراتب النحويين: 106.

4. أخبار النحويين البصريين:31.

5. الفهرست :76

فلذلك كثر تردد اسم الخليل في الكتاب لكثرة ما نقله سيبويه عنه، إذ تردد صراحة في اثنين وعشرين وثلاثمائة موضع، وبإضافة عدد المواضع التي لم يذكر اسمه فيها صراحة يبلغ المجموع قرابة اثنين وعشرين وخمسمائة موضع[1].

"وأثر الخليل في كتاب سيبويه لا يتضح في عرض الموضوعات أو شرح الأبواب وإنّما يتضح في تعليل الظواهر الإعرابية وتحليل التعبيرات والأساليب الكلامية "[2]، يقول الدكتور مهدي المخزومي: "وإذا أنعمت النظر في أقواله لم تجده عارضا عليك موضعا أو شارحا بابا وإنّما وجدته معللا ظاهرة من الظواهر النحوية كنصب فعل، أو جر اسم، أو معللا تعبيرا أو لافتا إلى أسلوب، أو قائسا مسألة على مسألة أو تعبيرا على تعبير وهو في ذلك موجها أكثر منه ممليا وملقنا"[3].

"فلذلك نجد سيبويه يكثر في كتابه من التعليلات التي نسب أكثرها إلى شيخه الخليل الذي كان أول من بسط القول في العلل النحوية"[4].

"ومن الطبيعي أن تكثر تعليلات الخليل في كتاب سيبويه و تتسع، ما دام يعتقد أن لكلّ ما نطقت به العرب علة مرعية. ومن يقرأ أقواله في الكتاب يحس بأنّه ليس عنده شيء لا يعلل حتى ما جاء شذوذا او اضطرارا. على أنّ الخليل لم يتعصب لعلله التي اعتل بها، بل أوضح أنها مجرد حدس وتخمين، فاسحا السبيل أمام غيره من النحاة لأن يأتوا بما يرونه مناسبا من العلل"[5]. وممّا يدل على ذلك أنّه قال – حينما سُئل عن علله تلك: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟– "إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنّه علة بما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو

---

1. ينظر : من اعلام البصرة ، سيبويه : 80-81

2. من أعلام البصرة، ص: 281

3. الخليل بن احمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه : 223.

4. ينظر : دراسات في كتاب سيبويه : 157

5. العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:65

الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثَلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي التي مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1].

"وقد دفعتنا كثرة التعليلات المنسوبة إلى الخليل في كتاب سيبويه إلى القيام بإجراء إحصائية لهذه العلل النحوية فوجدنا أنّ مجمل ما نقل سيبويه عن الخليل من علل نحوية يبلغ قرابة ثمان وستين علة نحوية، وأكثرها قد ذكر فيها اسم الخليل صراحة وقد تردد ذلك بين قول سيبويه (وقال الخليل)، أو (وزعم الخليل)، أو (وهذا قول الخليل)، أو (وسألت الخليل) وقول سيبويه (وزعم) أو (وسألته) من غير ذكر اسم الخليل"[2].

ومن مثلة تعليلات الخليل مما جاء في كتاب سيبويه، أنّه كان يعلل لعدم جواز ندبة النكرة وذلك نحو: وارجلاه ويا رجلاه بقوله: (إنّما قبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنّك لو قلت: واهذاه، كان قبيحا، ولأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك تفجع بأعرف الاسماء، وأن تختص فلا تبهم، لأن الندبة على البيان. ولو جاز هذا لجاز: يا رجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يختلطوا، وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لابهامه،

دليل القاعدة النحوية عند سيبويه، ص:115

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2266

لأنّك إذا ندبت تخبر أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الامر، فلا ينبغي لك أن تبهم"[1].

وغير ذلك كثير مما نقله سيبويه من علل عن الخليل، وكان أغلبها مبنيا على أسلوب السؤال والجواب بين الخليل وتلميذه سيبويه لتأتي بأسلوب تعليمي، ومن أمثلتها قول سيبويه: (قلت: أ رأيت قولهم: يا زيد الطويلَ، علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبا على أعني. قلت: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيد الطويلُ؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألست قد زعمت أنّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمس الأحدث؟ قال: من قبل أنّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته"[2]. وغير هذا كثير أيضا مما كان مبنيا على الأسئلة التعليمية التي يوردها سيبويه عن الخليل.

أمّا من حيث أنواع العلل عند الخليل فإن أكثرها ورودا هي: علة المشابهة، وعلة الاستخفاف أو التخفيف على اللسان، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة التعويض، وعلة الاستغناء.

وقد شملت علل الخليل جيمع الأحكام حتى وسع نطاق العلة لأنّه آمن بأنّ العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطا، بل راعوا في عقولهم عللا، فشحذ هو فكره لاستخراجها مستندا إلى خبرته بكلام العرب واستعمالاتهم ومعرفته بذوقهم فيما يستحسنونه أو يستقبحونه، حتى قال عنه القدماء: إنّه قد استنبط من علل النحو مالم يستنبطه أحد أو يسبقه إليه سابق"[3].

الكتاب :2 /1.227

الكتاب، ج2، ص:2185

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:3267

"وبعد ذلك نستطيع أن نقول: ليس مستغربا أن تكثر التعليلات في كتاب سيبويه التي نجدها منسوبة إلى الخليل. فالخليل هو أول العلماء الذين عرف عنهم كثرة التعليلات والتوجيهات. وقد وعاها سيبويه وحذقها فأتى التعليل في كتابه انعكاسا لتعليلات الخليل ولتوجيهاته وأضاف إليها سيبويه ما رأى أنّه يصحّ عللا يعلل بها، وقد كانت هذه العلل تتّابع من غير تعقيد عاكسة جهدا نال إعجاب الدارسين قديما وحديثا"[1].

"وقد كان التعليل في كتاب سيبويه يقوم على أنواع مختلفة من العلل النحوية وهي كثيرة جدا منها: إيثارالخفة، وكثرة الاستعمال، والمعنى، والعوض، وطول الكلام، والالتباس، والاستغناء وغيرها .

والملاحظ أنّ جميع هذه العلل التي وردت في الكتاب تكاد تكون من النوع الأوّل المؤدي إلى تعلم كلام العرب الذي وجده الدينوري الجليس أكثر استعمالا وأشدّ تداولا وهو عنده على أربعة وعشرين ضربا إلّا أنّنا وجدناه على أكثر من ذلك ووجدنا فيه عللا لم يذكرها الدينوري ولا غيره.

وقد قام بعض الباحثين بالإشارة إلى بعض الوسائل التعليلية في الكتاب كما نلحظ ذلك عند الأستاذ عبدالسلام مُحَمَّد هارون"[2]. وكذلك أشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنواع العلل التي وردت في الكتاب وخاصة العلل التي كثر دورانها فيه ومثلت لها وهي: كثرة الاستعمال، والاستخفاف، والاستثقال، والقبح، وخوف الالتباس، والتمكن، والأصل، والاستغناء، والإعلام بالأصل، والمشابهة، والمخالفة، والفرق، والإجحاف، والعوض، والتوكيد. واكتفت بالإشارة إلى مواضع العلل الأخرى في الكتاب وهي كثيرة جدا وأغلبها يخص موضوعات الصرف"[3].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1267

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2272

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه :197-212 .3

"وقام باحث معاصر أيضا بدراسة الوسائل التعليلية لمسائل النحو في الكتاب وجعلها تحت خمسة أصناف هي العلل الاستعمالية، ويقصد بها التي تعلل الاستعمال من مثل: الثقل والخفة، وكثرة الاستعمال، والاستغناء.

والعلل التحويلية وهي التي تنطلق من فكرة الأصل فيتمّ التعليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية. منها: التمكن، والأصل، والعوض، والقوة.

والعلل التي تترجح بين الاستعمالية والتحويلية وهي: الحذف، وطول الكلام .

والعلل القياسية: ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بملاحظة المشابهة وهي: الشبه، والحمل، والتوهم، والمجاورة، و الاستئناس.

والعلل الدلالية: ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بالرجوع الى المعنى وهي: أمن اللبس ، وخوف اللبس، والمعنى، والفرق، وعلم المخاطب، والإبهام، والتوكيد"[1].

وبعد قيامنا باستخراج العلل النحوية من كتاب سيبويه واستقرائها وجدنا أنّ أكثرها دورانا وأشهرها استعمالا ما يأتي:

1- علة الاستغناء:

وهي علة كثيرة الاستعمال عند العرب تنسب إليهم أنّهم قد استغنوا بشيء عن شيء، قال السيوطي عن الاستغناء: "هو باب واسع، فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ومن ذلك استغنائهم عن تثنية سواء بتثنية سيّ فقالوا سيّان ولم يقولوا: سواءان. وتثنية ضبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا: ضبعان ولم يقولوا: ضبعانان"[2].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1273

الأشباه والنظائر، ج1، ص:2113

"وعقد ابن جني في الخصائص بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء"[1].

"وقال أبو حيان: العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ألا ترى استغناءهم بـ (ترك) و(تارك) عن(وذر) و(وأذر)، وبقولهم: رجل آلي عن أعجز، وامرأة عجزاء عن ألياء في أشهر اللغات"[2].

"والاستغناء من العلل التي وردت كثيرا في كتاب سيبويه"[3]. ويستخدمها لتعليل استعمال ما من استعمالات العرب دون غيره فهي عنده لاتقوم على الافتراض والتخيل، وإنّما تتجه مباشرة إلى الاستعمال ولذلك فإنّها علّة لغوية أصيلة، إذ قال سيبويه: (ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا... فإنهم يقولون: يدع ولا يقولون: ودع، استغنوا عنها بترك).

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله بعدم العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل إذا أمكن الإتيان بالمتصل إذ يقول: (فأنا وأنت ونحن، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهن، لايقع شئ منهن في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمر الذي لاعلامة له، لأنّهم استغنوا بهذا فاسقطوا ذلك".

وقوله: (واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه، ومع هذا إنّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1274

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2274

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:3274

وقد تاتي عند سيبويه في بعض الأحيان بلفظ (الاكتفاء) كقوله: (وإنّما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا"[1] .

2- علة إعلام او تبيّن:

"وهي علة توضح أو تبين لحاق بعض المفردات أو الحروف في الكلام وما لحق هذه الاشياء إلّا إعلام وإيضاح لأمر من الأمور، فمن ذلك أنّ ضمائر الرفع المنفصلة قد يقعن فصلا وعلة وقوعهن فصلا عند الخليل وسيبويه هي إعلاما للمخاطب المحدث بأن الاسم قد تمّ ولم يبق منه نعت ولا بدل ولا شيء من تمامه وأنّ الذي بقى من الكلام هو الخبر إذ قال سيبويه: (اعلم أنّهن لا يكنّ فصلا إلّا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلّا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاما بأنّه قد فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه، ممّا لابد له أن يذكره للمحدث)"[2] .

3- علة الالتباس:

وهي علة كثيرا ما تأتي عند سيبويه تفسيرا لالتزام العرب استعمالا ما من استعمالات اللغة مختلفا عمّا ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال تجنبا للالتباس الذي قد يحصل بين الاستعمالين.

فالتزام العرب هذا الاستعمال المختلف هو لإزالة ذلك اللبس قال السيوطي: (اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عنه لحاق نحوه اذ أمن.

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: 274-1275

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2275

وقد استعمل سيبويه مصطلح اللبس للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه، وبهذه الدلالة شاع هذا المصطلح عند باقي النحاة.

فالفعل المضارع حكمه الرفع ولكن العرب تلتزم بناءه على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو: هل تفعلن، والعلة هي خوف التباس فعل الواحد بفعل الجميع. إذ قال سيبويه: (وإذا كان فعل الواحد مرفوعا ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك هل تفعلن ذاك، وهل تخرجن يا زيد).

ومن أمثلتها أيضاً قول سيبويه: (وسألته لم لم يجز والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل؟ فقال من قبل أنّهم وضعوا تفعل ههنا محذوفة منها لا، وإنما تجيء في معنى لا أفعل، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى. قلت: فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال: لكي لا يشبه قوله: إنّه ليفعل، لأنّ الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل، كما الزموا اللام: إن كان ليقول، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك، لأنّ (أن) تكون بمنزلة (ما).

فنجد في هذا النص تتابع التعليل بعلة الالتباس، فالعرب تجتنب استعمال (والله تفعل) للمستقبل مخافة أن تلتبس باستعمالهم هذا التركيب للنفي لأنّه قد يأتي محذوفا منه (لا) مقصودا به النفي، وكذلك الزموا فعل القسم النون مخافة أن يلتبس هذا الفعل بالفعل الواقع في أسلوب الخبر نحو: إنّه ليفعل، وهذه العلة تشبه علة دخول الكلام الفارقة على خبر ن المخففة من الثقيلة المكسورة كي لاتلتبس (إن) المؤكدة بـ(إن) النافية التي بمعنى (ما).

إذ قال سيبويه: (واعلم أنّهم يقولون: إنّ زيد لذاهب، وإن عمرو لخير منك، لما خففتها جعلتها بمنزلة لكن حين خففتها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها"[1].

[1] العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: 275-1276

4- علّة التخفيف:

"وهي علة تتصل بطبائع العرب في القول إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلّا بكلامهم"[1]. "وعلة التخفيف من العلل التي كان يعلل بها سيبويه، فهو يعلل بعض ظواهر اللغة فيصف تصرف العرب حيالها بالخفة أو طلب الخفة"[2].

"وقد وردت هذه العلة عند سيبويه في مواضع كثيرة وأكثر ماتكون للحذف كما في قوله: (وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جروا فإنّهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان وصارت على عوضا منها)"[3].

"وقال أيضاً: (وزعم الخليل أنّ قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس؛ إنّما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفيا على اللسان. وليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَم قبح، ولكنّهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج)"[4].

5- علة التمكّن او التصرّف :

"وهي علة لغوية لأنّها تتمّ من داخل اللّغة وفق نظامها ولاتخرج عن ذلك.

ومفادها عند سيبويه هو أن هناك بعض الاشياء تفوق غيرها في التصرف أو تمتاز عليها بميزة والسبب هو تمكنها أو تصرفها، وهي علّة من أوائل العلل التي تلقانا في كتاب سيبويه، إذ يقول في

1. ينظر : علل النحو لابن الوراق تحقيق د. محمود الدرويش، ص:60

التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:2250

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:277، وينظر: الكتاب، ج1، ص:3341

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:277، وينظر: الكتاب، ج2، ص:4163

(باب مجاري أواخر الكلم من العربية): (وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة)"[1].

وقوله أيضاً: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكنا فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أنّ الفعل لابد له من الاسم وإلّا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغنى عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدالله أخونا)"[2].

"ويقابل هذه العلة علة لغوية أخرى كثيرا ما يعلل بها سيبويه وهي: عدم التمكن أو عدم التصرف. وتقوم عنده على اعتبارين: أحدهما العمل والاخر: الأصل والفرع. فما كان غير متصرف أو غير متمكن ماهو إلّا فرع انحط عن درجة الأصل في قوة العمل.

ومن أمثلتها قول سيبويه: (إلّا أنّه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبدالله، تريد: كأن عبدالله، لأنّها لا تصّرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال.

وقد نراه لايشير إلى عدم التمكن صراحة وإنّما يذكره ضمنا كقوله: (وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنّه ليست الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الافعال"[3].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:277، وينظر: الكتاب، ج1، ص:142

الكتاب، ج1، ص:246

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: 278، وينظر: الكتاب، ج1، ص:326، 3،42

6- علة التوكيد:

"وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة"[1].

وتأتي عند سيبويه تفسيرا لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام، فمن ذلك أن (كأين) تجري مجرى (كم) في الاستفهام (إلّا أنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع (من) قال عز وجل: (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَة)[2]. وإنّما ألزمت (من) توكيدا قال سيبويه: "(فإنّما ألزموها (من) لأنّها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام، وصار كالمثل، ومثل ذلك: ولاسيما زيد، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة)"[3].

7- علة الثقل:

وهي من العلل التي يكثر دورانها في كتاب سيبويه ومؤداها أنّ العرب يستثقلون عبارة أو حرفا، أو حركة، وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر دورانه في كلامهم فيفرون منه إلى ما هو أخفّ عليهم.

فالقصد من هذه العلة كالقصد من علة التخفيف لأن مؤداهما واحد وهو طلب الخفة في الكلام إذ ترى الدكتورة خديجة الحديثي أن "هذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف أو الاستخفاف"[4].

فالعرب يجعلون الممنوع من الصرف في موضع الجر مفتوحا لأنهم يستثقلون الكسرة فيه، لأنّه ضارع الفعل بثقله، إذ قال سيبويه:"واعلم أنّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك قولك: أبيض

التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:308، والعلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: 1278

سورة الحج: من الآية48، و سورة الطلاق: من الآية 08، الكتاب، ص:2172

شرح كتاب سيبويه، ج2، ص:3495

دراسات في كتاب سيبويه، ص:4202

وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب، وأعلم، فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[1].

8- علة الحمل على المعنى:

ويعتمد التعليل بها على المفهوم العام للكلام أي على معناه الذي يفهم منه فلذلك توجب هذه العلة التزام ترتيب ما في تراكيب الكلام كالتقديم أو التأخير حفاظا على صحة المعنى واستقامته.

ومن أمثلتها عند سيبويه قوله: "وكأنهم إنّما منعهم أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله (أن) نحو قولهم: خليق أن يقول ذاك، وقارب أن لا يفعل، ألا ترى أنّهم يقولون: عسى أن يفعل، ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنّه فعل مثله"[2].

ومن أمثلتها أيضا تعليل سيبويه لعدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، إذ يقول: "وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأوّل يقينا كان أو شكا، وذكرت الأوّل لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك، من هو، فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكا ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"[3].

الكتاب، ج1، ص:111

الكتاب، ج1، ص:2480

الكتاب، ج1، ص:328

9- علة طول الكلام:

وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ماهو أخف في الكلام ليتناسب مع ذلك الطول قال أحد الباحثين:(والتعليل بطول الكلام يعني أنّ الناطق يخفف الجهد فيستخدم أسلوبا ما من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخف من سائر حركات الإعراب كحركة النصب).

"فالمنادي المضاف طال بالمضاف إليه، والشبيه بالمضاف طال بما بعده، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين فاختارت العرب لهذه الاقسام من المنادى أخف الحركات وهي الفتحة تناسبا مع طول الكلام . إذ قال سيبويه: (وزعم الخليل – رحمه الله – أنّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يارجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك"[1].

وقال أيضاً: "وقال الخليل – رحمه الله- : إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة، لأنّ التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل، كما فعل ذلك بقبل وبعد"[2].

10-علة علم المخاطب:

"وتأتي عند سيبويه لتفسر لنا الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام لأنّها معلومة لدى المخاطب فهي إذن (تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب)"[3].

الكتاب، ج1، ص:1345

الكتاب، ج1، ص:2363

العلل النحوية يفي كتاب سيبويه، ص:281، والتعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:3306

"ومن أمثلتها: (واعلم أنّ (أن) لا تظهر بعد (حتى وكي) كما لا يظهر بعد أمّا الفعل في قولك: أمّا أنت منطلقا انطلقت... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لايضافان إلى فعل وأنّهما ليسا ممّا يعمل في الفعل، وأنّ الفعل لايحسن بعدهما إلّا أن يحمل على (أن) فإنّ ههنا بمنزلة الفعل في أمّا وما كان بمنزلة أمّا لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلا من اللفظ بـ (أن)"[1].

"وقد يضيف إليها علة أخرى كالتخفيف مثلا في نحو قوله: (هذا باب يحذف فيه المستثنى تخفيفا، وذلك قولك: (ليس غير) و(ليس إلّا) كأنه قال: ليس إلّا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوه تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"[2].

11-علة العوض:

"وهي علة من العلل التي ذكرها الدينوري الجليس والتي تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم بقوله: (وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء)"[3].

وتأتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف أو الكلمات للتراكيب أو العبارات التي يفترض أنّها قد حذف منها بعض أجزائها فعوض عنها فهذه العلة (تقوم على افتراض أصل مقدر حذف وعوض عنه"[4].

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله للحاق النون الاسم المثنى نحو: رجلان، ورجلين، إذ يقول: "وتكون الزيادة الثانية نونا، كأنّها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين"[1].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص: 1281

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:281، الكتاب، ج2، ص:2363

الاقتراح في علم أصول النحو، ص:72، موسوعة علوم اللغة العربية، ص:454، 3

التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص:4.270

ومن أمثلتها تعليله للحاق (ما) بعد (ان) المصدرية عند حذف (كان) وبقاء اسمها وخبرها في نحو: أما أنت منطلقا انطلقت معك والأصل: إن كنت منطلقا انطلقت معك، إذ قال سيبويه: (فإنما هي (ان) ضمت إليها (ما) وهي (ما) للتوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء"[2].

12- علّة الفرق:

"وردت في مواضع عديدة في كتاب سيبويه، والتعليل بها ينسب إلى العرب اللجوء إلى استعمال ما بغية التفرقة بين أمرين لو لم يفرقوا بينهما لأدّى ذلك إلى التباس. (وهي علة تتصل بقصد الإبانة إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخيا لدقة الدلالة"[3].

ومثال ذلك ما علله سيبويه في فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون المثنى في نحو: مسلمون ومسلمان، إذ فتحوا نون جمع المذكر السالم ليفرقوا بينه وبين المثنى قال سيبويه: (وإذا جمعت على حد التثنية، لحقتها زائدتان قال: الأولى منهما حرف المدّ واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وإنّها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلّا أنّها واو مضموم ماقبلها في الرفع، وفي الجر. والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما"[4].

"وقد ترد عند سيبويه في بعض الأحيان بمصطلح (الفصل) كقوله: (واعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولامنون، يكون في

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:282، والكتاب، ج1، ص:144

الكتاب، ج1، ص:2185

علل النحو، ص:3.67

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:282، وشرح كتاب سيبويه، ج1، ص:4144

الرفع ألفا، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية"[1].

فالمثنى لايرفع بالواو ، ولايكسر ماقبل يائه في النصب والجر فصلا بينه وبين جمع المذكر السالم.

13- علة القبح:

"وردت في مواضع كثيرة في كتاب سيبويه وتقوم على قبح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب"[2].

وهي علة تأتي عند سيبويه لتفسر التزام العرب استعمالا ما وتركهم الاستعمال الآخر الذي قد يجوز ولكنّه قبيح لأنّه قد يكون خلاف الأصل.

مثال ذلك علة نصب تمييز (كم الخبرية) إذا فصل إذ يقول سيبويه: "وإذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكون أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنّه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنّهما كلمة واحدة"[3].

وقد تأتي عنده بلفظ (الكراهية) كقوله: (وسألته – رحمه الله – عن الضاربي فقال هذا اسم ويدخله الجر، وإنّما قالوا في الفعل: ضربني، ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر"[4].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:282-283، والكتاب، ج1، ص:144

ينظر : دراسات في كتاب سيبويه، ص:203، الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه، ص:375-2.377

الكتاب، ج1، ص:3344

الكتاب، ج1، ص:4342

14- علة القرب أو المجاورة:

القرب أو المجاورة عند سيبويه والبصريين علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه حتى وإن كان ذلك خارجا على القياس "وممّا يدلّ على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنّهم قالوا: جحر ضب خربٍ، وماء شن بارد فاتبعوا الاوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى أنّ الضّب لايوصف بالخراب والشن لايوصف بالبرودة وإنّما هي من صفات الجحر والماء"[1].

وقد ترجح هذه العلة عمل عامل دون غيره لقرب جواره للمعمول مثال ذلك أنّ سيبويه والبصريين يعملون الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين لقرب جواره للاسم يقول سيبويه: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره و أنّه لا ينقض معنى وإنّ المخاطب قد عرف أنّ الأوّل قد وقع بزيد، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد، وجه الكلام، حيث كان الجرّ في الأوّل، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا تنقص معنى، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب"[2].

15- علة كثرة الاستعمال:

وهي علة لغوية تؤدي إلى التغيير، قال ابن يعيش: "لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا تراهم قالوا: إيش والمراد: أي شيء . . . فغيروا هذه الاشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال"[3].

فكثرة الاستعمال علة توجب في اللفظ ما لاتوجب في غيره فاللفظ إذا كثر استعماله قد يحذف كله أو بعضه أو يلحق به أو تجوز فيه أشياء ما لاتجوز في غيره، "قال السخاوي: (هم يغيرون

الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص:1158

الكتاب، ج1،ص:250

العلل النحوية، ص:3323

الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في: لم أبل، وربما ألحقوا فيه كقولهم: أمهات وكقولهم: اللّهم، ويا أبت ويا أمت"[1].

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله لحذف الخبر بعد (لولا) إذ قال: "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء. وذلك قولك: لولا عبدالله لكان كذا وكذا ... وكان المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبدالله كان بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف لكثرة استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من (إما لا) وزعم الخليل – رحمه الله – أنّهم أرادوا إن كنت لاتفعل غيره فافعل كذا وكذا اما لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام .."[2].

وقد تأتي كثرة الاستعمال عند سيبويه علة لحذف بعض العوامل كحذف الفعل في التحذير، يقول سيبويه: "وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام فصار بدلا من الفعل .."[3].

وأكثر علل النداء في الكتاب ترجع إلى كثرة الاستعمال كقول سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلّافي النداء إلّا أن يضطر شاعر، وإنّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء"[4].

12– علة المشابهة:

"التعليل بالمشابهة تزخر به كتب النحاة، متقدمين ومتأخرين، فهي ملجأ النحاة حين يجدون ما يخرق أصولهم في كثير من الأحيان، إذ أنّهم قسموا الكلام إلى ثلاثة أقسام وأعطوا كل قسم حده

الأشباه والنظائر، ج1، ص:1291

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2124

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:3274

الكتاب، ج1، ص:4386

وأصوله، وحين يخرج الاستعمال اللغوي إلى غير ما بنوا تكون المشابهة هي المتكأ للخروج من هذه الإشكال اللغوي"[1].

"وهي علة لغوية كثيرة الورود، فسيبويه وهو يعالج مختلف موضوعات اللغة يسعى إلى أن يجمع شتات هذه الموضوعات لينظمها في خيط واحد حتى تكون بمثابة القانون العام الذي ينظم تعليم اللغة إذ إنّ اللّغة ليست نظاما محكما مطردا ولذلك وضع سيبويه العلل اللغوية ليقرب بين هذه الأشياء المتباعدة حتى تبدو اللغة أقرب ما تكون إلى التجانس والاطراد، ومن هذه العلل التي تحقق لسيبويه ما أراده وابتغاه علة الشبه، فقد علل بها لكل ظاهرة لغوية خالفت ما قرره وأصله فشبهها بما ثبت واستقر من القواعد المقررة"[2].

والمشابهة علة عند سيبويه تلحق الشيء بشبيهه في الحكم وتخرجه عن أصله وليس شرطا أن يكون الشبه في كل شيء فيكفي أدنى وجه للمشابهة ليجعل منه سيبويه علة مشابهة ينسبها إلى العرب وهذه حقيقة أكدها سيبويه قائلا: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[3].

ومن أمثلتها عند سيبويه قوله: "(ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن، لأن إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في السماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينهما وبين الفعل باليمين"[4].

"وقد يسميها في بعض المواضع (المضارعة) . كعلة إعراب المضارع لمضارعته الاسم. وعلة بناء الفعل الماضي على الفتح لا السكون لمضارعته المضارع"[1].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1286

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2286

الكتاب، ج3، ص:3309

الكتاب، ج3، ص:4203

16- علة المشاكلة او المناسبة :

"وهي علة قد تعتمد في أكثر الأحيان على اللفظ إذ تؤدي إلى اختيار أمر من الأمور دون غيره لأنّه يؤدي إلى المشاكلة أو المطابقة في الكلام وتطابق الألفاظ وتشاكلها أفضل من تخالفها. فمن ذلك أنّ الاسم المشغول عنه إذا عطف على جملة فعلية نحو: رأيت زيدا وعمرا كلمته، فالمرجح نصب هذا الاسم طلبا للمناسبة بين الجملتين لأنّ من نصب فقد عطف جملة فعلية على فعلية، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية. وتناسب المتعاطفين أفضل من تخالفهما"[2].

إذ قال سيبويه: (وإنّما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأوّل مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ... ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله. إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل ... فكان أن يكون الكلام على وجه واحد – إذا كان لايمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الاول – أقرب في المأخذ"[3].

17- **علة النظير:**

"وهي علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمر من الأمور وقد ذكرها الجليس النحوي"[4]، "ضمن ما صنفه من علل تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم قائلا :)وعلة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذ التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره)"[5].

"وقد علل بها سيبويه ووردت مرات عديدة في كتابه فتاء جمع المؤنث السالم تكسر في النصب وعلة ذلك لأن هذه التاء في التأنيث نظيرة واو وياء جمع المذكر السالم في التذكير فأجروها مجراهما

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1287

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2287

الكتاب، ج1، ص:3143

ينظر: الاقتراح، ص:471

الاقتراح، ص:572

في النصب"[1] إذ قال سيبويه: (ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"[2].

وكذلك نصب الأفعال الخمسة كجزمها بحذف النون نحو: لن يفعلا ولم يفعلا كما كان نصب جمع المذكر السالم كجره، حملوا النصب على الجزم في الأفعال كما حملوه على الجر في الأسماء والعلة هي لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"[3]، "إذ قال سيبويه: (ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء، لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنّه ليس للفعل في الجر نصيب. وذلك قولك: هما يفعلان ولم يفعلا، ولن يفعلا"[4].

فهذه أشهر العلل في كتاب سيبويه لمسائل النحو لأنّها الأكثر دورانا واطرادا في الكلام، على أنّ هناك عللا أخرى غير ماذكرنا قد علل بها سيبويه، ولكنّها لم يكثر دورانها في الكتاب ككثرة هذه العلل وقد أشارت إليها الدكتورة خديجة الحديثي في كتابيها: دراسات في كتاب سيبويه، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.

ولذلك فإنّ هذه العلل التي ذكرنها ليست كل العلل في الكتاب وإنّما المشهور منها وهي كافية لإعطاء صورة واضحة عن أنواع العلل في كتاب سيبويه.

وكل هذه العلل تدلنا على اهتمام سيبويه وشيخه الخليل بالعلة النحوية واستفادتهما منها في تثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها لتثبت في ذهن الدارس والمتعلم، ويستطيع بها مقارنة حكم بآخر،

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1287

الكتاب، ج1، ص:244

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:3288

الكتاب، ج1، ص:445

والتفريق بينها، والموازنة بين الأحكام المختلفة على اختلاف المواضع التي يحتاجون فيها إلى التعليل. وقد جرت كل هذه الانواع جريانا طبيعيا من غير تعقيد ولا إرباك للدارس او تشتيت لذهنه عن المسألة التي يريد الاطلاع عليها ومعرفة موقف العرب الفصحاء.

أسلوب سيبويه في التعليل النحوي:

بعد اطلاعنا على العلل النحوية في كتاب سيبويه بدا لنا أسلوبه فيها واضحا ووجدنا أنّه يتسم بجملة من السّمات نستطيع عرضها على ما يأتي :

أولا: لا يصرح سيبويه بلفظ العلة عند تعليله الأحكام والمسائل النحوية إلا قليلا:

على الرغم من كثرة التعليلات في كتاب سيبويه لم نجده في كثير من الحيان يصرح بلفظ العلة الا قليلا، "ويكتفي بأن يقول: (لأي شيء) أو (لأنّه) أو(لأنّ) أو (وذلك لأنّ)... إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم او نحوه"[1]. "الأمر الذي يشجعنا على القول أنّ التّعليل لم يكن غاية سيبويه وهمّه وإنّما كان يسوقه لتفسير الأحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها يقول الدكتور مازن المبارك: (يذكر سيبويه العلل التي يختارها بعقب الأحكام دون أن يشير إلى أنّه يعلل ودون أن يقول –كما صار النحاة من بعده يقولون – والعلة في ذلك كذا...، وذلك لأنّ سيبويه كان يوجه عنايته للنحو نفسه، فإذا لجأ إلى التّعليل فلتثبيت الحكم النحوي وتأييده ولم يكن مفتونا بإظهار براعته وتوجيه عنايته إلى العلة من حيث هي كما هو الشأن عند النحويين من بعده"[2].

"فهذا الأسلوب في التّعليل هو الذي كان معروفا وسائدا عند النحاة حتّى أواخر القرن الثّاني الهجري، فلم يكن همهم سوى تعرف العلة من حيث هي سبب للحكم ولم يحاولوا التفنّن

دراسات في كتاب سيبويه : 1.187

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2289

باستخراج العلل كما ظهر عند نحاة القرنين الثالث والرابع الهجريين ممن اتّسمت تصانيفهم بالطابع الفلسفي"[1] .

إلّا أنّ سيبويه قد صرّح في بعض المواضع بلفظ العلة أو بما معناها كالسبب ونحوه. مثال ذلك ما نجده في كلامه على (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء) إذ يقول: (اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولامبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور او منصوب، فإنّها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلته أن ماعمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ"[2].

وكان من منهجه أن يصرح في بعض المواضع بلفظ العلة وأنّه قد يذكر العلة في المسألة التي يتحدث عنها في موضع حديثه نفسه إنّما ينبه إلى أنّ لهذا الحكم علة سيبينها في موضع قادم. ثم يبين هذه العلة بعد صفحات تقل وقد تكثر تبعا لورود المواضع المعللة بعلة واحدة. وقد ترد هذه العلة في موضع واحد بعد المسألة. وقد يشير إلى علة مرَّ ذكرها ولا يبينها في كلامه"[3].

ثانيا: كثيرا ما نجده يورد العلة ثم يشبهها بعلة أخرى قد تكون أوضح منها توضيحا لتلك العلة وتقوية لها:

"فكثيرا ما نجد سيبويه يبين علة الحكم في المسألة ثم يؤكد هذه العلة ويقويها بتمثيلها بغيرها من المسائل التي اشبهتها في العلة"[4].

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:1289

الكتاب، ج3ن ص:209

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، ص: 187-3190

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، ص:4192

"مثال ذلك تعليله لحذف الخبر بعد لولا لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ثم يشبهها بحذف الكلام من (أما لا) إذ زعم الخليل أنّهم أرادوا: إن كنت لاتفعل غيره فافعل كذا وكذا أمّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرة الاستعمال وشبهها أيضا بحذف الكلام من (حينئذ، الان) إذ حذف الكلام لكثرة الاستعمال"[1].

ومنها قول سيبويه: "وقال بعض العرب: (قال فلانة). وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنّه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء، وكما قالوا من مغتلم مغيلم ومغيليم، وكأنّ الياء صارت بدلا مما حذفوا. وإنّما حذفوا التاء لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف)"[2].

"ونرى أنّ السبب الذي حدا بسيبويه إلى اتّباع مثل هذا الأسلوب في تعليلاته النحوية هو لأنه كان يقصد من هذه العلل أن تكون عللا تعليمية فهو يشبهها بما هو أيسر وأوضح ليسهل فهمها لدى القارئ وليرسخها في ذهنه أو لتعزيزها وتقويتها"[3].

ثالثا: أسلوبه قائم في الغالب على المحاورة والأسئلة والأجوبة بينه وبين الخليل:

لما كان سيبويه ينقل أكثر تعليلاته عن الخليل ولأمانته في النقل عن شيخه كان يورد تلك التعليلات كما هي بأسلوب المحاورة بينه وبين الخليل، فنجده سائلا عن العلة والخليل مجيبا، لتأتي بأسلوب تعليمي واضح، كي تكون مفهومة لدى القارئ لأنّها قد تمّت في جوٍّ تعليمي قائم على السؤال والجواب بين التلميذ وأستاذه، وهذا ما يثبت لنا تعليمية علل سيبويه وبعدها عن فلسفة الكلام، على أنّ هذه الأسئلة تختلف عن الأسئلة التي كان علماء القرن الرابع الهجري وغيرهم

---

[1] ينظر: الكتاب، ج1، ص:325

الكتاب، ج2، ص:234

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:3291

يأخذون بها في تعليل المسائل النحوية لأنّ أسئلتهم كانت مبنية على الافتراض والتخيّل خارج الأجواء التعليمية التي ينقلها لنا سيبويه.

ومن أمثلة هذه الأسئلة العللية بينهما قول سيبويه: "وسألته – رحمه الله– عن قولهم: عني وقدني، وقطني ومني ولدني، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنّه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلّا كان متحركا مكسورا، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنّها لا تذكر أبدا إلّا وقبلها حرف متحرك مكسور ..."[1].

رابعا: أسلوبه قائم على الشرح:

"نجد سيبويه في أغلب تعليلاته النحوية يورد العلة ثم يبدأ بشرحها وتوضيحها بالأمثلة التعليمية تجنبا للغموض وعدم الفهم"[2].

فمثال تعليله لعدم بناء الماضي على السكون وعلته هي لأن فيه بعض ما في الفعل المضارع ثم يلجأ إلى شرح هذه العلة وتوضيحها بالأمثلة إذ يقول: "والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب. وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أنّ المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف. كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من للأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن

الكتاب، ج1، ص:1453

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2292

في موضع بمنزلة غير المتمكن. فالمضارع: من عل، حركوه لأنهم قد يقولون: من عل فيجرونه، وأمّا المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فقولك ابدأ بهذا أولُ، ويا حَكَمُ"[1].

خامسا : أسلوبه قائم على التمثيل:

"نجد أغلب تعليلات سيبويه النحوية معززة بالأمثلة التعليمية مدعومة بها، وهذا أسلوب يتبعه سيبويه ابتغاء توضيح العلة بما يناسبها من الأمثلة التعليمية من كلام العرب، وهذا أيضا يؤكد لنا تعليمية علله وإنّها تتمّ من داخل لغة العرب"[2].

ومن أمثلتها قوله: (واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة، لأنّه حد الكلام، لأنّها شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدا لأنّهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدالله منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليما، وكان حليما زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلّا أنّه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيدا عبد الله. فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر فإذا قلت: حليما فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: كان حليما فإنّما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولايستقيم أن تخبر المخاطب عن المذكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب ليس"[3]. فواضح من قوله هذا أنّه استعان بالأمثلة ليوضح ما أراد أن يبيّن.

الكتاب، ج1، ص:143

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:2292

الكتاب، ج1، ص:332

سادسا : قد يكثر من التعليلات في الموضع الواحد:

"قد نجد سيبويه يأتي بالعلل المتتابعة في الموضع الواحد وعلى اختلاف ما يعلله من الأحكام في سهولة ويسر ومن غير تعقيد أو اضطراب في المعنى ولا في الأسلوب"[1].

وليس أدّل على ذلك من قوله في باب متصرف رويد: "واعلم أنّ رويدا تلحقها الكاف وهي في موضع (أفعل) وذلك قولك: (رويدك زيدا) و(رويدكم زيدا) وهذه الكاف التي لحقت إنّما لحقت لتبين المخاطب المخصوص، لأنّ رويدا تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطب أنّه لا يعني غيره"[2].

"فنلاحظ تتابع العلل في هذا النص من غير تعقيد أو اظطراب فنجد فيه ثلاث علل هي علة التبيين، وعلة خوف الالتباس، وعلة الاستغناء بعلم المخاطب، ومع ذلك فهذه العلل الثلاث ليست جميعها عللا لحكم واحد وإنّما علل لأحكام مختلفة تعددت في موضع واحد وقد جاءت بسهولة ويسر"[3].

سابعا: قد يأتي بأكثر من علة للمسألة الواحدة:

"فقد نجده يورد المسألة الواحدة ويعللها بأكثر من علة، كل منها يصح أن يحمل الموضع عليه أو أن تكون بمجموعها علة للحكم أو المسألة نفسها، ومع ذلك لاتتركب عنده العلل وليس في كتابه علة إلّا وتبين حكما أصليا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث نفيد المعنى

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه : 1194

الكتاب، ج1، ص:2302

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:3293

الصحيح الذي نقصده، وليس فيه مما يسمى عند المتأخريين بالعلل الثواني أو الثوالث، ولايسأل عن علة بما علله من الأحكام مما لاتعلق له بأصل الحكم كما اشتهر بذلك وذاع عند المتأخرين حتى أدّى إلى تعقيد الدرس النحوي وجعل القواعد النحوية بعيدة عن فهم المتعلم"[1]، (أمّا ما جاء من أحكام أو مواضع عللها بأكثر من علة واحدة. فليست هذه العلل المتعددة فيه مما يكون بعضها علة للبعض الاخر. إنّما هي علل كل منها يصلح لأن يكون علة للحكم، وقد تكون بمجموعها علة للحكم نفسه أدّت إليه وأوجبته"[2].

"مثال ذلك قوله: فإن قلت: مابال العرب قد قالت: أني، وكأيّ، ولعلّي، ولكنّي؟ فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم، وأنّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمّا كثر استعمالهم إيّاها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء"[3].

"فنجد الذي أدّى إلى حذف نون الوقاية من هذه الحروف علتين هما: كثرة الاستعمال، والاستثقال. فيمكن أن تصح إحداهما علة لهذه المسألة ويمكن أن يكونا جميعا علة واحدة للحكم. من غير أن تكون إحداهما علة للأخرى"[4].

ثامنا: قد يذكر الحكم المعلل صراحة وقد لايذكره:

"كثيرا ما نجد سيبويه يذكر الحكم الذي يريد تعليله صراحة وقد لايصرح به، وإنّما يسوق أمثلة يفهم من خلالها الحكم ثم يبدأ بتعليله"[5].

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، ص:1193

ينظر: دراسات في كتاب سيبويه، ص:193-2194

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:356

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:4294

العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص:5294

فمثال ما لا يصرح به وإنّما يفهم من أمثلته قوله: "اعلم أنّه يقبح زيدا عليك، وزيدا حذرك، لأنّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلّا أن تقول: زيدا، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوي هذا قوة الفعل، لأنّه ليس بفعل، لا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى الفعل"[1].

في فهم من خلال ما أورده من أمثلة وهي: (زيدا عليك وزيدا حذرك) أنه يقبح تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ومثال ماصرح به من الأحكام ثم عللها قوله: "اعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوما فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم وهو الحرف الذي اسكنت بالجزم؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة والحركة فتحة ولم يكسروا فليتبس المذكر بالمؤنث ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: اعلمن ذلك، وأكرمن زيدا وإما تكرمنه أكرمه"[2].

الكتاب، ج1، ص:1152

الكتاب، ج2، ص: 2178

خاتمة

خاتمة:

وصلت قيمة الكتاب(كتاب سيبويه) إلى الدرجة التي تكفي فيها الإشارة بكلمة "الكتاب" ليُعرف أن المقصود بها هو كتاب سيبويه في النحو، والذي لم يكن يحمل اسماً، في أصله، وإنما أخرجه مؤلفه بدون مقدمة أو خاتمة، واضعاً فيه كل ما سمعه ممن سبقوه أو عاصروه، فذكرهم بأسمائهم أو أشار إليهم

يقول أبو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج "إذا تأملت الامثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة "

ويقول أبو جعفر النحاس "...ويعترف لسيبويه في اللغة بالثقة ،وأنه علم مالم يعلموا ، وروى مالم يرووا " يقصد الاصمعي والجرمي وهم من هم في هذا العلم .

قائمة المصادر والمراجع

1. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب حموش القيسي، ت عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دط، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
2. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، أبو شامة الدمشقي، ت إبراهيم عطوة عوض، د ط، دار الكتب العلمية.
3. أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، د ت، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1405هـ.
4. أبو حيان النحوي، د.خديجة الحديثي، د ت، ط1،منشورات مكتبة النهضة، بغداد 1385هـ/1966م
5. الإتقان في علوم القرآن، الحافظ جلال الدين السيوطيّ، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، د ط، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
6. أثر القراءات في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، د ت، د ط، نشر وتوزيع مؤسسة علي جراح الصباح . الكويت
7. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د.مُحَمَّد سمير نجيب اللبدي، ط 2011، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن
8. أثر المنطق في النحو. مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، الفتوى 1232 ، أكتوبر 2017
9. الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته،مُحَمَّد حسن جبل، ط1،دار الفكر العربي.
10. الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، د.حسن ضياء الدين عتر، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان 1409هـ/1988م
11. أخبار النحويين البصريين، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت طه مُحَمَّد الزيتي، ط1، ملتزم الطبع والنشر، مصر 1374هـ/1955م
12. الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي،ط1، دار الجيل بيروت، الدار السودانية للكتب الخرطوم، 1407هـ/1988م

13. الارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه. الرابط الأصلي: www.fajjal.com

14. الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشريف عند اللّغويين، د.مُحَمَّد صالح شريف عسكرى مجلّة آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدّراسات الثّقافية، ع2(1431هـ).

15. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دت، ط1 دار ابن حزم بيروت لبنان 1433هـ/2012م

16. الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص:158

17. الأصول الاحتجاج النحوي عند المرادي، أ.د عثمان رحمن حميد الأزّكيّ، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2018

18. الأصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب، سليمان عودة أبو صعيليك، ط1، دار المأمون للنشر والتوزيع.

19. الأصول النحو العربيّ .محود أحمد نحلة. ط1. دار العلوم العربية للطباعة والنشر. بيروت. لبنان 1987

20. الأصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د.مُحَمَّد سالم صالح، ط1، دار السلام للطّباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1427هـ/2006م مصر.

21. الأصول النيرات في القراءات، أ. أماني بنت مُحَمَّد عاشور، ط3، مدار الوطن للنّشر، 1432هـ/2011م

22. الاعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، تـ أ.د طه مُحَمَّد الجندي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2017

23. إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء، صبرى الأشوح، ط1، مكتبة وهيبة، القاهرة 1419هـ/1998م

24. الاقتراح في علوم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تـ مُحَمَّد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1998

25. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تـ مُحَمَّد السيد عثمان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2012.

26. البرهان في علوم القرآن، مُحَمَّد بدر الدين بن عبد الله، ت مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث. القاهرة

27. البنية اللغة الشعرية في النقد اللغوي، بونوالة صحراوي، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع 2016

28. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، المكتبة العلمية، مقدمتان في علوم القرآن، آرثر جيفري، ت عبد الله إسماعي الصاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1392هـ/1972م.

29. تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت إبراهيم شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2007

30. التجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح للإمام الزبيدي، ط1، ت أبي معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، كتاب فضائل القرآن، حديث رقم 1784 دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. 1434هـ

31. التحريف اللغوي في الشعر العباسي،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،الطالبة مباركة خقاني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2005

32. التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، د. أحمد عبد الله القاضي، ط1، 2010، دروب ثقافية للنشر والتوزيع، الأردن

33. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د .عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، القاهرة، 1435هـ/2014م

34. تطوّر الدّرس النحويّ، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970www.attaweel.com.

35. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض مُحَمَّد العبيدي، ط1، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا 1999

36. التعليل النحوي عند ابن جني، أ. فاطمة دوحاجي، مجلة الأثر، ع 24مارس 2016 المركز الجامعي النعامة الجزائر.

37. التعليل النحوي نشأته وتطوره، سعدون أحمد علي الرباكي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، 02-01-2018

38. التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، عفاف مُحَمَّد فالح المقابلة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة اليرموك 2015

39. التفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، ت عبد الله بن محسن التركي، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة 2001.

40. التفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين النيسابوري، ت زكريا عميرات، ج1و2، ط1، دارالكتب العلمية بيروت لبنان 1416هـ/1996م

41. جامع الترمذي،مُحَمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت فريق بيت الأفكار، أبواب تفسير القرآن رقم الحديث 3104، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض.

42. جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، أ.د فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط1، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الرياض 1424هـ/2003م

43. جمع القرآن دراسة تحليلية لمروياته، د. أكرم عبد خليفة الدليمي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2006

44. حاشية القليوبي على شرح الأزهرية، العلامة القليوبي، ت رمضان علي عبد الجواد، ج1، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2019

45. الحديث النبوي الشريف وأثره في تطوير اللغة العربية، ناصر الدين إبراهيم أحمد مجلة العبقري، ع: 06 (2015) الجامعة الفدرالية ماليزيا، ولاية جغاوا.

46. الحديث النبوي في المعجم العربي،حتى نهاية القرن الرابع الهجري،د.ياسر الدرويش،ط1، دارالعصرللنشر والتوزيع 2014

47. الحديث النبوي في النحو العربي، د.محمود فجال، ط2، أضواء السلف، الرياض 1417هـ/1997م

48. الحفاية بتوضيح الكفاية عبد الله بن مُحَمَّد الكردي البيروشي، ت د. طه صالح أمين آغا، ط1، دار الكتب العلمية 2012.

49. حمل القرآن على ضرورة الشعر، د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي مجلة العلوم العربية، ع38، 1437هـ جامعة مُحَمَّد بن سعود الإسلامية.

50. خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تقديم مُحَمَّد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1998

51. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت د. عبد الحميد هنداوي، ط 4، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

52. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، مهدي المخزومي، د ت، د ط، دار الرائد العربي بيروت لبنان.

53. الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ت الشيخ مُحَمَّد علي عوض، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. 2013

54. الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري، د. حمودي زين الدين عبد المشهداني، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2005

55. دراسات في العربية وتاريخها، مُحَمَّد الخضر حسين، ط2، المكتب لإسلامي دمشق 1380هـ/1960م

56. دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت.

57. الدروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، د ت، د ط، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت 1980

58. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه، مُحَمَّد فضل الدلابيح، ط2، دار الكتاب الثقافي، 2019 إربد.

59. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط4، مكتبة وهبة، القاهرة، 1419هـ/199م

60. الرَّشاد في شرح الإرشاد، ابن الشريف الجرجاني، ت د. مُحَمَّد عبد الغني أحمد شعلان، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2020

61. الزمخشري سيرته وآثاره ومذهبه النحوي، كمال جبري عبهري، ط1، ص: 241-242، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان 2014

62. سيبويه والحديث النبويّ منتديات الألوكة، المجلس العلمي، 2010/04/04.

63. شاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، د ت، د ط، مطبوعات جامعة الكويت 1394هـ/1974م.

64. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ت مُحَمَّد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1420هـ/200م

65. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ت إميل بديع يعقوب، ج2، ط 10، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2017

66. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت حسن حمَد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، ج3، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

67. شرح الدماميني على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، ت مُحَمَّد السيد عثمان، ج1، ط1، دار الكتب العلمية 2012

68. شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2001

69. شرح كافية ابن الحاجب، مُحَمَّد بن الحسن الأستراباذي، ت إميل بديع يعقوب، ج1، ط2، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2007

70. شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي. ت: لمحقق :أحمدحسنمهدليوعليسيّدعلي. ط1، دار الكتب العلمية. بيروت.2008.

71. صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، ط1، ، دار ابن كثير دمشق – بيروت 1423هـ/2002م كتاب فضائل القرآن، حددديث رقم 4987.

72. الصراع بين القرّاء والنحاة، أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، ج34،شوال 1394/نوفمبر1974.

73. ضحى الإسلام، أحمد أمين، ت مُحَمَّد فتحي أبو بكر، ط2، الدار المصرية اللبنانية 2015

74. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، السيد محود شكري الآلوسي، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة 1341هـ/1922م

75. الضرورة الشعرية في كتاب سيبويه، أ.د أحمد محد عبد الدايم عبد الله، شبكة الألوكة الأدبية واللغوية ، 15-03-2017

76. عقد الفريد، ابن عبد ربه،ت مُحَمَّد سعيد العريان، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1440-1441هـ/2019م

77. العلة النحوية بين القدماء والمحدثين، د. جمال نمر رباح، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ع 42، صفر 2017.

78. علة أمن اللبس في اللغة العربية، د. مجيد خير الله الزاملي، ط1،دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2013.

79. علل النحو، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله الوراق، ت محمود مُحَمَّد محمود نصار، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2002

80. العلل النحوية دراسةتحليليةفيشروحالألفيةالمطبوعةإلىنهايةالقرنالثامنالهجري، حميد الفتلي، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2011.

81. العلل النحوية في كتاب سيبويه، .د أسعد خلفالعوادي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2009

82. العلل النحوية، حيدر فرحان عبد، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ع2008،08 جامعة واسط كلية الآداب العراق.

83. غيث النفع، سيدي علي النوري الصفاقسي، ت مُحَمَّد عبد القادر شاهين،ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1419هـ/1999م

84. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمان، سنة 2000، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث 4992.

85. فقه اللغة العربية وخصائصها، د. نادية رمضان النجار، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2017

86. في علوم القراءات، د.السيد رزق الطويل، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1405هـ/1985م

87. القراءات السبعية بين طعن الزجاج ودفاع النحويين من خلال كتاب معاني القرآن وإعرابه، د.نبيل عوض الشربيني مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد يوليو 2016 العدد الثامن،.

88. القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د.محمود أحمد الصغير، ط1، دار الفكر دمشق سورية1419هـ/1999م

89. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي يبروت لبنان 1401هـ/1981م

90. القراءات القرآنية بين المستشرقين والنّحاة، جريدة الكويت، ع 2041، 28يوليو 2013

91. قراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د.عبد الهادي الفضلي، ط4، مركز الغدير للطباعة والنشر والتوزيع 1430هـ/2009م

92. القراءات القرآنية في كتاب معاني القرآن بين طعن الفراء ودفاع النحويين، د. أنور أبو اليزيد الشعواطي، حوليات كلية اللغة العربية بالمنوفية ع 32 إصدار 2007

93. القراءات المشهورة التي تعرضت للطعن واللحن، مي صالح نصر علي، بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الخرطوم، 1429هـ/2008م

94. القراءات وأثرها في علوم العربية، مُحَمَّد سالم محيسن، د ت، د ط، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1404هـ/ 1984م

95. القراءات والقرآن والأحرف السبعة، أ.دعبد الغفور محمود مصطفى جعفر، ط1، دار السلام للطبع والنشر والتوزيع والترجمة، 1429هـ/2008م

96. قراءة في القراءات من خلال معجم القراءات، بن وزغار مختار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ،جامعة وهران،2011/2010

97. قضايا النقد الأدبي المعاصر، أ.د مُحَمَّد القاسمي، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان 1430هـ/2010م

98. قضية الاستشهاد بالحديث في اللغة بين مانعيها ومجوّزيها، د.فريدأمعضشو مجلة الداعي الشهرية، دار العلوم الديوبند، ع06، 1437هـ/2016م.

99. قضية عمود الشعر فيا لنقد العربي القديم، د. وليد إبراهيم قصاب، ط1، دار الفكر دمشق 1431هـ/2010م

100. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، د.سعيد جاسم الزبيدي، ط،1 دار الشروق 1997.

101. القيمة اللغويّة للقراءات القرآنية، دراسة في علم التصحيح اللّغويّ، أ.نور الدين دريم بن مُحَمَّد، جامعة الشلف.

102. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، ت د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية 1999

103. كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود السجستاني، ط1، المطبعة الرحمانية، مصر 1936م/1355هـ

104. كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر، ت عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة1408هـ/1988م

105. كتاب. سيبويه. ط1 بوبلاق مصر 1316 هجرية.

106. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ط2 ت أحد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت 1407هـ/1986م

107. لسان العرب، ابن منظور، ج1 ص:128، مادة(ق ر أ)

108. لطائف الإشارات لفنون القراءات، الإمام أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر القسطلاني، ت مركز الدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

109. اللغة العربية الفصحى مشكلاتها ومشاريع تيسيرها، د. إميل منذر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع 2016

110. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د عبده الراجحي، د ت، د ط، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1996.

111. مآخذ شرّاح ألفية ابن مالك على الألفية، د. باسم عبد الرحمن صالح البابلي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2014

112. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ط7، مكتبة وهبة، القاهرة

113. مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ت عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، م 13، كتاب مقدمة التّفسير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1425هـ/2004م

114. محاضرات في فقه اللغة، د. عصام نور الدين، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2003

115. محتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، ت علي النجدي ناصف وآخرون، ط2، دار سركين للطباعة والنشر 1406هـ/1986م

116. مختار الصحاح، الإمام للرازي، يوسف الشيخ مُحَمَّد، ط5، ص311، المكتبة العصرية – الدار النموذجية بيروت صيدا 1420هـ/1999م.

117. المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، د ت، ط7، دار المعارف، القاهرة.

118. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط2، ملتزم الطبع والنشر، مصر 1377هـ/1958م،

119. المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسي الدمشقي الشافعي، ت إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1424هـ/2003م

120. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ت فؤاد علي منصور، ط3، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2014

121. مصطلح الضرورة الشعرية بين الدرس النحوي والدرس النقدي، د. رضوان جنيدي، المركز الجامعي تامنغست (الجزائر).

122. المعجزة الكبرى "القرآن"، مُحَمَّد أبو زهرة، د ت، د ط، دار الفكر العربي.

123. المعجم المفصل في اللغة، مُحَمَّد التونجي ورامي الأسمر، ت إميل يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2001

124. معجم مفردات ألفاظ القرآن. الراغب الأصفهاني، ت إبراهيم شمس الدين، ط4، ص06، دار الكتب العلمية 2013

125. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت عبد السلام هارون، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1399هـ/1979م

126. المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت حسن حمد وإميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2005.

127. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط3، د ت، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة 1966

128. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ت علي بن مُحَمَّد العمران.

129. المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، ت مُحَمَّد عبد القادر أحمد عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 1999م.

130. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، ت مُحَمَّد الحبيب ابن الخوجة، ط4، دار الغرب الإسلامي، ص:180-181

131. منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية، د.يوسف دفع الله أحمد، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ع:19 (1430هـ/2009م)

132. منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه، سليمان يوسف خاطر، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان، السودان 1999-2000.

133. مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجريّ، د.شعبان صلاح، د ت، د ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2005

134. موسوعة علوم اللغة العربية، أ.د إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 2006

135. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني، ت مُحَمَّد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1415هـ/1995م

136. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، ط1، دار الرشيد للنشر العراق 1981

137. موقف النحاة من القراءات القرآنية الكبار عارضوها وطعنوا فيها، صلاح حسن رشيد، نشر في الحياة 23-10-2010

138. موقف النحاة من القراءات، دراسة تأصيلية، صالح محجوب مُحَمَّد التنقاري، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ع01، (2009)، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

139. موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربيّ، أبو سعيد مُحَمَّد عبد المجيد. مجلة التجديد، م16 ع32، 1434هـ/2012م .

140. موقف سيبويه من القراءات والحديث، د. خديجة الحديثي، مجلة كلية الآداب. جامعة بغداد. العدد الرابع عشر 1970-1971، مطبعة المعرف، بغداد.

141. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1404هـ/1984م

142. النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د. هناء محمود إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 2012

143. النحويون والحديث الشّريف، أ. أحمد صافار مجلة الساتل، جامعة 07أكتوبر كلية الآداب، مصراتة – ليبيا

144. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت علي مُحَمَّد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

145. نقض كتاب في الشعر الجاهلي، مُحَمَّد الخضر حسين، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر العربية.

146. همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت أحد عزّو عناية، ط1، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان 1900

الوجيز في التالريخ الإسلاميّ، ص: 67

فهرس الموضوعات

مقدمة .....أ

مدخل الدراسة

بطاقة فنية للكتاب 5

نبذة عن الكاتب.....6

الإنجازات والمؤتمرات والندوات 6

الكتب و البحوث العلمية المنشورة 7

ملامح شخصيتها ومنهجيتها 10

تجربتها الفكرية اراءها واتجاهاتها الادبية. 11

رأيها في كتاب سيبويه.....12

رأيها في مصطلح المدارس النحوية 12

الدواعي التي دفعت لتأليف الكتاب 13

الفصل الأول : الاستشهاد بالقراءات والقرآن والحديث

القراءات 16

تعريف القراءات 17

اختلاف في تفسير حديث سبعة أحرف 19

ظهور القراءات 20

أوجه اختلاف القراءات السبع 26

موقف النحاة من القراءات 28

القراءات بين البصريين والكوفيين 44

الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف..... 66

تعريف الحديث النبوي الشريف 66

موقف سيبويه من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشّريف..... 79

الفصل الثاني : الضـرورة الشّعرية عند سيبويه

الضـرورة الشّعرية عند سيبويه..... 97

مفهوم الضرورة الشعرية..... 97

الأصول التي بنيت عليها الضرورة..... 115

أنواع الضرورة 116

اختلاف علماء اللّغة في حدّ الضّرورة..... 119

سيبويه والضرورة الشعرية 128

الفصل الثالث : العلّة النحوية عند سيبويه

العلّة النحوية 149

التعليل النحوي، نشأته وتطوره 149

نشأة التعليل النحوي وتطوره عند القدماء..... 149

مفهوم العلة النحوية 150

العلة في الاصطلاح النحوي..... 150

التعليل النحويّ عند ابن جني 157

أقسام العلّة 160

فهرس الموضوعات

شروط العلة النحوية 163

مسالك العلة النحوية 164

قوادح العلّة 169

آراء القدماء والمحدثين وموقفهم من العلة النحوية 175

العلّة النحوية عند سيبويه 181

أسلوب سيبويه في التعليل النحوي 206

خاتمة 215

قائمة المصادر والمراجع 216